المبحث الاول
ماهية التخطيط الاقتصادي

مفهوم التخطيط الاقتصادي:-

1-1تحديد للكيفيه التي سيتم بهاتخصيص عناصر الانتاج لدوله معينهفيما بين الصناعات المختلفه،ومن ثم تحديد الكم الذي سيتم انتاجه من كافه انواع السلع والخدمات خلال الفتره التاليه وعلي الرغم من امكانيه استخدام هذا المصطلح للاشاره الي التخطيط الذي سيقوم به المنظمون الافراد،الا انه عاده ما يقتصر استخدامه علي اسلوب التخطيط بواسطه الدوله ،وقد تم استخدام هذاالمصطلح بكثره في الدول الشيوعيه السابقه ،علي انه بدا استخدامه في التزايد فيجميع الدول في الاونه الاخيره[1].

2-1التخطيط الاقتصادي اسلوب علمي بمقتضاه تتدخل الحكومه في النشاط الاقتصادي بغرض تعبئه الموارد البشريه والماديه والماليه من اجل تنفيذ اسرع نمو ممكن للدخل القومي ،وذلك علي اساس تحقيق مواءمه بين الانتاج والحاجات ومن ثم الاستهلاك بحيث يتم في النهايه زيادة متوسط الدخل الفردي ومواجهه الحاجات الاجتماعيه وفقا لنظام مختار من الاليات[2]

3-1اعداد وتنفيذ برنامج اقتصادي واجتماعي متناسق معتمدا علي شي من المركزيه في الاعداد واللامركزيه في التنفيذ،متضمنا تنبؤات للاهداف المرتقبه خلال فتره معينه،هادفا الي تحقيق تنميه سريعه ومنظمه لجميع فروع النشاط الاقتصادي ،وجميع مناطق الدوله[3].

4-1هواعداد وتنفيذ برنامج عمل للمستقبل،يستهدف استخدام موارد المجتمع لمواجهة الحاجات الاجتماعية بافضل طريقة ممكنة[1].

5-1يمكن القول بصفه عامه ،ان هكل عمل هادف يحتاج الي خطه لضمان تنفيذه بطريقه كفؤه.فالامر اذا يحتاج لتحديد الاهداف واختيار .الوسائل اللازمه لتحقيقها في حدود الموراد المتاحهبما في ذلك الفتره الزمنيه التي يستغرقها تحقيق اهداف الخطه[2].

---

[1]عقيلجاسم عبدالله 1999،التخطيط الاقتصادى ،(الدولة : دار النشر ،)، ص26
[2]عبدالرحمنزكي ابراهيم 1955،التخطيط الاقتصادي(الاسكندرية،دار الجامعات المصرية،)ص5
[3]علي لطفي1988 ،التخطيط الاقتصادي،(بيروت:الدار الجامعية ،)،ص15
[1]العشريحسين درويش 1985،التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي،(كلية التجارة جامعةطنطا،)ص11
[2]عبدالوهابالامين و فريد بسير طاهر 2007،اقتصاديات التنمية والتخطيط(البحرين،مركزالمعرفة،)ص284

الركائز التي يعتمد عليها التخطيط الاقتصادي:-

1. التدخل الحكومي الهادف في النشاط الاقتصادي.
2. تعبئه المواردالبشريه والماديه والماليه بقصد احداث قدر معلوم من الاستثمارات العينيه
3. توجيه هذة الاستثمارات الواجهه التى تحقق اقصى نمو ممكن للقوى الاقتصاديه والدخل القومى مع توفير افضل مواءمه بين الانتاج والحاجات الاجتماعيه لاشباعها على النحو الامثل وفقآ لنظام اولويات مختار[3].

وتعتبر فكرة الفائض الاقتصادى احدى الاسهامات الهامه فى نظرية التخطيط ,ومضمونها انة عملية التغير الجذرى المرجوه لهيلك[i] الاقتصاد تتطلب بضروره ان يزيد الناتج القومى عن حاجات الاستهلاك القومى .ويطلق على هذه الزياده اسم الفائض الاقتصادى .وفى ظل نظام السوق والحريه الاقتصاديه يكون الفائض الكامن اكبر بكثير من الفائض الفعلى, وذلك للاسباب التاليه[1]:-

أ-الاستهلاك غير الضرورى او المظهر ى للطبقات الغنيه فى المجتمع.

ب-الانتاج الضائع على المجتمع بسبب وجود فئات غير منتجه.

ج-الانتاج الضائع على المجتمع بسبب عدم تخطيط الانتاج, اى عدم تنظيم العمليه الانتاجيه بشكل رشيد.

وبالرغم من ان الفائض المحتمل فى الدول الناميه, وان لم كين كبيرآ فى حجمه المطلق –نظرآ لانخفاض الانتاجي هو صغر حجم الدخل-الا انه يمثل نسبه لا يستهان بها من الدخل القومى تمسح اذآ احسن استخدامها بتحقيق معدلات النمو المطلوب .وعليه فان تعبئة هذا الفائض هو مبدا استراتيجى لعملية التخطيط[1]. .

مقومات التخطيط الاقتصادى-:

تنحصر المشكله الاساسيه فى اى مجتمع اقتصادى فى محاولة التنسيق والمواءمه بين مختلف الموارد المحدوده وبين الحاجات غير المحدوده بقصد التوصل الى الاشباع الاقصى والامثل.ونضيف ان هذه المشكله فى حقيقتها مشكله كميه ونوعيه, فهى لا تتمثل فقط فى مقدار الحاجات المطلوبه اشباعها وانما كذلك فى انواع هذة الحاجات والمدى الذى يمكن اشباعه اليه , كما انها لاتعنى من الناحيه الاخرى اية وسائل وموارد يجب استغلالها والافاده منها فحسب, وانما تشير ايضآ الى النسب والكيفيه المفضله لتوزيع كميه معينه من الموارد على محتلف الاستخدامات بحيث تحقق افضل اشباع ممكن لحاجات جميع افراد المجتمع. ومن هنا نرى انه من الضرورى ان نسترعى الانتباه الى ملاحظه هامه مضمونها انا ركيزتى التخطيط القومى الثانيه والثالثه تستلزمان شروطآ وقيوداً يمكن اعتبارها مقومات للتخطيط الاقتصادى يسهم فى تحديد إطاره وتوضيح ماهيته ونجملها فما يلى:-

---

[3]المرجع السابق،ص5.

[1] المرجع السابق، ص 4

المرجع السابق ، ص 7

1. تشغيل الوحدات الانتاجيه القائمه بكامل طاقتها
2. رفع مستوى الكفاءه الانتاجيه للوحدات الانتاجيه العامه بحيث يتحقق الاستغلال الامثل لها مما يجعلها تولد فائضآ من الانتاج يستعان به على انشاء وحدات انتاجيه جديده وذلك شريطة ان تقترن برامج رفع مستوى الكفايه الانتاجيه بالتوسع فى الانتاج او با احتمالات توسعه حتى لاتقودالى بطاله جانب من الايد العامله مما يعوق بعض اهداف التحطيط الاقتصادى
3. استقطاع جانب كافي من الزياده في الانتاج والدخول لتمويل التنميه الاقتصاديه المخططه وعدم ترك هذه الزياده تضيع فيزياده الاستهلاك[1].
4. اتخاد التدابير التي تحول دون الفقدالاقتصادي وذلك بصيانه الموارد الاقتصاديه بقصد الاحتفاظ بالوحدات الانتاجيه وعدم تدهورها ،وذلك من خلال برامج الصيانه والاحلال والتجديد في مجالات الزراعه والصناعه والخدمات.
5. التوصل الي الاستغلال الامثل للموارد واستخدام افضل وانسب فن انتاجي والتنسيق بين مختلف القطاعات والنشطه الاقتصاديه واتباع نظام اولويات محدد بشانها وكذلك التنسيق بين مختلف الاستثمارات او بتعبير اخر التخطيط العينى.
6. توافر صفتي الشمول والمرونه في التخطيط الاقتصادي بحث يمكن التوصل اي اهداف عامه موحده وبحيث يتسني تصحيح الاخطاء التي قد تقع في الاحصاءات او الحسابات الرياضيه التخطيطيه او لمواجهه التغيرات الطارئه التي قد تخرج عن نطاق التنبؤ.
7. توافر بيانات ومعلومات احصائيه شامله ودقيقه وموثوق عن الوضع الحالي للاقتصاد القومي جمله وتفصيلا ،وذلك تسيرالتحقيق شرطتي شمول ومرونه التحطيط الاقتصادي
8. تهيئه الظروف التنظيميه نمن الناحيه الاقتصاديه والماليه والاجتماعيه والسياسيه بما يلزم لانجاح التخطيط الاقتصادي. ويتطلب ذلك ما يلي:
   أ- استمرار القطاع الخاص في العمل بمرونه ومسايرة التخطيط.
   ب-ارساء اسس التعاونيات الزراعيه.
   ج-توافر رأس المال الاجتماعي لخدمه التقدم الزراعي والصناعي.
   د-تطوير الاطار الاجتماعي بما يوافق مقتضيات التحول والانطلاق التنموي المخطط.
   هـ-اجماع الاحزاب السياسيه علي التنميه المخططه.
   و - ايمان الشعب بالتنميه المخططه واستعداده للتضحيات من اجلها باعتبار ان هذا الايمان يعد بمثابه زيت التشحيم للتخطيط وبترول التنميه الاقصاديه.
9. التزام اهداف محددة يرغب المجتمع في تحقيقها ،وتحديد انجح السبل والوسائل لتحقيق الاهداف التي تحددت وفقا للاولويات. وتبدو هنا اهميه التحليل العلمي للامكانيات الاقتصاديه للمجتمع.وعلي وجه الخصوص،فان التحليل الكمي والتنبؤ الاقتصادي والتحليل الاقتصادي لها اهميه كبري فيهذا المجال[1] .

المرجع السابق ،ص 8
المرجع السابق ، ص10

خصائص التخطيط الاقتصادي:

اولا :التخطيط الاقتصادي تدبير معتمد وموجه يستند الي اعلاء الادارة الانسانية الجماعية علي جماع المقدرات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا :التخطيط الاقتصادي اسلوب علمي يستهدف اهدافا محدده بوسائل ونماذج اقتتصاديه ورياضيه واحصائيه وبسياسات ملائمه.

ثالثآ: - التخطيط الاقتصادى يتسم بالشمول والتنسيق,ويتنبأ بردود الافعال وياخذها فى الاعتبار.

رابعآ: - التحطيط الاقتصادى يقوم على تعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية ويستغلها افضل استغلال لأحداث اقصى نمو فى اقصر وقت ممكن.

خامسآ :التخطيط الاقتصادى له جانب اجتماعى يتمثل فىتحقيق العدالةالتوزيعيةو الاهتمام بالحاجات الاجتماعية لاشباعها افضل اشباع ممكن واعلى مستوى معيشى مستطاع.

سادسآ: - التخطيط الاقتصادى له بالاضافه الى جانبه النظرى جانب تنفيذ ومتابعه.

الخطط الاقتصادية:[1]

يتضمن التخطيط رسم خطه اقتصاديه واجتماعيه شامله تضع اهدافى معينه مرسومه من قبل .الخطه الاقتصاديه فى معناه االواسع هى مجموعة القرارات التى يتم اتحاذها بقصد تحقيق اهداف معينه خلال فتره زمنيه معينه .وما نعينه هنا هوالخطة القوميه ويتمثل جوهرها فى ثلاثه اعتبارات:

الاول: ان تتاخذ الحطة فى الحسبان الحياة المستقبليه للجماعه.

الثانى :ان تستحدم موارد المجتمع بأكفأ طريقة ممكنه فىتحقيق الاهداف.

الثالث :ان قدرة الجماعة على التصرف لازمة وضرورية للخطه القوميه.

وتحتلف الخطه القوميه فى مفهومهاعن الموازنه العامه للدولة .ذلك ان الموازنه مجرد تقدير للاتفاق دون الزام اجهزة الدولة بستنفاد جميع الاعتمادات المقررة اما لخطة فهى تقدير والزام .تقدير ماسيتم تحقيقة فى فتره مستقبليه .وهى الزام القائمين على المشروعات بتنفيذ الاهداف المقرره فى الخطة مع اتباع الوسائل المحددة فيها لتنفيذهذة الاهداف.ووسيلة تحقيق اهداف الخطة هى تنفيذ اعمال وبرامج ومشروعات معينة.

و هناك اربعه مبادى عامه فى اعداد الخطة الاقتصاديه تتمثل فيما يلى:

أ- تقدير الامكانيات القوميه المتاحه

ب- تحديد الاهداف القومية

ج- تحديد وسائل تحقيق الاهداف

د- تحديدفترة زمنية لتحقيق الاهداف القومية (فترة الخطة)

المرجع السابق ن ص 17

انواع التخطيط الاقتصادى: -

1. التخطيط الشامل والتخطيط الجزئى:-

يميز بين التخطيط الاقتصادي من حيث الشمول عاده بين تخطيط شامل وتخطيط[1]جزئى وتخطيط مشروع بمشروع. وبالنسبه للتخطيط علي مستوي المشروع فانه يتمثل في تخطيط مشروعات لها اهمية حيوية في دفع عملية التنمية الاقتصادية وان لم يقم بينهما من العلاقات ما يعتبر بنيانا متكامل الاجزاء. ولا يغير ادراج هذه المشروعات في قائمة او برنامج هذه المشروعات واحج للاستثمار العام من حقيقة انه قد خطط لكل منهما علي حده . وتخطيط مشروع بمشروع يعني ان تضع السلطات برامج للاستثمار لا تربطها اي علاقة فنية كعلاقة التكامل او الاعتماد المتبادل. ولا تشكل في مجموعها فكره موحدة لسياسة اقتصادية معينة.وغالبا ما تكون هذه المشروعات متفرقة علي الورق،لا يجمعها مستند واحد،الا الميزانية بطبيعة الحال.

اما التخطيط الجزئي فانه يتمثل فى برنامج الوزارات المختلفة عندما يتناول ذلك التخطيط جزءا واحدا من الحياة الاقتصادية ،ويكون محدودا بنطاق اختصاص تلك الوزارة، كذلك يكون التخطيط جزئيا اذا كان خالصا بقطاع واحد دون غيره، كأن تضع برنامجا لتنمية الصناعة او تنشيط القطاع الزراعي او لبناء قطاع النقل والمواصلات وما الى ذلك. ولايغير هذه الصفة الجزئية ان تضع الدوله خطة خاصة بكل قطاع ،ولكن دون ان تجري تنسيقاً بين هذه الخطط الجزئية علي اساس نظرة شاملة للاقتصاد باكمله، ولا شك ان اجدي انواع التنسيق هو التنسيق بناء على تريتب سابق ، وذلك في ايطار التخطيط الشامل. ويعتبر برنامج الصناعة الاول الذي اضطلعت به مصر عام1957من قبيل التخطيط الجزئى.

2. التخطيط المركزى والتخطيط اللامركزي:

يقصد بالتخطيط المركزي ذلك المنهج او الاسلوب الذي تقوم بمقتضاه السلطات العليا- اساسا – بقياده العمليه التخطيطيه. ووصف التخطيط بالمركزيه اوة اللامركزيه انما ينصرف اساساً الى ادارة الاقتصاد القومى. فالاعداد الرشيد للخطط الاقتصاديه يجب ان يكون مركزياً بغض النظر عن القطاع الذي يقوم بتنفيذها حيث يستطيع جهاز التخطيط المركزى بما يتوافر لديه من بيانات واحصاءات ودراسات صياغة الخطط الاقتصاديه والتنسيق بين اهدافها والاجراءات والوسائل والسياسات اللازمه لتحقيقها. اما تنتفيذ الخطط فيكمن ان يجرى بصوره مركزيه اولا مركزيه على حسب الاحوال. وغني عن البيان ان مكزية اعداد الخطه الاقتصاديه لا تعنى ان الوحدات الانتاجية لا يكون لها من رأى في تحديد الاهداف المقررة لها، كما لا تعنى لا مركزيه التخطيط ان الدولة تترك الوحدات الاقتصاديه حره تفعل ما تشاء. مما يؤدي الى الخروج من اهداف التخطيط.[2]

وهناكعدد من الاسباب التى يستند اليها منطق الاخذ بمركزيه التخطيط يمكن تلخيصها على النحو التالى:-

1- السرعه فى تحقيق النمو :ومضمون هذا السبب ان التخطيط الذي يعتمد اساسا على قرارات جزئيه تتخذها الوحدات الاقتصاديه ،يصلح فقط لاحداث تغيرات حديه صغيرة لا يظهر مفعولها الا على مدى فترات طويله.على اتخاذ القرارات التى تتصل بعدد كبير من المتغيرات الاقتصاديه.والنتيجه التى تترتب على مثل هذا النوع من القرارات هو امكان تحيق معدل نمو سريع.

[1]المرجع السابق ، ص 72
[22]المرجع السابق ،ص 22

2- تحقيق الحجم الادنى اللازم للاستثمار :وينصرف هذا السبب الى ان دفع عجلة الاقتصاد في مرحله الانطلاق يقتضى حجما معينا او حدا ادنى من الاستثمار .ذلك ان فكرة الدفعة القوية التى ينادى بها انصار التنمية حتى من غير المتحمسين للتخطيط تنطبق ايضا ومنباب أولى فى حاله الاقتصاد المخطط.[1]

3. احداث الوفورات الخارجية:-

ويتمثل هذا السبب فى ان قرارات الاستثمار تتسم بعلاقه الاعتماد المتبادل .ذلك انه غالبا ما توجد مزايا ضخمة في إقامة سلسله من المشروعات الاستثمارية فى وقت واحد،نظرا لما يتولد عن كل منهما من وفورات خارجية. ومن الواضح ان التخطيط المركزى اقدر على تحقيق هذا التوافق الزمنى من التخطيط اللامركزى.

1. عدم القابليه للتجزئة: ويتلخص هذاالسبب فى ان الوفورات الخارجية تتولد عن الاستثمارات الكبيره واهمها الاستثمار فى رأس المال الاجتماعى .هذا النوع من الاستثمار يتميز بعدم القابليه للتجزئة مثلاً لخزانات والسدود ومشروعات القوي المحركة. ومن الواضح ان هذا النوع من الاستثمارات لا يمكن تحققه بالاعتماد على قرارات جزئية.
2. تعمل السلطات العليا على اجراء تعديلات فى توزيع الموارد بين القطاعات. فإذا إتضح مثلا ان ثمن الظل بالنسبة لعنصرالعمل المخصص له،فإن السلطة المركزية يجب ان تجري تعديلا فى توزيع القوى العاملة بحيث يزيد نصيب القطاع س على حساب القطاع ص. ويقال نفس الشيء بالنسبة لعنصر رأسالمال ،وبالنسبة لاثمان الظل المستخلصة لأى طاقة معينة يتم توزيعها على القطاعات المختلفة.
3. إعاده ابلاغ التوزيع الجديد للعناصرمن السلطة العليا ثم اعادة استخلاص هذه السلطات الدنيا لاثمان الظل على اساس التوزيع الجديد للعناصر، وابلاغ الصورة الجديدة لهيكل اثمان الظل الى السلطة العليا، ثم اعادة التنسيق من اعلى واعادة الابلاغ للسلطات الدنيا.

4. التخطيط القومي والتخطيط الاقليمي:-

التخطيط الاقليمي اسلوب تخطيطي يأخذفى الاعتبار البعد المكانى ويتأثر بعناصر الموارد الانتاجية المتاحة وبالناحيةالزمنية وبالامكانيات التنظيميو والاداريية على المستوى المحلى بقصد تنميتها بأعلى معدل وبأقل تكلفةفى اقصر وقت بحيث يتحقق أعلى معدل نمو قومى وتذوب فيه الفوارق بين المستويات الاقتصادية المحلية. والتخطيط الاقليمى يقتصر فيه على اعداد حطة لاقليم او اقاليم معينة. فالمشاهد أن اقاليمالبلد الواحد تختلف فيما بنها من حيث درجة النمو الاقتصادى، وعندئذ يهدف التخطيط الاقليمى ،فيما يهدف،الى تحقيق درجه من التوازن في النمو بين مختلف اقاليم الدولة. كذلك فإنه لايجب ان نغفل أهمية التخطيط الاقليمى كعلاج لاستطراق الموارد وتعجيل النمو على مستوى الاقليم والدولة. وقد ينجمعن هذا الاغفال توتر نفسى وعدم استقراروربما فشل خطة التنمية كلها.

يمكن ان نضيف الى ما قدمناه من اسبابالاخذ بالتحطيط الاقليمي السببين التاليين[1]:

المرجع السابق، ص.85

المرجع السابق، ص.83

الاول: يؤدي التخطيط الاقليمي الى تحقيق معدل قومى تنموى اعلي في مجموعه وليس فقط مجرد إعادة توزيع معدل النموالحالى.

الثاني: الاستثمارات، فضلآ عن انه يساعد على ربطالسكان المحليين للتخطيط وتحميلهم بمسؤليات كما يؤدى الى تعبئة الموارد المحلية بهذا الغرض.

وتجب التفرقة بين معدل نمو الاقليم ومعدل النمو العام للدولة . وكمبدا عام فان الاقاليم الاقلة تقدمآ ينبغى ان تنمو بمعدل اعلى من المعدل العام للدولة ككل، والاقاليم الاكثر تقدمآ ينبغى ان تنمو بمعدل اقل من المعدل العام خلال السياسات الاستثمارية. وفى تقرير معدل النمو الاقليمى فى توزيع الدخل القومى بين الاستثمار والاستهلاك بين الاقاليم المختلفة ,فان هناك عدداً[1]

التخطيط طويل الاجل ومتوسط الاجل وقصير الاجل:

تتخذ عملية التخطيط فى اقتصاد معين ابعادا زمنية مختلفة،نظرا لوجود عدة اعتبارات او ثلاثة على وجه التحديد، يشكل كلمنها ايطارا زمنينا خاصا يفرغ فى داخله نوع معين من التخطيط.

ويتراوح مدى التخطيط طويل الاجل بين عشره وعشرين الى خمسه وعشرين عاما .وتتكفل الخطة طويلة الاجل برسم الخطوط العريضه لاتجاهات التطور الاقتصادية الاجتماعي دون الدخول فى التفاصيل وهذه الخطه تعني اساسا بالاهداف والتغيرات الكلية التى يراد تحقيقها فى المدى الطويل ،والإطار العام الذي ينبغي أن تدور فيه عملية التنمية كنمو الناتج القومي وتوزيع مستويات الاستثمار والاستهلاك والعماله والتوازن الخارجي وتغيير البنيان الراهن للجهاز الانتاجي .ويجب أن يكون البعد الزمني للتخطيط طويل الاجل من الطول بحيث يتسع لانجاز التغييرات وبلوغ الاهداف التى يتصدي لتحقيقها .فغاية ما يناط بالتخطيط طويل الاجل هو تعيين الاتجاهات التي ينبعى انا يمضي فيها التخطيط طويل الاجل مع بيان الاثار التراكمية التي تتولد عن تواخى تلك الاتجاهات وكلما اوغل التخطيط فى المستقبل كلما قل نصيب ما يرسمه له من يقين.

وتتراوح مدة التخطيط متوسط الاجل بين ثلاثة وسبعة سنوات .وليس من السهل هنا ان نحدد وبشكل قاطع المدة المثالية اهذاالنوع من التخطيط .والامر يتوقف على حالة كل دولة على حدة وعلى درجة التطور الاقتصادي وبالتالي علي نوع المشروعات التى تتضمنها الخطة .وفى هذا الخصوص يمكن وضع الضوابط التى تتمثل فى نقطتين هما[1]:

أ- يجب انا تكون فترة الخطة متوسطةالاجل من القصر بحيث تسمح باجراء التنبؤات والتوقعات والاسقاطات بدرجه معقوله من الثقة.

ب-يجب ان تكون فترة الخطة متوسطة الاجل من الطول بحيث تسمح بوضع المشروعات الهامه موضع التنفيذ. وهذا يعنى انه يجبان تغطي مدة الخطة فترة الحمل لمشروعات القوي الكهربائية والنقل وغير ذلك من المشروعات التى يستغرق اتمامها اربعة او خمس سنوات.

المرجع السابق، ص.85

المرجع السابق، ص.87

التخطيط الديقراطي والتخطيط الدكتاتوري:

تقوم التفرقه بين الاخطيط الديمقراطي والتخطيط الدكتاتوري على مدي اقتضاء موافقة السلطة التشريعية في المجتمع على ما يخطط له. فيكون دكتاتوريا عندما تستقل اجهزة التخطيط بوضع الخطة الاقتصادية دون الرجوع لممثلى الشعب بشأنها، وديمقراطيا عندما يتعينعرض الخطط على السلطه التشريعية لمناقشتها وابداء الراى فيها قبل وضعها موضع التنفيذ, إشراكاً لممثلى الشعب فى رسما للسياسة الاقتصاديه للدولة.

ومما هو جدير بالذكرانه لان ينجح التخطيط الاقتصادى فى اى مجتمع مالم تتمتع الخطط الانمائية بتأييد الجماهيرالتى تعينها او يمسها تنفيذها,مع مايتضمنه ذلك من استعداد لبذل الجهد وتحمل التضحيات فى سبيل انجاحها[1].

ولن ياتى للخطط الانمائية مايجب ان يتوافر لها من تاييد شعبى مالم تشرك الجماهير المعينة فى وضعها وتنفيذها والرقابة عليها حتى تكون على وعى بمضمونها واهدافها متقبلة لنتائجها. ويمكن ان تلعب لا التنظيمات السياسية والنقابية ووسائل الاعلامدوراً هاماً فى توعية الجماهير بمضون الخطط الانمائية واهدافها والتعرف على ارائها واقتراحاتها وا إنتقاداتها فى جو ديمقرطى ملائم.

التخطيط الإلزامى والتخطيط التأشيرى:-

تتمثل التفرقة بين التخطيط الإلزامى والتخطيط التأشيرى فى مدى حرية الوحدات التى الفمنها الاقتصاد القومى فى تنفيذ ماتقضى بة الخطة من حجم وتوزيع الاستثمار ومقدار ونوع الانتاج ومستويات العمالة والاجور والاسعار وغير ذلك من الاهداف المقررة. ويكون التخطيط تأشيرياً اذا اقصرت الدولة على الخطة وتركت لتلك الوحدات حرية التنفيذ . وبينما يرى البعض أن التخطيط الاقتصادى لايكون بطبيعة إلا إجبارياً لضمان تنفيذ الخطة , يرى اخرون ان التخطيط يمكن ان يكون تأشيرياً تعتمد فية الدولة على الحوافز المادية فى توجية استخدام عناصر الانتاج بما يكفل تحقيق اهداف الخطة[1].

ويصبح التخطيط التأشيرى منهجاً ملاءماً حينما يكون حجم الملكية العامة صغيرآ او فى اتجاة نحو التناقص. وبذلك فان التخطيط التأشيرى يعنى ان يكون دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى محدوداً ولكن تأثيرها فى الاقتصادالقومى يكون كبيراً عن طريق السياسات المالية والنقدية والتجارية والسعرية. ومن خلال هذا النوع من التخطيط يتم اعطاء الحوافز الملائمة للأنشطة المراد التوسع فيها أو تشجيعها. وفى ظل التخطيط التاشيرى يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرئسية بناء على تفاعل قوى **العرض والطلب, اى ان آليات السوق تلعب دورآ اساسيآ فى قرارات الانتاج والاستثمار والاستهلاك وغيرها.**

التخطيط من القاعدة والتخطيط من القمة:

يرتبط التمييز بين التخطيط من القاعدةإلي القمة ،ومن القمه إلي القاعدة بطريقة اعداد الخطة الاقتصادية. ففي ظل التخطيط من القاعدة إلي القمة يبدأ اعداد الخطة الاقتصادية للدولة من أدنى المستويات حيث تقوم كل وحدة انتاجية بوضع خطتها ، ثم تتجمع الخطط الفردية حتي تصل إلي القمة أى الهيئة المركزية للتخطيط ويتسم هذا الأسلوب بالواقعية و يتسق مع الاحتياجات المحلية. غير أنه

المرجع السابق، ص89.
المرجع السابق، ص90.

لايستطيع أن يأخذ في الاعتبار الصورة العامة للا قتصاد القومى كله.أما في ظل التخطيط من القمة إلي القاعدة فيبدأ اعداد الخطة الاقتصادية في أعلي مستوى حيث تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بتصميم الاطار الاجمالى للخطة ثم تتدرج بعد ذلك حتى تصل[1]إلي القاعدة أى الوحدات الانتاجية. ويمتاز أسلوب التخطيط من القمة بأنه اكثر تحديدا وأوفر تنسيقاً حيث يأخذ الصورة العامة اللاقتصادي القومي في الاعتبار. غير أنه يبدو اقل واقعية من أسلوب التخطيط من القاعدة إلي القمة ،حيث لا تتوفر للهيئة المركزية للتخطيط بيانات كافية عن امكانيات مختلف الوحدات الانتاجية.ولايوجد في واقع الأمر تعارض بين هذين الأسلوبين .فأي خطة واقيعة رشيدة يجب أن تجمع بين أسلوبي التخطيط من القاعدة إلي القمة ومن القمة إلي القاعدة ،حيث تراعي في صياغنها الامكانيات المتاحة لمختلف الوحدات الإنتاجية التي يتألف منهاالاقتصاد القومى إلي جانب الصورة العامة للاقتصاد القومى في مجموعة . ومقتضى ذلك أن تحاط الوحدات الانتاجية في الصورة العامة للاقتصاد القومى الأهداف التقريبية المراد تحقيقها خلال سنوات الخطة قبل صياغة خططها، وأن تؤخذ مقترحتها بشأن ما يتقرر لها من اهداف الانتاجية في الاعتبارعن صياغة الخطط الاقتصادية .

اهداف التخطيط الاقتصادى:-

تختلف اهداف التختطيط الاقتصادي من دولة الى اخرى، طبقا لفلسفة النظام الذي تعتنقه. ألا انه يمكن بوجه عام ان نحدد الاهداف الرئسية لاي خطة اقتصادية واجتماعية على النحوالتالى:

زيادة معدل النمو الاقتصادي:-

يعتبرهذا الهدف من اهم الاهداف التي يسعي التخطيط الاقتصادي الي تحقيقها . ويتمثل معدلا لنمو الاقتصادي في معدل نمو الدخل الفرد الحقيقي، وعلي ذلك فأن رفع معدل النمو الاقتصادي ، انما يعني زيادة متوسط ما يخص الفرد من الدخل القومي الحقيقي . والذي يعيننا هنا هو الدخل الحقيقي وليس الدخل النقدي ،اذا ان ارتفاع هذا الاخير لا يعني بالضروره ارتفاع الدخل الحقيقي، كما هو الحال عند حدوث ارتفاع في المستوي العامل لاسعار بمعدل يفوق نسبة الزيادة في الدخل النقدي:[(2)]

فإذاعلمنا ان معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي الحقيقي- معدل نمو السكان، لا تضح لنا ضرورة ان يكون معدل نمو الدخل القومي الحقيقي اكبر من معدل نمو السكان. وكلما زاد الفرق بينهما زاد بالتالي معدل النمو الاقتصادي .اما اذا كان معدل نمو السكان يعادل معدل نمو جانب منه للاستثمار ،الامر الذي يؤدي الي زيادات متلاحقة في هذا الدخل الدخل القومي لاصبح معدل النمو الاقتصادي صفراً.

تقليل التفاوت في توزيع الدخول:

رأينا كيف ان التخطيط الاقتصادي يستهدف زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي. والواقع ان الاتجاهات الحديثة تسعي الي تحقيق التلازم بين هذا الهدف وبين تقليل التفاوت بين توزيع الدخول عن طريق اعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات محدودة الدخل.

ويتمشى تحقيق هذا الهدف مع الفكر الكنزى الذى ينادى باعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات محدودة الدخول، ذلك لزيادة الطلبعلى الاستهلاك، ومن ثم رفع الطلب الفعال الى مستوى التوظف الكامل.

د:عبدالرحمن زكي ابراهيم1995،التخطيط الاقتصادي ،دار الجامعات المصرية ص49:د، العشرى حسين درويش 1985التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي،الاسكندرية جامعة طنطا، ،ص21.

وتتطلب اعادة توزيع الدخول تهيئة فرص المتلك الفردى والتعاونى فى الزراعة والصناعات الصغيرة والريفية والاسكان[1].

ولماكان سؤ توزيع الثروات هو اهم اسباب سوء توزيع الدخول، لذلك فإن اعادة توزيع الثروات تؤدى الى تقليل التفاوات لتوزيع الدخول , كذلك يتطلب الامر تحديد حد ادنى للاجور ولا يجوز ان تنقص عنه, وحد اعلى لها, مما يحد من ـالتفاوات الكبير بين دخول الافراد.

تحقيق التوظف الكامل:

اصبحهدف تحقيق التوظف الكامل امراً مسلماً به الان بين كتاب الفكر الاقتصادى بحيث تسعى الدوله بكافة السياسات الاقتصادية الى تحقيقه , وتتضح اهمية[1] هذا الهدف على وجه الخصوص فى البلاد المتخلفة اقتصادياً حيث يزداد عدد السكان بها , وهو ما ينعكس فى انتشار البطالة البنيانية . ولذلك كان منطقياً ان يستهدف التخطيط الاقتصادى الى اتاحة فرص العمل للكثير من العمال وتوجية الفائض من العمال الزراعيين الى اوجه النشاط الانتاجى الاخرى , وعلى وجه خاص النشاط الصناعى , وهذا يؤدى بطبيعة الحال الى القضاء على البطاله بين العمال كما يعمل على رفع مستوى المعيشة بينهم.

كذلك يؤدى الى زيادة الكفاية الانتاجية للعمال عن طريق رفع مستواهم الاقتصادىوالاجتماعى والثقافى والتطوير الدائم وقدراتهم الادارية والفنية.

تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

من الاهداف الهامة التى يسعى التخطيط الاقتصادى الى تحقهيها العمل على تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات . ولا شك فى اهمية هذا الهدف على وجه حاص بالنسبة للبلاد المتحلفة اقتصادياً ,نظراً لان تحقيق تنميتة الاقتصادية يكون مصحوباَ بزيادة حجم الواردات التى تتمثل فى مستلزمات ووسائل الانتاج، فى الوقت الذى لايقوى فيه الجهاز الانتاجى على زيادة حجم الصادرات.

اذا كانت حقيق التوازن فى ميزان المدفوعات هدفاً يسعى التخطيط الاقتصادى الى تحقيقة، فيجب ايضاً الا ننسى انه يتطلب مرور فترة زمنية معينة,حتى يمكن تجن الاقتصاد القومي الاثار السيئة الناجمة على ذلك.

تحقيق الاستقرار النسبى للاسعار:

تسفر المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية عن حدوث الارتفاع في الاسعار .والسبب في ذلك ان توزيع الدخول الجديدة غلي عناصر الانتاج التى شاركت في العملية الانتاجية يؤدي لِلى ز يادة في الطلب علي السلع الاستهلاكية ،هذا في الوقت الذي يتسم فيه العرض الكلي للسلع والخدمات بعدم المرونة . ومن هنا لا مناص من ارتفاع الاسعار ، وما يؤدي اليه من حدوث التضخم باثاره السيئة وعلي ذلك فان التحطيط يسعي- تفاديا لهذه الاثار –الى ضرورة العمل علي تحقيق بعض المرونة في العرض الكلي في الاستهلاك بحيث يستجيب للزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية.

علاوة على ما تقدم تتضح اهمية تحقيق الاستقرار النسبى للاسعار عند المستويات العليا للتوظف، حينما لا يستجيب العرض الكلي لسلع الاستهلاك للطلب عليها[(1)].

---

[1]المرجع السابف ، ص 28

المرجع السابف ، ص29

1-1منتدى سودانية 24 (الزراعة فى السودان الفرص والتحديات، 2017

المبحث الثاني
القطاع الزراعي

تعاريف الزراعة:-

(1-1)استخدام الموارد الطبيعية للحصول على منتجات نباتية وحيوانية تسد حاجة الانسا ن الاساسية في الغذاء والكساء وفي مناحي اخري.

*وهى المحرك الاقتصادي للسودان ،وهي المدخل لتحقيق الامن الغذائى والتخفيف من حدة الفقر[2].

(1-1)لزراعة هي عملية انتاج النباتات والازهار وتكثيرها والهدف منها هو انتاج النباتات واستخدامها في عدة طرق منها التغذية، فالنباتات مصدر غذائى هام وحساس لا يستطيع الانسان والحيوان الاستغناء عنها باي شكل من الاشكال.

(1-2) تعرف بأنها عملية انتاج الغذاء والعلف والالياف والوقود عن طريق تربية النباتاتوالحيوانات.

(1-3)التعريف بمهنة الزراعة[3]:

تعد الزراعه من المهن التي امتهنها الانسان منذ بداية الخلقية حيث كادت ان تكون المهنة الوحيدة التي ذوالها الانسان واستمرت واسعة الانتشار الي يومنا هذا وهي تعد مناوسع المهن وتقدم اوسع الفعاليات الاقتصادية في العالم لضمان استمرار الحياة وفضلاعن كونها المصدر الرئيسى لاشباع حاجات الانسان من الغذاء والسكن والكساء فأنهاكذلك تعد من المصادر المهمة في امداد الصناعة بالماد الاولية واذا تمت مقارنة هذه المخة بالمهن الاخر ى كالصناعة والتجارة والخدمات من حيث نسبة الانجاو للمشتغلين بهذه المهنة لوجد ان اعلي نسبة من هؤلاء الممشتغلين تكاد تنحصر في مهنة الزراعة ولكن تتفاوت هذه النسب بين الدول الاكثر تقدما وغيرها من الدول النامية وحيث كلما تقدمت الدول في ميادين الصناعة انخفضت نسبة هؤلاء المشتغلين في قطاع الزراعة والعكس هو الصحيح ففي الولايات المتحجة الامريكية واروبا واستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة تجد انعدد المشتغلين بمهنة الزراعة مقارنة الي تعداد سكانهم تتراوح بنسبة ما بين 3-20 بينما تزداد هذه النسبة في كثير من البلدان الافريقية والاسيوية وخاصة الدول الاقل نموا حيث تصل من 40-75% وهذا ينعكس في زياذة الدخول في الاولي وانخفاضها في الثانية مما ينعكس ذلك علي الدخل القومي لتلك البلدان وذلك لما تتسم بهالزراعة من خاصية انخفاض متوسط الدخل الفردي الذي ينعكس علي اتسام الانتاج الزراعي بالاستخدام غير الكفء للموارد الاقتصادية الزراعية.

1-1الموسوعة البريطانية.2018.
:2-1الموسوعة الامريكية.2018.
:3-1الموسوعة البريطانية 2018

السمات العامة للزراعة في السودان:

1. موارد ارضية هائله وتنوع في البنيات المناخية وفي ذات الوقت كفاءة متدنية في استخدام الموارد تظهر في الانتاجية الضعيفة للانتاج النباتي والحيواني بالنسبة لوحدات الارض والماء والنباتات الزراعية المختلفة[1].
2. خبرات علمية ومهنية وكوادر بشرية متمرسه فنيا لكن ضعف الادارة تسبب في المخرجات الضعيفة والغير مقبولة.
3. منتجون يمتلكون نسب عالية من القوة العاملةلكن بكفاءة انتاج متدنية مقارنة بالعالم ويعانونمن مشاكل فقدان الروح التعاونية وسؤ ادارة العمل الجماعي وضعف التدريب وضعف المهارات وفرق كل ذلك تشكل مشكلة التمثيل الحقيقي لهم في المحافل المختلفة هاجساً حقيقيا.
4. تقليدية في الممارسات الزراعية تمثلت في هيمنة القطاع التقليدي النباتي والحيواني ووضع القطاع الحديث وعقلية غالبة لزراعة الكفاف وتحول سالب في بعض الاحايين من المارسسات الحديثة وعودة الاساليب التقليدية.
5. تشوهات واضحة في تطبيق الساسات الكلية خاصة في المجال النقدي والعملات الحرة وضعف في تطبيق استرتيجيات انزال الخطط للواقع وضعف عام في ادارة العمل العام. [2]
6. شح في التمويل اقعد انشاء البنيات التحتية المطلوبة ولم يفي بالمدخلات المطلوبة للانتاج وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتحريك القطاع ليكن فاعلا ومحركا .

خصائص الزراعة :-

تختلف الزراعة عن غيرها من الحرف الانتاجية بانها تتصف بسمات وخصائص تميزها من الحرف الاخري وقد تشترك بعض هذة االمهن بسمات معينة الا انها تكاد[3] ان تكون هى الحفة الوحيدة التى تنفرد بمجموعة من الحائص التى لايمكن لى اية حرفة ان تتسم بها اذا ان طبيعة الزراعة وما تتمضن من تفاعل بينها وبين الموارد البشرية والموارد الارضية والموارد المائية والظروف الطبيعية والجوية لا لنتاج كافة السلع الزراعية على اختلاف انواعها يتيح مجال واسع لتبطبيق معظم العلوم البيولوجية مثل علوم الارض والكمياء الحيوية والنبات والحيوان وغير ذلك فضلاً عن العلوم الاجتماعية مثل المعالجات والحلول لتلك المشكلات ينبقى لنا التعرف على تلك الخصائص[4].

من اهم هذه الخصائص:-

اولآ : الزراعة شديدة التنافس:-

لايمكن تحقيق سوق المنافسة الكاملة اذا توافرت فى ضمن شروط هذة السوق شروط معينة وتتوافر بصفة رئيسة فى صناعة الزراعة ومن اهم هذة الشروط مايأتى: -

[1] منتدي سودانية 24

المصدر السابق ، 2017د رحمن حسن الموسي ، 2012 الاقتصادالزراعي،ص17

أ-الوحدات الاقتصادية التى تتعامل فى السوق من بائعين ومشترين حيث تكون كل وحدة اقتصادية تدخل السوق من الصفر قياساً بالنسبة لحجم السوق ككل لدرجة لا تستطيع إحداث تاثيرة على الاسعارالتى تتحد فى هذة السوق.

ب - تجانس السلع المنتجة: يشترط فى السوق الكاملة التنافس ان تكون السلع المبيعة المشتراة فى السوق المتجانسة ومتماثلة تماماً.

ج- قدرة عناصر الانتاج على الحركة اوالانتقال : حيث يعنى ضرورة مراعاة ما ياتى:

1- قدرة عنصر العمل على الانتقال جغرافياً ووظائفياً.

2- عدم احتكار عناصر الانتاج من قبلارباب العمل.

3- حرية دخول المنتجين او رأس المال الى الصناعة او خروجهم منها.

د- المعرفة الكاملة : ضرورة المعرفةالكاملة بأحوال السوق من اسعار او اجور او تكاليف لكل الازمنة من قبل عناصر السوق ويتوافر هذا بدرجة اكبر فى الزراعة بدول المتقدمة عنه فى الدول النامية.

ثانياً:- ارتفاع نسبة راس المال الثابت:

يتمثل راس المال المستثمر فى الانتاجالزراعى بشكل عام فى قيمة الارض الزراعية وماعليها من منشأت ثابتة فضلاً عن قيمةالاوصال الراسمالية الاخرى كالالاتالزراعية ثم الاوصال الراسمالية المتداولة واللازمة والانفاق على الخدمات الزراعية بمقارنة مكونات راس المال المستثمر فىالانتاج الزراعى بمسيلة المستثمر فى الانتاج الالزراعى يتبين ارتفاع نسبة راسالمال الثابت فى الاول عن الثانى ارتفاعاً كبيراً فى معظم الحالات وينعكس ذلك علىضخامة حجم التكاليف الثابتة التى تضم ايجار الارض والفائدة على راس المال المستثمرفى المزرعة والاستهلاكوالاندثار فى مايخص المبانى والمستلزمات والتأمين على المبانى والمكائن والحيوانات والضريبةالمفروضة على الارض وكلفة عمل افراد عائلة الفرد المزارع ,حيث يمثل[1]الجزءالاكبر من التكاليف الكلية وهو لايتغير بتغير حجم الانتاج وانخفاض حجم التكاليفالمتغيرة قياساً با التكاليف الثابتة ,وان هذة التكاليف تتغير بحجم الانتاج وتشملعلى التجهيزات كالبذور والالسمدة والمبيدات واجور العمال من غير افراد عائلة المزارعواجور الخدمات الاخرى والترميمات على المبانى واصلاح الالات قد تؤثر ضخامة رأسالمال الثابت فى الزراعة على القرارات الاقتصاديةالتى يقررها المنتج اى مدير المزرعة ,اذا ان ارتفاع نسبة راس المال الثابتتؤدى اللى ارتفاع التكاليف الثابتة وينكس هذا على ارتفاع مستوى التكاليف الثابتة ان متوسط التكاليف يؤثر على الحدود الدنيا للاسعار الذى يسمح للمنتج ان يستثمر فىالعملية الانتاجية[2]

ثالثاً:انخفاض مرونة العرض السعرية للمنتجات الزراعية:-

1. يقصد بالمرونة السعرية للعرض مدى استجابة الكمية المعروضة من السلعة مع التغير فى اسعارها وتتصف المنتجات الزراعيةبصفة عامة بانخفاض مرونة عرضها السعرية وياتى ذلك لنتائج عدة:

المرجع السابق ،ص 19

المرجع السابق ،ص 18

2. ارتفاع حجم التكاليف الزراعية الثابتة مما يصعب الدخول او الخروج من عملية الانتاج بسهوله وكذلك صعوبة انتقال بعناصرالانتاج الثابتة الى قطاعات اقتصادية اخرى.

3. انخفاض كافاءة جهاز الاسعار في اغلب الدول الناميه وعدم المعرفه المبكره للمعلومات السوقيه من قبل كثير من المزارعين الامر الذي يؤدي الياستجابتهم للتغيرات السعريه ويترتب علي ذالك انخفاض مرونة الاسعارلعرض المنتجات الزراعيه .ان استجابه المعروض السلعى الزراعى للتغيرات فى السعر لهذة المنتجات هو اكبر من فى الأمد الطويل عنة فى الأمدالقصير , وان بسبب ذلك هو ان الفترة الزمنية الطويلة تفسح المجال امام عناصر الانتاج الثابتة بإعدة التنظيم بما يؤدى الى الاستجابة لتغيير الاسعار ,وعادة ماتكون ماتكون هذة الاستجابة فى زيادة السعر اكثر منه فى انخفاضه , واحدىالتفسيرات التى تذكرها لفسير تلك الظاهرة فى نظرية الموجودات الثابتة القاضية بإن بعض عناصر الانتاج الزراعى الثابت تعد ذات قيم استعمالية بديلة وان الزيادة فى الاسعار السلع سوف يشكل عامل جذب فتلك العناصر فى الدخول فى حلبة انتاج تلك السلع[1].

4. زيادة معدلات الخطورة فى الانتاج الزراعى:-

تتميز الزراعة بارتفاع معدلات الخطورة اذاماقورن بغيرها من الفعاليات الاقتصادية الاخرى ويرجع السبب فى ذلك الى جملة من العوامل يمكن ايجازها بما ياتى:-

1- الزراعة تكون عرضة للاصابة با لأمراض والاوبئة وكذلك تأثرها الى حد كبير بالظروف الطبيعية والعوامل الجوية غير الوؤاتية للإنتاج الزراعى.

2- تتميز الزراعة دون غيرها بارتفاع نسبة رأس المال الثابت.

3- تتسم الزراعة بموسمية الأنتاج ومايكتنف ذلك المنتوج من تقلبات فى اسعار المنتوجات الزراعية يعرض النتوج الزراعى الى هزات شديدة تؤدى الى خسارة كبيرة ممايعكس ذلك على ارتفاع نسبة عنصر المخاطرة فى الانتاج الزراعى الامر الذى يجعل المشاريع الزراعيةمقارنة بالمشاريع غير الزراعية محرومة من خدمات التمويل والتسليف بسببالايقينالذى تتصف بة المشاريع الزراعيةوعزوف كثير من شركات التأمين على المشروعاتالزراعية

4- **موسميةالإنتاج** :لمقصود بموسمية الانتاج الزراعي هو ان العمليات الانتاجية الزراعية تختلف بفتراتهاالزمنية باختلاف وتباين انواع المحاصيل الزراعية ويمكن ان تعزى موسمية الانتاج الزراعي الي سببين رائيسين اولهماانالزراعة ترتبط بالعامل البايولوجي لما تتاثر بكثير من الكائنات الحية ،وثانيهماارتباط الزراعة بالعوامل الطبيعية والظروف الجوية .ويترتب علي موسمية الانتاج الزراعي عدة نتائج بعضها داخل نطاق صناعة الزراعة وبعضها خارجه ،فالنتائج الدخلية منها موسمية العمل الزراعي وموسمية الدخول الزراعية ،أما أهم نتائج العوامل الخارجية فهي موسمية بعض الصناعات الزراعية،أي تلك الصناعات التي يعتمد انتاجهاعلي المواد الاولية الزراعية، ومشكلة المنطقه الزمنية للانتاج الزراعي الموزعة علي شهور الاستهلاك المختلفة منذ ظهور المحصول وحتي حصاد المحصول التالى .المقصود بامنطقة الزمنية لانتاج الزراعي هو توزيع الانتاج الزراعي علي شهور

المرجع السابق ،ص 20

الاستهلاك المختلفة طول العام وحالة علاقة بمشكلات التخزين ،وتعد الاسعار أهم متغير يؤدي الي خلق المنطقة الزمنية لانتاج المواسمي[1] .

5- ضعف مرونة الطلب للسلع الزراعية:-

تشارك مرونه الطلب للسلع الزراعيه مرونه العرض باتسامها بضعف وهي مدة استجابة الكميات المطلوبه من السلع الزراعية نتيجة للتغير في اسعار تلك السلع يكون ضعيفآ لذلك نجد بمقارنة ان الطلب علي اغلب المحاصيل الزراعية طلب غير مرن عكسه في طلب من السلع غير الزراعية (الصناعية (يكون مرنآ .ويرجع سبب هذه الظاهره الي عاملين اساسيين هما[1] :

1. تعد السلع الزراعية سلعآ ضروريه تستخدم بشكل مباشر او غير مباشر في عملية الاستهلاك الغذائى سلعآ كسائيه او تدخلفي بناء المساكن .
2. من الصعب انتاج سلع صناعية تحل محلالسلع الزراعية كاستحلة ايجد تلك السلع الصناعيه بديلا عن السلع الزراعية خصة منهاالغذئية.

6- :يقصد بالمرونة الداخلية قياس العلالقة بين التقيم النسبى فى الكمية المطلوبة نتيجة التغير فى الدخل , ويكن تقسيم السلع من حيث تؤثرالكميات المطلوبة منها با لتغير فى دخل المستهلك على ثلاثة انواع: يشمل النوع الاول السلعة العادية وهى تلك السلعة التى تودى ازديادالدخل الفردى الى ازدياد الكمية المطلوبة منها ,اى سلع ذات مرونة داخلية الموجبة .ويضم النوع الثانى السلع التى لايوثر التغير فى دخل المستهلك على الكميات المطلوب هنا وهى السلع الضرورية التى يتم استهلاكها بكميات تكون ثابتة مثل ملح الطعام , امالنوع الثالث وهو يثمل بالسلع الدنيا وهى السلع التى تؤدى بالزيادة فى الدخل فيهاالى نصف القدر المطلوب منها وتكون مرونة الطلب الداخلية لهذه السلع السالبة.

7- ضخامة التقلبات السعريةالسوقية للسلع الزراعية.

تتصف المنتجات الزراعية بضخامة تقلباتها السعرية السوقية عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الاخرى ويرجع ذلك التضعف المرونة الطلبية السعرية والمرونة العرضية السعرية للمحاصيل الزراعية .

8- ارتباط العمل المزرعى بالمعيشة.

ان طبيعة المجتمع الريفى تحكم علىاندماج العمل المزرعى بالعيشة الريفية لذلك اصبحت هذة السمة من السمات الرئسية للزراعة, وقد يؤدى هذا الارتباط احياناً الى جعل الزراعة اكبر من مجرد نشاط اقتصادى بل هو اسلوب اجتماعى للحياة لذا دائمآ انشداد المجتمع الريفى الى الريف .ومن الصعوبة تغيير مجرى حياتة الريفية, فمنزل الفلاح يعد بمثابة إدارة المزرعة وكثير من العمليات الزرعية يجرى اعدادها فى تلك المنزل.وقد يؤدى هذا الاندماج بين الإدارة والعمل المزرعى الى تحسين معيشة المزارع وزيادة

[1] المرجع السابق ،ص 21
[1] المرجع السابق ،ص 22

مدخولاتة.واحياناآ ينجم عنهذا الاندماج عدم معرفة مايصرف من دخل المزرعة على النفقات الخاصة با لعائلةمن امور استهلاكية وغيرها من النفقات الازمةلشراء عوامل الإنتاج الازمة للعمل الإنتاجي.

9- خضوع الزراعة الى مجموعة منالقوانين الاقتصادية ومنها: [1]

قانون المنافسة الحرة:-

يسريهذا القانون علي الاناج الزراعي بسبب طبيعة هذا الانتاج والظروف الكثيرة التيتكتنفه ،فكثرة عدد المزراعين ومساهماتهم الضئيله في الانتاج لا يؤثر احدهم عند تغيير وجه انتاجهم من محصول معين الي محصول زراعي اخر .وكذلك ينطبق هذا القانون علي الطلب لعوامل الانتاج من قبل المنتج اذا ان اي تغيير في طلبية المنتج علي كميةاو نوعية اي انتاج معين لا تؤدي الي السيطرة علي اثمان السلع الزرلعية ولا حتي علياسعار عوامل الانتاج.

الاهمية الاقتصادية للزراعة:-

لاتقتصر الاهمية الاقتصادية للزراعةعلي الدول ذات الاقتصاديات الزراعية التي تشكل نسبة عالية المشتغلين في هذا القطاع الاقتصادي بل تتعداها الي الدول الاخري ذات الاقتصاديا ت الزراعية التي تعتمداعتمادا رئيسيا علي الصناعة ،وذلك ما لاهمية الزراعةالاقتصادية وقتدرتها علي توفير المنتجات الزراعية التي تعد موادا اوليه لتطوير تلك الصناعة ،فهي المصدر الرئيسى لاشبعاع الحاجات الاساسية للانسان من غذاء وكساء وسكن فإنها كذلك تغذي كثيرا من الصناعات بالمواد الاولية اللازمة لاستمرار عملها –كذلك تتجلي الاهمية الاقتصادية للزراعة من خلال فرص عمل كثيرة ،وتعدالزراعة سوقا واسعا لكثير من المنتجات الصناعية ،فيما يخص توفير الموارد المالية فان الزراعة توفر الموارد النقدية وتقدمها لغرض لستخدامها في برامج التنمية الاقتصادية من خلال زراعة انواع من المحاصيل الزراعية وخاصة التصديرية منها .كذلك تمد الزراعة الزراعيةالاخري بالايدي العاملة الفائضة عن حاجتها وذلك لارتفاع الانتاجية الزراعية من جهه ونمو القطاعات الاقتصادية غير الزراعية من جهه اخري[1].

النظم الزراعية:-

لقد اتسم القطاع الزراعي بتوالي نظم زراعية مختلفة في تطبيقاتها عليه ,وان تعاقب هذه الانماط من النظم الزراعية في اوقات مختلفه وفي دول مختلفة قد حقق بعضها نجاحات كبير والبض الاخر منها لم يحقق تلك النجاحات بالامكان التعرف علي هذه النظم الزراعية بما ياتي:

اولا: المزارع الصغيرة: هذا النوع من المزار ع هو عبارة عن وحدات اقتصادية صغيرة ,تشكل الاسر منفردة اعضاءا لهذه المزراع ,وتتسم هذه المزراع باندماج عنصري الادارة وتنظيم العمل الزراعي، حيث تكون هذة الاسر الصغيرة هي المالكة لارض وراس المال بمساعد نفسها بزراعة الارض حسبما تشاء فهي المسؤوله عن اختيار نوع المحصول وكذلك تقوم بكافه العمليات الزارعية عند نضج المحصول وجنيه تكون ذات استقلاليه في قرارها في بيع المحصول والاحتفاظ به او بيع جزء من غير تدخل الاخرين ومن الماخذ علي هذاالنظام الزراعي محدوديه راس ماله لذا يكون استعماله محدود الاله الزراعيه

[1]المرجع السابق ،ص 23
[1]المرجع السابق ،ص 24

المتطوره بسبب صغر حجمها وحدة انتاجيه (المزارع)وكذلك يستهلك المالك الجزء الاكبر من انتاجية من المحاصيل الزراعيه.**ويمكن تصنيف هذا النوع من النظم الزراعية الي مايأتي:**

1. زراعة المالك :ينتشر هذا النوع في كافة ارجاع الوطن العربي حيث يستمر صغار المزارعين مساحاتهم الصغيره بمساعدة افراد اسرهم بزراعه تلك االمساحات بما يرغبون في زراعته وعادة يسمي هذا من النظم الزراعيه بنظام المزارع العائلية.

2. نظام التاجير : هذا النظام تحدده العلاقه بين مالك الارض و المزارع الذي يروم استخدام قطعه من الارض يقوم باستئجارها من المالك مقابل اجور اما ان تكون نقديهاو عينيةحسب بنود الاتفاق بين المالك والمزارع المستاجر .

3. نظام المشاركه: ويعني هذا النظام باشتراك مالك الارض و المزارع في استقلال الارض الزراعيه المتفق عليها وتكون هنالك اتفاقية مكتوبة بين الاثنين[1]

ثانيا:نظام الشركات الزراعيه تدر الارض الزراعية ذات تهدف الي زيادة الانتاج من خلال استخدام الارض والمكائن والالات الزراعية والموارد الاقتصادية الاخري بصورة مثلي,ان سيادة هذه الانماط الراسمالية ذات الاحجام المثلي تؤدي فعلا مؤثرا في تحقيق اهداف التنمية الزراعية حيث يتم من خلالها استخدام رشيد للموراد الزراعية.

أ- محدودية المساحات التي تمتلكها المزارع الجماعية.

ب - لم تكن هناك معاييرللتعامل مع هذة المزاراع الجماعية من قبل الجهات الحكوميه.

ج-قلة الكوادر الفنية والقيادات الفلاحيه[1].

د-ارتباك في وضع خطط موحدة للعمل في هذة المزارع.

مزارع الدولة:هذه النوع يسمي بالمزارع الحكوميه وهو عبارة عن مؤسسلت حكومية ذات بني ادارية وتنظيمة تمتلك مساحات كبير من الاراضي الزراعية, تقوم بأدارتها وزراعتهاواتخاذه القرارات المناسبة في عمليات التخطيط والانتاج والتسويق ويعد المزارعونفي هذه المزارع عبارة عن اجراء او عمال زراعيين.

اسباب تخلف القطاع الزراعى وتراجع الانتاج:-

يعودتخلف القطاع الزراعي ثم تراجعالانتاج في السنوات الاخير لاسباب عديدة يمكن حصرها في المحاور التالية:-

المعوقات الطبيعية:-

يقع السودان في حزام المناطق القاحلة والجافه وحاصة في شمال وسط البلاد ويتميز بمناخ حاررطب صيفياً وجاف دافئ شتاءآ ويتدرج هطول الامطارمن الشمال ومن جنوب ومما يسوجب الالتزام بضوابط ومواجهات علمية لاستغلال الموارد الزراعية المتاحة .ومن ذلك فأن المناطق التى تقل فيها الامطار عن معدل اربعمائة ملى سنوياً لاينغى ان تزرع واتترك كمراعى طبعية.لقد ادى عدم التقيد بهذة الضوابط بتدهور التربة فى شمال وسط البلالد وما ترتب على ذلك من زحف صحرواى وجفاف .ومن ناحية اخرى فأن الطاقة الاستيعابية للمراعى الطبعية ,وفق الدراسة التى اعدتهامنظمة الامم المتحدة

[1]المرجع السابق ،ص 24

[1]المرجع السابق ،ص 26

للاغذية و الزراعة,(fao) لاتكفئ لاكثر من 76 مليون راس من الانعام ,وللكن الواقع يشير الى ان عدد الثروة الحيوانية تجاوز المائة وثلاثين مليون راس . ومن شأن ذلك ان يهدد البيئة الزراعية بشكل دائم من خلال الرعى الجائر وعدم السيطرة على الحرائق العشوائية التى تسبب فيها حركة الرعاة شمالآ وجنوباً وبإلعكس ,فضلآ عن النزعات التى ظلت تحدث من حين لاخر بين الرعاة والمزارعين ,واتخذت بعداً مساوياً فى ولايات دار فور الكبرىمما اصبح يهد النسيج الاجتماعى ووحدة البلاد . ومن ناحية اخرى فإن اعتماد معظم السودانيين فى السنوات الماضية على الفحم وحطب الحريق دون بذل جهود موازية للتشجير قدتسبب فى القطع الجائر للغابات ,ومن ثم اضافة امكانيات المراعى وتردى التربة والزحف الصراوى , وما يترتب على ذلك من تقلبات فى الطقس ,وفى معدلات هطول الامطار .وبما ان مثل هذة الممارسات تتم كذلك فى معظم دول الجوار الافريقى فإن التأثير السالب على البيئة الزراعية يتعمد ويصبح اكثر حدة.

محددات ومعوقات تقنية:-

يعد ج السودان فى ادنى قائمة الدول الاقلة انتاجية من انتاجية المحاصيل الزراعية , ويعود ذلك بشكل اساسى لقصور الخدمات الزراعية فى البحوث والارشاد الوقاية والمكينة وضعف استخدام المدخلات الزراعية فى البذور المحسنة والاسمدة والمبيدات وبذلك.[1]

1. **ضعف الخدمات الميكنة الزراعية**

2. تتسم الزراعة فى السودان بضعف استخدام الالات الزراعية واذا صرف النظر عن القطاع التقليدى حيث تستخدم الالات اليدوية كالطورية والنجامة والمنجل والسلوكة فإن استخدام المكينة فى القطاع الحديث المطرى والمروى المتخلف ويستوجب إحداث ثروة شاملة فى هذا المجال .يستخدم المنتجون فى مطق الزراعة الالية جراراً و احداً لكل الف وخمسائة فدان رغم قصر المواسم بينما تستخدم الدولة المتطورة لكل مائة وعشرون فداناً ,وتبالغ الدول الصناعية باستحدام جرار لكل خمسة وعشرين فداناً . اما فى المؤسسات الزراعية حيث لا يملك معظم الزراع اليات خاصة بهم فانهم يعتمدون على تاجير خدمة الحرث من القطاع الخاص .وبما ان اغلب اصحاب الجرارات لا يوظفون عمالة دائمة فإنهم يعتمدون على سائقى العربات لتشغيل الجرارات خلال الموسم .وبالنظر لقلة خبرة السائقين بالآليات وبضبطها وفق العمليات المطلوبة فإن عمليات الحرث تتم بشكل من الاشكال دون التدفيق فى تهيئة المهد المطلوب للمحصول المعين .يستخدم الدسك العريض فى كل مناطق الزراعة الآلية رغم تباين التربة بين الولات وداخل الولات. [1]

3.ضعف استخدام المدخلات الزراعية:-

نجح السودان في عقد الستينيات فى انشاء ادارات لاكثار البذور وقد بذلت جهدا مقدرا فتوفير البذور المحسنهللمؤسسات الزراعية وبعض مناطق الزراعة الالية ،ولكن هذاالزحف سرعان ما تراجع .ثم قامت شركات خاصة لانتاج التقاوى المحسنه ولكنها لا توفر اكثر من 15%من احتياجات القطاع الزراعي. وليس سرآ ان تقاوى الاساس والتقاوى المسجله التي تنتجها المؤسسات الزراعية لم تعد بذات النقاوة المعتمدة ،وانما شابهه الخلط مما اثر علي الانتاجية والجودة.ويعود ذلك بسبب ضعف الموارد المتاحه لصناعة البذور المحسنة .ومن ناحية اخري وبما ان الحكومة لا تدعم استخدام التقاوي المحسنه،فأن ما

د.سليمان سيد احمد السيد 2005، سبيلالسودان نحو النهضة الزراعية ،,الناشر الخرطوم ,ص (67-68).

[1]المرجع السابق ،ص ص 69 - 70

ينتج منها لا يجد السوق لارتفاع اسعارها وضعف قناعة الزراع بجدواها ،وضعف حيلة من يريون استخدامها لانعدام الموارد الذاتية وضعف خدمات التمويل ،بالرغم من تعدد المحاصيل المزروعه في البلاد فان الذي يغذى منها بالمخصبات عدد محدود في القطاع المروى وياتي في الصدارة محصول القطن الذي يعطي جرعتين (80كيلو جرامآللفدان) ثم الذرة والقمح.وبما ان امر المحصولين متروك للزراع فان معظم المساحات لاتسمد بالقدر الكافئ ،وهذا احد اسباب انخفاض الانتاجية .ولعل الهيئه العربية للاستثمار والانماء الزراعي هي الجهه الوحيده التي تسمد المحاصيل في المساحه المحدودة التي تزرعها والتي لا تتجاوز 15ألف فدان ،وذلك من بين كل الذين يعملون في المناطق المطرية بشقيها الالي والتقليدي.

تعتبر الحشرات والقوارض والطيور من اخطر الافات واكثرها ضررا علي المحاصيل الحقلية بسببسرعة تكاثرها وتعدد العوائل التي تتغذى عليها ،ثم بسبب الصعوبة في استنباط اصناف مقاومة للافات ،كما هو الحال بالنسبة لامراض النباتات .ويأتي في طليعة الافات الجراد وساري الليل والعندت والفار والطيور وحشرة المن والذبابه البيضاء والدودة الافريقية ،فضلا عن افات اخري اقل اهمية[1].

المحددات والمعوقات الاقتصادية:

تشير الاحصاءات الى ان القطاع الزراعى يسهم بنحو 48%من الناتج المحلى الاجمالى ,وكان ينغى ان ينعكس ذلك على السياسات الاقتصادية ,بما فى ذلك سياسات الاقتصاد الكلوالسياسات القطاعية غيرا ِن الواقع يشير الى ان تحديد السياسات الاقتصاديةبعيدآ عن متطلبات القطاع الزراعى كان سببآجوهريآ فى عدم تطور القطاع.

1. سياسات الاقتصاد الكلى:-

هناك شواهد عديدة بل لعل كل الشواهد تؤكدانسياسات الاقتصاد الكلى وهى السياسات المالية والنقدية والتجارية تعد دون ادناعتبار للمتطلبات القطاع الزراعى. فالسياسات المالية وما يندرج فيهامن موارد وبنود صرف لا تراعي القسط في المعاملة .وكما هو معرف فأن القطاع الزراعى كما اشير آنفآ يوفر نصف الناتج المجلى الاجمالى ,غير ان الموازنة في كثر من السنوات لا تقدم له اكثر من 10%ف السنوات فقط وفي معظم السنوات يتراوح الصرف ما بين 5%الي10% وهذا هوالسبب في تخلف الخدمات الزراعية كما سيجئ لاحقا لدي معالجة السياسات لزراعية.ولافي ايطار جمع الموراد فقد استحدثت مع ضريبة الدخل جبايات عدة انهكت كاهل القطاع وقفلت الباب امام مدخرات ومن ثم التمويل الذاتي وكانت الدراسة التي قدمت لمجلس الوزراء عام 2002م وتم بموجبها تحديد الضرائب والرسوم بما لا يزيد عن15% بالنسبة للانتاج المطري و10% بالنسبة للانتاج المروي بما في ذلك الزكاة الشرعية قد اشارت الي ان الجبايات المختلفة تستقطع نحو 60% من عائد بعض المحاصيل كالقطن.والمعروف عالميا ان معدلات او هوامش الربح في الانتاج الزراعي من ادني الهوامش والا تزيد في المتوسط عن 12%ولهذا يجد القطاع الزراعي في تلك الدول الدعم الكثيف[1]

[1]المرجع السابق ،ص 71
[1]المرجع السابق ،ص 73

2. السياسات القطاعية:

انعكس ضعف القطاع الزراعي سلبا علي كل الخدمات الزراعية .واصبح من الصعب وضع سياسيات وخطط لتطويرها لتواكب العصر في وقت لاتجد الادارات المعنية نصيبها المتواضع والمجاز في الميزانية من اعتمادات ليسيير نشاطها الراتب ،كما سيرد تباعآ-:

أ- البحوث الزراعية:

لقد تراجع الباحثين الزراعيين وقل عدد المؤهلين منهم وبنما كانت هيئة البحوث الزراعية خلال عقد السبعينات تضم اربعمائة وخمسين باحثا معظمهم من حملة الدكتوراة والماجستير فاذا بالعدد يتقلص الي النصف ،معظمهم الان من لحملة البكلايوس وينتظرون دورهم للتأهيل ،وبالنظر لتخلف القطاع الزراعي ،فان البحث التطبيقي ينبغي ان يحظى باولوية لحل المشاكل الزراعية في مناطق الانتاج المختلفة .وهذا يستوجب الوجودالفعلي لهيئة البحوث في إطار وزارة الزراعة

- والغابات كما هو الحال في كل دول العالم .وكان الامر كذلك حتي انشاء وزارة للعلوم والتقانة عليم وجودات هيئات البحوث القائمة .واصبح السودان الدولة الاولي في العالم والوحيدةالتي لا تتبع فيها هيئو البحوث الزراعية لوزارة الزراعة.

الارشاد ونقل التقانة:

- تراجع دور الدارة منذ منتصف السبعينيات حين دخلت البلاد في الازمة الاقتصادية ومسلسل سياسات التغشف الاقتصادي، ثم اخذ يتلاشى مع تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في عام1992 م وما تبعه من تحجيم لدور الوزارة الاتحادية بالنسبة للخدمات الزراعية ،لقدترتب علي ذلك اتساع الفجوة بين البحث الزراعي والنشاط الحقلي ومن شأن ذلك ان يحبط جهود العاملين ويكرس تدنى الانتاجية بالقطاع الزراعي.

ان التقدم التقني والتطور الزراعي يتطور باضطراد ولا يقف عند حد، كما ان اسعار المدخلات والمخرجات تخضع لتقلبات مستمرة فان مفهوم الحزم التقنية مفهوم متحرك ومعرض للتطور ،وفي سبيل تمكين الزراع والمنتجين من تطبيق الحزم التقنية في تكاملا بد من توفير الخدمات الائتمانية المناسبة التي تسمح للمنتج بالحصول علي كلعناصر الانتج وتوظيفه التوظف الامثل لمضاعفة العائد.

ب- اكثار البذور:

لست الحوكمة فى منتصف الستينيات ادارة لآكثارالبذور وكانت البذور تباع للمز ارعين بإسعار مدعومة لتشجيعهم للتحول منى البذور المحلية للتقاوى المحسنة. وتحول انتاج التقاوى المحسنة للشركة السودانية العربية للتقاوى التابعة للشركة العربية للاستثمار والانماء الزراعى وشركة بيونيل ثم مجهودات فردية بإضافة للمؤسسات القومية، ولكنها جميعها لاتغطى اكثر من 15% من الطلوب لكل المساحات المزروعة[1].

ت- وقاية المحاصيل:-

المرجع السابق ص ، ص(81 – 82)

بدأالعمل فى مجال وقاية المحاصيل فى السودان فى عام 1903 لدى تأسيس معمل (ولكم),وشمل نشاطة بحوث الحشرات الزراعية .وتحتفظ هيئة البحوث الزراعية بمجموعة حشرية تعد واحدة من اكبر المجموعات الحشرية فى افريقيا[2]وتعتبرمرجعآ هامآ لدراسات تنصنيف الحشرات وبيئتها.وكذلك ادارة وقاية النباتات والجامعات والمراكز العلمية المتخصصة .وتعنى هذة البحوث بالدراسات الاساسية للأفات. كمايضطلع الباحثون أيضآ باختبار المبيدات الزراعية وفق الضوابط التى تحكم ذلك بمقتضى قانون المبيدات الزراعية لسنة 1994 ولوائحة المتعددة ,كذلك عبر اللجان الفنية المنوط بها العمل فى هذة المجال.

والجدير بالذكر ان مدارس المزراع الحقلية التى ادخلت مؤخرآ فى السودان , ضمن مشروع المكافحه المتكاملة للافات الزراعية , تلعب دورآ مقدرآ فى توعية المزارعين وفى حثهم على اتباع نهج المكافحة المتكاملة للافات الزراعية .هذا ويعتبر السودان اولدولة افريقية تتبنى مدارس الزراع الحقلية منهجآ وا ٍرشادآ فعالآ.

المعوقات المؤسسية والتنظيمية: -

يعانى القطاع الزراعى كذلك من معوقات تتعلق بالنظم المؤسسية ‘منها مايتعلق بقوانين الارض والحيازة, ومنها ما يتعلق بعلاقات الانتاج ,ومنها مايتعلق بغياب المعلومة وضعف الشفافية ,ومنها مايتعلق بتهميش المؤسسات التعاونية , وقصور المؤسسات الخدمية

المرجع السابق ص83

الفصل الثالث

التخطيط الاقتصادي

المبحث الاول: الخطة ربع القرنية 2007 – 2031م

المبحث الثاني: أداء القطاع الزراعي للفترة 2012 – 2014

المبحث الثالث: البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي 2015-2019

المبحث الاول
الخطة ربع القرنية 2007 – 2031م

مقدمة:-

تستند الاستراتيجية ربع القرنية علي الرؤية العامة وغايات الامة وموجهات الاقتصاد واوراق العمل المقدمة من المؤسسات الاقتصادية المختلفة .وقد جاءت استراتيجية الاقتصاد مستندة في اطارها الكليو حركتها واستدامة نجاها علي مجموعة متكاملة ومتجانسة من المبادئ والاسس والموجهات المستوحاه من الرؤية ربع القرنية ومن مرجعية المجتمع السوداني القائمة علي اعلاء القيم العليا الداعية لتقدم النوعي والارتقاء وقيم العدالة والمساواة في توزيع الثروة .وفرص العمل المعتمدة علي الذات دون انكفاء او انغلاق في عالم تتسع فيه دائرة الاعمال المتشابكة والمصالح المتبادلة للدول والشعوب مسترشدا ومستفيدا من ايجابيات الاساس النظري التطبيقي لفكرة وفلسفة الاستراتيجية القومية الشاملة-1992) 2002م) متفاديا لسلبيات تلك المرحلة ومهيئا لمرحلة التحول الاقتصادي والاجتماعي المنشود متطلعا لاخذ موقع متقدم في قائمة الدول الاكثر نموا بنهاية فترة الاسترتيجية[1].

الرؤيةالقومية: -

(استكمال بناء أمة سودانية موحدة امنة متحضرة متقدمة ومتطورة)

الفلسفةوالغاية الاقتصادية**: -**

نهج اقتصادي يلتزم الوسطية قيدا والرفاه وألا يصير الي دولة بين القلة واقيا من الاسراف وهدر الموارد مناهضا للفقر وذل الحاجة وقسوة الحرمان مطلقا لحرية الكسب وألا تجنح لفوراق اوفساد او افساد أو غش ضابطا للمارسات بتحرير قوي السوق والانتاج والكسب الحلال مقيما لعدالة اجتماعية تشبع نوع الثقافات ورفيع الموروثات متواصيا بالبر والاحسان مترقيا ببشرية الانسان السوداني انتقالا من المواطن الصالح الي الانسان الصالح.

نهج اقتصادي يقوم علي الاعتماد علي الذات محركا ومعبئا لطاقات الامة ومحفزا علي الانتاج والنمو والمنافسة والتعاون وحاجزا علي الاحتكار والاكتناز متمسكا بقيم المجتمع والايمانيةمعليا لقيمة العمل والوقت والانتاج والكسب والمشروع محققا لمجتمع العدالةوالمساواة والتكافل والتراحم[1].

الاهداف الكلية لاستراتيجية الاقتصاد:

-استراتيجية اقتصادالمعلومات والمعرفة المتكاملة وشحذ القدرات الذهنية والفكرية للطاقات البشرية لتحريك مقومات التجدد والنمو والتنوع.

-تعظيم فعالية الأداءالاقتصادي من خلال تعبئة الموارد المالية والانتاجية وبناء وترقية أداء البنيات المؤسسية والقانونية والاجرائية المنظمة للحركة الاقتصادية ترسيخا للشفافية ومحاربة الفساد والهدر الاقتصادي.

---

[1]المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي ، الاستراتيجية القومية ربع قرنية من2031 – 2007 م، المرجعيات التفصيلية

[1]المرجعالسابق

-تحقيق التوازن الهيكلي في قطاعات الاقتصاد الوطني لصالح التنوع الانتاجي وزيادة الانتاجية وترقيةالخدمات والجودة.

-تحقيق الاصلاح المالي والنقدي وتقوية وتطوير النظام المصرفي ليواكب التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية وخصوصية التجربة المحلية.

-رفع قدرات الاقتصادالوطني التنافسية والاستيعابية والحمائية أمام الضغوط الاقتصادية والانعكاسات السالبة للعولمة الاقتصادية والازمات الاقتصادية الدولية.

-تقوية الاقتصادالوطني وحمايتة من التبعية الاقتصادية وتعظيم دوره الايجابي والريادي والتكافؤى في المنظومة الاقليمية والدولية.

-تطوير وتعزير المنهج الاقتصادي القائم علي الذات فرديا وجماعيا خدمةوتسخيرا لرفع كفاءة استخدام الثروات والموارد القومية.

-تاسيس التنمية المتوازنة علي قواعد العدالة والمساواة والارتقاء النوعي والكمي بمستويات المعاش ومقومات الحياة الكريمة لجميع المواطنيين وحمايتهم من الفقر والحرمان.

-دفع القطاع الخاص لموقع متقدم في قيادة التنمية القومية الشاملة وتمكينه من الاسهام في كل الانشطةالاقتصادية من خلال تنوع اسهاماته وقدراته وموارده الذاتية وتحفيزه لتوسيع وتوزيع مجالات شركاته مع القطاع الخاص الأجنبي.

-رفع قدرات القطاع العام الاقتصادية والمؤسسية والادارية عبر التوظيف الكفء للسياسات الاقتصادية الكلية المستوعبة والمحفزة لمقومات التنمية القومية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام[1].

-تطوير وتعزيز علاقات البلاد الاقتصادية الخارجية وتوجيهها للتصاعد لمدرج التبادل والتعاون والتكامل الاقتصادي علي جميع المستويات الثنائية والاقليمية والدولية وفقا لمعايير التكافؤ وتبادل المنافع والمصالح المشتركة واستقلال القرار الوطني والمحافظة على الهوية والاصالة والثقافة الوطنية.

-تعزيز التنمية البشرية بالتدريب والتأهيل وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية اللازمة للنموالاقتصادى من صحة وتعليم ومياه.

-محاربة البطالة وتوسيع فرص الاستخدام القومى.

-معاجة مخاطر وافرازات الهجرة والحراك السكانى الداخلى وآثار الحرب والنزاعات.

-تأسيس وتعزيز البعدالاجتماعى والجغرافي للتمية الاقتصادية المتوازنة من خلال تطوير البنيات الاساسية التوزيعية المحركة للتنمية القاعدية الشاملة من طاقة واتصالات ومواصلات وطرق وجسور وقنوات رى وخدمات وأسواق.

- توظيف مستودع الفكرو الخبرة المحلية والمهاجرة لتضييق فجوة المعرفة في الدراسات والبحوث الاقتصادية والتقنيات الحديثة.

---

[1] المرجعالسابق

تقويم الفترة ما بعد الاستراتيجية القومية الشاملة (2003-2006م):

مع انتهاء فترة الاستراتيجية القومية الشاملة في عام 2002مسعت الدولة لوضع استراتيجيات طويلة المدى لفترة ربع قرن الا ان العمل بهذه الاستراتيجية برغم الاعداد المكثف لها قدتم ايقافه جراء الدخول فى المراحل الختامية لتحريك عمليات السلام فيى جنوب السودان وما نتج عنها فى توقيع اتفاقيات السلام الشامل وما تبع ذلك من تفجر المشاكل فى دارفور وتكثيف الجهود لاعادة تطبيق علاقات السودان الاقتصادية الخارجية مع المنظمات الاقليمية والدولية .ونتيجة لذلك فقد تم العمل خلال الفترة 2002-2006موفقا للسياسات الاقتصادية الكلية المعتمدة فى برامج القطاع العام للدولة باعتبارها الأداة الأساسية لتحقيق الاهداف الكلية والمتخصصة قصيرة المدى التي تتضمنتها برامج الوحدات الحكومية[1].

لقد نتج عن تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية خلال فترة ما بعد 2002م حراك اقتصادى واسع ساهم فيه وبشكل اساسى ازدياد تدفق الاستثمارات الخارجية وتسارع عمليات انتاج وتصدير البترول منذ بداية الالفية الثالثة وخضع الاقتصاد السودانى جراء ذلك لاعادة هيكلة واضحة لصالح القطاع الصناعى على حساب القطاع الزراعى وتوسعت في ذات الوقت قواعد الانتاج والخدمات واتسعت مساحات الانفتاح الاقتصادى الخارجى فى اتجاه مزيد من الاندماج معالاقتصاد الدولى وتمثل ذلك فى تحقيق طفرات هيكلية وقيمية كبيرة على صعيد الصادرات والواردات وتدفق الاستثمارات الخارجية نحو البلاد الامر الذى ساهم فى تدعيم مسيرة الاستقرار الاقتصادى وتوفرت مع مرور الزمن فرص المضى قدما على صعيد تحسين الأداءالمالى والنقدى حيث شهدت الفترة مابعد 2002م استمرار عمليات الاصلاح المالى والمتمثل فى تحقيق الاصلاح الضريبى وخفض الضرائب المحفزه للعرض والاستمرار فى سياسات الاعفاءات الضريبية لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية وخفض كلف الانتاج كما شهدت الفترة زيادة العمل بأدوات التمويل الخارجى التى كان السودان رائدا لها حيث تم تطوير نظمها وتوسيع دائرة اصداراتها عبر الصكوك والسندات وتوجيهها نحو تسريع خطى التنمية القومية كما شهدت الفترة المذكورة اضطراد تقدم السياسات النقدية المحفزةللادخار والاستثمار مما زاد فى دعم النظام المصرفى وتحسين مؤشر اته الاجمالية ممثلة فى ازدياد احتياطى البلاد من النقد الاجنبى وتقوية ميزان المدفوعات واسقرار سعر الصرف والتحكم فى أداء الكتلة النقدية وازدياد الثقة بالعملة الوطنية مما أدي لزيادة الودائع المحلية وتوسيع النظام المصرفى عبر برامج الخصخصة وانشاء المصارف الجديدة كما ازداد نشاط سوق الأوراق المالية واستمرار استقطاب الموارد الأجنبية[1].

ان الايجابيات التى تحققت والتى مكنت البلاد من المضى قدما لتثبيت دعائم الأداء الاقتصادى وتوفير المنتخ الملائم لجنى ثمار اتفاقيات السلام الشامل على صعيد قسمة الثروة ودعم اقتصاديات الحكم الاتحادى وتوسيع دائرة الوفاق السياسى ممثلا فى قيام حكومة الوحدة الوطنية ظلت مواجهه بمجموعة من الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجية السالبة التى تهدد مستقبل استدامة الأداء الاقتصادى وتقدمه ويمكن حصرها اجمالا فيما يلى:-

[1]المرجعالسابق

[1]المرجعالسابق

التحديات المستقبلية:-

-مقابلة تسارع خطى التغيير التى تنظم الساحة الاقتصادية فى البلاد جراء تداعيات تداخل التزامات اتفاقيات السلام الاقتصادية والمالية مع متغيرات وشروط النظام الاقتصادالاالدولىالجديد وانعكاسات ذلك على القدرات والامكانات المحلية والوطنية المطلوبة لتوليد محفزات النمو الاقتصادى المستدام وتحييد عوامل النكوص التنموى والادارى والتنظيمى.

-تطوير وتعزيز المنهج الاقتصادى القائم على الوسطية والتحرير الاقتصادى والاعتماد على الذات وحسن استخدام وتوزيع الثروات والمارد القومية.

-زيادة المكون التقنى والمعرفى فى عمليات الانتاج والانتاجية لتعلية القيمة المضافة والميز النسبية للاقتصاد الوطنى.

-توجيه السياسات الاقتصاديه لتنفيذ استراتيجيات مكافحة الفقر والارتقاء بمعدلات ومؤشرات التنمية البشرية الى المستوى الدولى.

-مواجهة تداعيات التوسع الاقتصادى وازياد الطلب الداخلى وانعكاساتها على الاسعار وتكاليف الانتاج والمنافسة.

- -تنفيذ برامج الاصلاح المالى ويشمل ذلك مواصلة اصلاح النظام الضريبى ونظم الحسابات القومية وهيكلة الموازنة العامة ومقابلة متطلبات الوفاء بالتحويلات الولائية والاحتياجات الأمنية ومحدودية مصادر الموارد الذاتية والتوسع فى أدوات الدين الداخلى.

-مواكبة التطورات التقنية و المعرفية فى النظام المصرفى الدولى ومواجهة ضعف بنية وأصول النظام المصرفى الداخلى الانتقال به الى مصاف الكيانات المصرفية والمالية الكبرى[1].

التحديات الخارجية:

- الآثار السالبة لزيادة مساحة الانكشاف –الانفتاح الاقتصادى الخارجى وتسارع معدلات الاستيراد خاصة السلع الاستهلاكية وانكشاف الاقتصاد الوطنى امام موجات الأزمات الراسمالية الخارجية وتداعيات اسعار العملات وحمى المنافسة على الاسواق والسلع الاستراتيجية.
- مواجهة التطورات المتسارعة فى الاقتصاد العالمى بميزات تنافسية رفيعة المستوى للمنتجات والخدمات الوطنية بما يمكنها من المنافسة خارجيا.
- محاربة عمليات الاغراق وغسيل الاموال والتهريب عبر الحدود.
- التحوط للافرازات السالبة لسيطرة الكيانات الاقتصادية الكبرى والتكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية على اداء القطاع الخارجى والانتاج المحلى جراء الدخول فى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- مواكبة ثورة تقنية المعلومات وانجازات البحوث العلمية والجيل الثاني للتقانة العالمية.
- مواجهة مشاكل الديون الخارجية وانعكساتهاالسالبة على الاداء الاقتصادى والتنمية.

(ا)رسالةاستراتيجية الاقتصاد:-

تلتزم الوزرات والمؤسسات الاقتصادية كافة بسد الحاجات الاساسية للمواطنيين بعدل ومساواة لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه لجميع المواطنيين وتعزيز سمعة البلاد بين الامم وذلك ب:

[1]المرجعالسابق

- تاسيس وتعزيز التنميةالاقتصادية المتوازنة ببعدها الاجتماعي والجغرافي من خلال تطوير البنيات الاساسية الانتاجية والخدمية واحداث نقلات نوعية فى الجودة والانتاجية بميزة تنافسية وخدمات ذات اساس معرفي.
- تعبئة وتسخير الموارد القومية اعتمادا على الذات وتوزيعها بالقسمة العادلة بين الاجيال والتوازن البيئي والجغرافي.
- تنمية وتطوير القدرات المؤسسية تعزيزا للشفافية ومحاصرة للفساد والتزاما بأصول المجتمع الفكرية وقيمه العليا.
- استخدام وتنمية عاملين مدربين ومبدعين فى استخدام التقنيات الحديثة والبحث العلمي والابتكار.
- استغلال مستودع الخبرة المهاجرة سبيلا لردم فجوة المعرفة ولتقليل التكلفة والتحسين المستمر وازالة الهدر.
- تركيز وتعزيز التنمية الريفية استثمارا وانتاجا وخدمات.
- تمكين القطاع الخاص وبالشراكة الاجنبية من موقع ودور متقدم فى قيادة التنمية ودفعه للاسهام فى كلاالأنشطة الاقتصادية لاحداث نقلة هيكلته بالتركيز على التصنيع الطبيعي للثروات الغابية والحيوانية والبستانية والمعدنية الأولية وصناعة السياحة[1].

(ب)رسالةالاستراتيجية المالية:-

- توظيف القطاع المالى لتحريك المدخرات المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي وتوسيع قاعدة الاوعية الادخارية والاستثمارية الحضرية والريفية وسوق الأوراق المالية.
- ترقية وتنويع الصادرات لتصبح المفاعل الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية.
- استنهاض وتعزيز قدرات المؤسسات الاقتصادية والمالية نظما وكوادر وتقنية لتحقيق الكفاءة والفعالية عبرالمشاركة فى البرنامج الوطني اعلاءا للشفافية ومحاصرة الفساد المالى والاداري.

استراتيجية محور الزراعة والري والثروةالحيوانية:-

مقدمة:-

يعد محور الزراعة بشقيها النباتي والحيواني وما يستتبعهما من وسائل الري المحرك لاقتصاد البلادويحتل موقع الصدارة من حيث المساهمة في الانتاج المحلي**(1)**.

أهداف المحور:-

*تنمية الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها.

*تحقيق النمو الزراعى والريفى المتوازن والتنمية المستدامة والأمن الغذائى وزيادة فرص العمل فى إطار النظام الاتحادى وتعظيم الاستفادة من الميزات النسبية فى الولايات المختلفة.

التحديات:-

*رفع الانتاجية وزيادةالمقدرة التنافسية.

*تخفيف حدة الفقر عن طريق التنمية الزراعية والريفية المتكاملة.

*تحقيق الأمن الغذائى.

---

[1] المرجعالسابق

[1] مركز الدراسات الاستراتيجي

*درء آثار الفساد.

*توفير البنى التحتية.

*تقوية الصناعات التحويلية.

*التصدى لتحديات العولمة الناتجة عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والمنظمات الاقليمية ويشمل ذلك اتباع اجراءات الصحة النباتية والحيوانية والتقيد بالمواصفات وتأكيد الجودة وتبني اجراءات السلامة الحيوية من جراء الأثار السالبة لمنتجات التقنبة الحيوية .

*بناء القدرات فى القطاع الزراعى بتأهيل وتدريب العنصر البشرى فى كل المستويات وتحسين بيئة العمل والاصلاح الهيكلى والمؤسسى والاستفادة من تقنية الاتصالات والمعلومات لتحديث قاعدة المعلومات.

*ترقية الاستثمار الخاص.

*تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

السياسات والرسائل[1]:

*الاستخدام السليم للأراضى حسب قدرتها وطاقتها الانتاجية.

*انفاذ الخطة القومية للمراعى والغابات لصالح الأنعام والحياة البرية للمساهمة فى تحقيق التوازن البئى والحيوى.

*تنمية المياه المتاحةعن طريق زيادة المواعين والسعة التخزينية فى الأنهار والأودية واستغلال المياه الجوفية والتوسع فى طرق حصاد المياه وتوفير ،مياه الشرب الصحية للانسان والانعام.

*رفع كفاءة استخدام المياه بتأهيل مرافق الرى وادخال التقنيات المناسبة لترشيد استخدامات المياه للاستخدامات التى تعظم الفائدة منها ونشر الوعى المائى.

*حماية الموارد المائية وذلك بالسيطرة على الاطماء بالخزانات وقنوات الرى ومكافحة التلوث وتنظيم استخدامات المياه لمنع تدهورها الكمى والنوعى.

*مضاعفة الرقعة المزروعة بالرى الاصطناعى والانسيابى والفيضى لنحو 10ملايين فدان ومضاعفة المساحة المستغلة بمناطق الزراعة المطرية لنحو 50مليون فدان والتوسع الرأسى لتحقيق معدلات اننتاجية عالية ومتعاظمة لرفع الكفاءة التنافسية.

*المساهمة فى تحقيق النمو المتوازن من خلال توسيع دائرة الانتاج البستانى بما يخدم التنوع المحصولى وزيادة فرص العمل والدخول الريفية وتخفيف حدة الفقر.

*زيادة المساحة المشجرة بالتوالد الطبيعى والاصطناعى فى الغابات المحجوزة وغابات المؤسسات والغابات الشعبية.

*تاسيس صناعة انتاج حيوانى متطورة وقادرة على تلبية احتياجات السوق الداخلية والاقليمية وتحول السودان ليكون مركزا عالميا لانتاج وتسويق اللحوم الصحية المنتجة من انعام تعيش على المراعى الطبيعية وخالية من التلوث وخالية من المعاملة بالهرمونات.

---

[1]المرجع السابق

*زيادة الانفاق العام على القطاع الزراعى بحسبانه محركا للقطاعات الأخرى والعمل على احداث نهضة زراعية بقطاعيها النباتي والحيواني لزيادة مساهمتها فى الناتج المحلي الاجمالي باكثر منقطاع النفط.

*استخدام اساليب التقنية الحيوية لاستنباط اصناف محصولية وحيوانية ذات انتاجية عالية[1].

*تخصيص نسبة الموارد المالية لدعم موارد البنك الزراعى والمصارف حتى تتمكن من توليد موارد كافية لتلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية.

تحديات القطاع الاقتصادي(في مجال الانتاج):

1- وقفا لتدهور البيئى واثار التغير المناخي وتراجع لامطار والحزام الغابي جنوبا.
2- رفع كفاءة الانتاجية واتباع النظم الحديثة ومعالجة ضعف التسويق.
3- تغيير نمط ملكية الاراضي والممارسات العشوائية في استخداماتها واثره السلبي عليالاستثمار والاستغلال الامثل للماورد .
4- معالجة تقاطع السلطات والصلاحيات بين مستويات الحكم الاتحادي.
5- زيادةالتمويل اللازم للانتاج وتقليل تكلفتة خاصة للقطاع الزراعي.
6- خفض اعتماد مستويات الحكم علي المركز وزيادة الموارد الزاتية.

الاهداف العامة للقطاع الاقتصادي(في مجال الانتاج):

1- تحقيقاهداف النهضة الزراعية.
2- استغلال مخرجات البحوث العلمية وترقية الاداء في الانتاج وادارة الاقتصاد.
3- تحقيق الاستغلال الامثل من مياه النيل والمياه الجوفية واستخدام التقنيات الحديثة لحصادالمياه.
4- ترشيد وتطوير الموارد السمكية في المصائد الطبيعية ،ودعم المخزون السمكي ،والتوسع فيصناعة الاسماك بالاساليب الحديثة.
5- اعماروحماية المنظومة الايكولوجية للغابات وزيادة الحزام الشجري لتغطيتة نحو 20%منمساحة البلاد،وتنمية الثقافة البئية وتطوير الصناعة الغذائية حفظ التوازن البيئىوصيانة التنوع الاحيائى في مناطق الانتاج مناطق الانتاج وترسيخ العامل البيئى فيجميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
6- صون الموارد الوراثية الوطنية الانتاجية الزراعية والحيوانية.
7- زيادة انتاج ثروات باطن الارض,
8- مضاعفة مساهمة الصناعة التحويلية في االناتج المحلي الاجمالي.
9- تاهيل وتحديث الطاقات الصناعية العاطله وتطوير الكفاية الانتاجية.

[1]المرجع السابق

سياسات القطاع الاقتصادي(في مجال الانتاج):

الاستفادة من المنظمات الاقليمية والدولية ودل التعاون الصناعي في بناء القدرات ونقل التقنية وتطوير التكنولوجيا والبحوث التطبيقية لتحسين جودة الانتاج ورفع الكفاءة الانتاجية[1]

1- رفع وعي منتجي الثروة الحيوانية باقتصادياتها وتطوير اساليب التربية باقامة المزارعالحديثة واعادة تعميروحجز وصيانة المراعيالطبيعية.

2- تهيئةمناخ الانتاج من خلال استدامة و استقار السياسات الاقتصادية.

3- توفيرالتمويل طويل الاجل للمشروعات مع الاهتمام بالتمويل الصغير و الاصغر وتوسيع منظمةالتامين الزرعي وتفعيل دور صندوق درء المخاطر الزرعية.

4- تشجيع الصناعات التحويلية لتحقيق القيمة المضافه مع الالتزام بالمعايير والمواصفات العالمية.

5- تشغيل الطاقات المعطلة في القطاع الانتاجي.

6- تحفيز وتمكين القطاع الخاص وخلق قنوات تواصل مع القطاع الحكومي بهدف تذليل العقبات وتوفير البيئة المواتية للاستثمار الوطني والاجنبي والمشترك .

[1] المرجع السابق

المبحث الثاني

أداء القطاع الزراعي للفترة 2012 – 2014

أهمية القطاع وخصائصه :-

تشخيص الوضع الراهن للقطاع الزراعي:-

يجيئ تشخيص الوضع الراهن للقطاع الزراعي Swot والذي يستعرض نقاط القوة والضعف في اداء القطاع قبل ان ينتقل الى تبيان الفرص ليختتم باستعراض المهددات وذلك كالتالي[1]

نقاط القوة:

- أراضي شاسعة ذات تربة صالحة للزراعة.
- معدلات أمطار وموارد مائية من الأنهار والمصادر الجوفية والأحفورية تفي باحتياجات تربية العديد من الانعام وتنمية مخزون الأسماك وزراعة المحاصيل المختلفة وزيادة الغطاء الغابي
- جيل من الكفاءات البشرية المؤهلة المشهود لها بالتميز وجديرة بقيادة النهضة.
- موقع جغرافي متميز ييسر من تسويق الانتاج الزراعي والحيواني اقليميا ويحجز له مكانا متقدما في التجارة العالمية.
- التزام وا رادة سياسية تتخذ الزراعة الأداة الأساسية للنهضة الاقتصادية والاجتماعية العادلة والمستدامة.
- بنية الحكم الاتحادي وفرت بيئة محفزة لمشاركة المجتمعات المحلية في برامج التنمية الوطنية
- تطور متنامي في البنيات التحتية من طرق واتصالات وكهرباء وصوامع ومحاجر وسلخانات تُحسن من تحكم آليات اقتصاد السوق في الانتاج والانتاجية.
- انتشار جغرافي للتعليم الجامعي المؤهل لمقابلة الحاجة من العناصر البشرية المتخصصة.

نقاط الضعف (فرص التحسين):-

- تدنى الانتاجية لكافة عوامل الانتاج الزراعي
- سيادة النظم التقليدية في انماط الانتاج المختلفة قاد إلى تخلف وضعف قدرات المنتجين الفنية والادارية والمالية.
- لا تزال البنيات التحتية من طرق ووسائل نقل ومواعين للتخزين وغيرها أقل من متطلبات تحقيق النهضة.
- غياب النظم والاجراءات المحلية التي تضبط الجودة ومعايير الانتاج واجراءات حماية حياة وصحة الانسان والحيوان والنبات من المخاطر الناجمة عن انتقال وانتشار الأوبئة والأمراض والكائنات الناقلة للمرض والمسببة له
- ضعف في تطبيق الضوابط المنبثقة عن اتفاقيات المنظمات الاقليمية والعالمية المتعلقة برفع القدرات والتقيد بالمواصفات مما يضعف فرصة منافسة منتجات البلاد عالميا.
- غياب الرؤيا الكلية للنهضة الزراعية أدى إلى عدم تحديث التشريعات والنظم والبنيات الهيكلية والاجراءات المؤسسية للادارة الزراعية في البلاد.

[1] وزارة الزراعة والغابات

- لم يكن إعداد خطط التنمية الزراعية في السابق يعتمد على منهجية علمية واقعية خاصة في اطار الاسقاطات المستقبلية للانتاج والصادر والتي اتسمت بالمبالغة وعدم الدقة[1]
- ضعف تطبيق نتائج البحوث العلمية.
- ضعف الخدمات المساندة للإنتاج من بحوث وا رشاد وتقاوى محسنة وا سناد فني.
- عدم وجود تصنيع محلي لمدخلات الانتاج الزراعي.
- ضعف التعاون بين ذوي الارتباط حرم المجتمعات المحلية من المشاركة في اتخاذ القرارات الزراعية والاستفادة من نهج التنمية الريفية المتوازنة.
- تجزر القبلية المهنية.

البرنامج الثلاثي 2012 -2014:

وضع البرنامج الثلاثي تحت شعار مقابلة وامتصاص الآثار السالبةلانفصال جنوب السودان على الأوضاع الاقتصادية في البلاد وبهدف رئيسي وهو تحقيق واستدامة الاستقرارالاقتصادي مع تأكيد الاعتماد على سياسة التحريرالاقتصادي كمنهج للسياسة الاقتصادية.

في القطاع الزراعي النباتي استهدف البرنامج زيادة الأنتاج والانتاجية لزيادة الصادرات الزراعية وتقليل الواردات بالتركيز على سبعة سلع وهي القمح , الذرة , الدخن , السمسم , الفول السوداني ,زهرة الشمس , القطن .

لتحقيق هذه الأهداف تبنت وزارة الزراعة والري الاتحادية بالتنسيق مع الوزارات الولائية وادارات المشاريع المروية والشركاء في القطاع الزراعي حزمة من السياسات والاجراءات يمكن اجمالها في الآتي:

- ❖الإهتمام بالبحوث الزراعية وتوطين التقانات زيادة إستخدام وتطبيق الحزم التقنية الأكثر مواءمة للإنتاج التجاري تشمل الكثافة النباتية والأسمدة وتحضير الأرض .
- ❖توفير التقاوي المحسنة ذات الانتاجية العالية للمحاصيل (الفول السوداني-السمسم-الدخن-القمح).
- ❖توفير الإسناد الخدمي للقطاع الزراعي المروي والمطري(خدمات الوقاية-الارشاد- المعلومات- تدريب وبناء قدرات.)[1]
- ❖العمل على خفض تكلفة الانتاج عن طريق كهربة المشاريع المروية وتجميعها
- ❖السعي لرفع كفاءة الاداء بالمشاريع القائمة والعمل على تكامل الانتاج الزراعي والحيواني والتصنيع الزراعي.
- ❖الاهتمام بالتمويل الزراعي وزيادة رأسمال البنك الزراعي لتوسيع مظلة المستفيدين في القطاعين المروي والمطري وتشجيع البنوك التجارية للدخول في التمويل الزراعي مما أدى الى زيادة التمويل الزراعي من 306 مليون جنيه موسم 2012/2011 الي 555 مليون جنيه في موسم 2013/2012 بنسبة زيادة بلغت 81% , بالاضافة الى تشجيع وتسهيل التمويل الاصغر في الانتاج الزراعي النباتي والحيواني.

[1]وزارة الزراعة والغابات

[1]وزارة الزراعة والغابات

❖تشجيع الاستثمار والشراكات الذكية مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي فى القطاع الزراعي في مجالات الانتاج والتسويق والصادر ,ونتوقع زيادة ملحوظة في الاستثمارات الزراعية بعد اصدار قانون الاستثمار الجديد للعام 2013 واطلاق مبادرة الرئيس للامن الغذائي العربي .

الاستمرار في سياسة تشجيع زراعة القمح والقطن لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليل الواردات من القمح وزيادة حجم الصادر من القطن عن طريق تقديم الأسعار التشجيعية لمنتجي السلعتين(350 جنيه لجوال القمح للموسم 2014/2013) .[1]

جدول رقم (1) موقف تنفيذ الأهداف الإنتاجية للبرنامج الثلاثي (ألف طن)

الموسم المحصول	2012/2011			2013/2012			2014/2013		
	الأهداف الكمية	المنفذ	التنفيذ%	الأهداف الكمية	المنفذ	التنفيذ%	الأهداف الكمية	المنفذ	التنفيذ%
ذ ر ة	4605	1882	41	5500	4524	82	6000	2249	37
الدخن	667	378	57	750	165	22	800	359	45
القمح	433	324	75	800	279	35	1000	242	24
القول السوداني	720	1032	143	810	1767	218	900	963	107
السمسم	200	187	94	240	562	234	288	205	71
زهرة الشمس	320	92	29	360	86	24	400	56	14
القطن	832	288	35	917	131	14	981	162	17

المصدر :وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

جدول رقم (2) موقف تنفيذ زيادة حجم الصادر من السمسم (ألف طن)

الموسم	2012/2011			2013/2012			2014/2013		
المحصول	الأهداف الكمية	المنفذ	التنفيذ%	الأهداف الكمية	المنفذ	التنفيذ%	الأهداف الكمية	المنفذ	التنفيذ%
السمسم	162	381	235	164	209	127	288	239	83

المصدر :وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

شكل رقم (1) موقف تنفيذ الأهداف الإنتاجية للبرنامج الثلاثي للمحاصيل لموسم 2012/2011

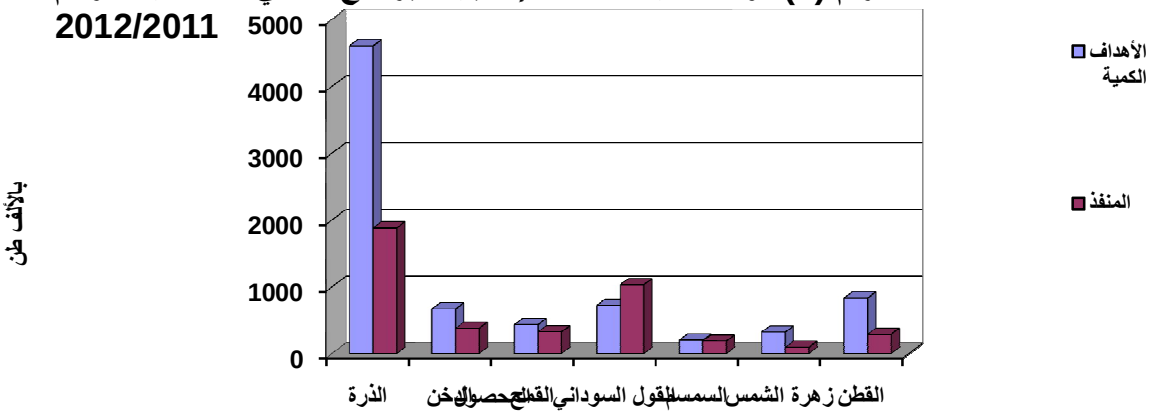

[1] وزارة الزراعة والغابات

شكل رقم (2) موقف تنفيذ الأهداف الإنتاجية للبرنامج الثلاثى للمحاصيل لموسم

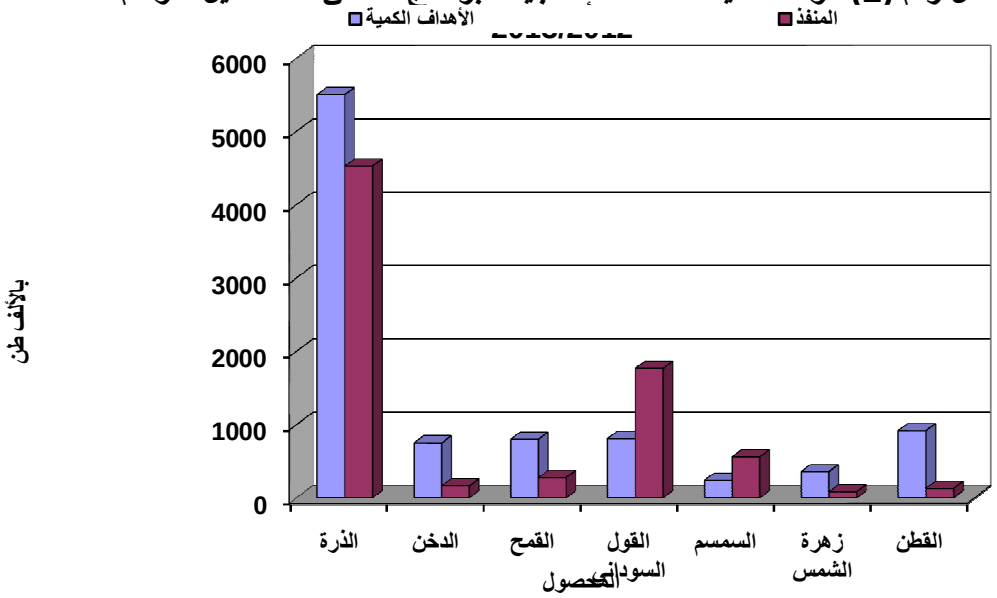

شكل رقم (3) موقف تنفيذ الأهداف الإنتاجية للبرنامج الثلاثي للمحاصيل لموسم

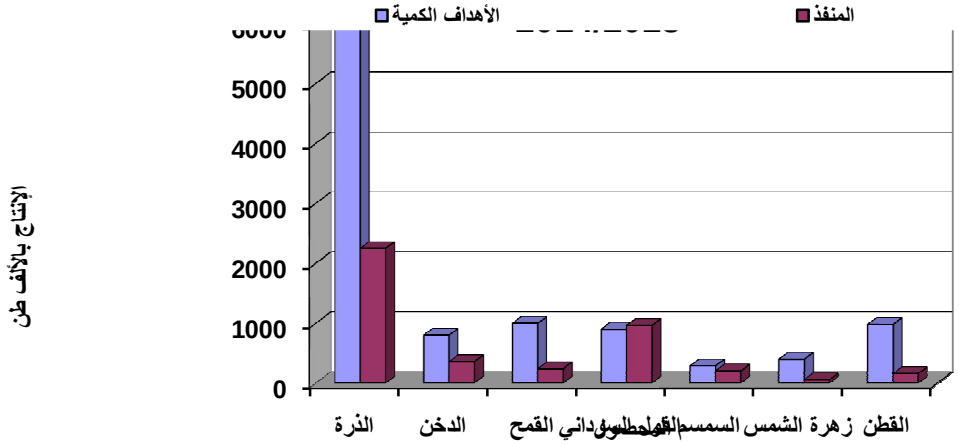

شكل رقم (4) موقف تنفيذ حجم صادر محصول السمسم

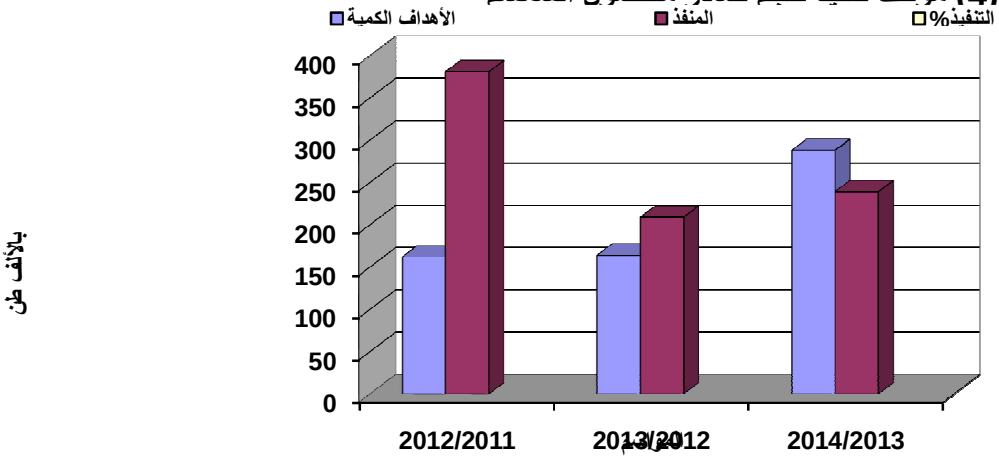

أهم المشاكل التي واجهت تحقيق الأهداف المرصودة في البرنامج الثلاثي :

- تأثير العوامل المناخية على إنتاج محاصيل الغذاء و الحبوب الزيتية خاصة التي تزرع بالأمطار حيث يسهم القطاع المطري بشقيه الالي والتقليدي بحوالي 91% من اجمالي المساحات المزروعة سنويا ولذلك تعتبر كميات وتوزيع الأمطار هي العامل المحدد الرئيسي لاتجاهات الانتاج .[1]
- ضعف البنيات التحتية بالقطاع الزراعي (الكهرباء , الطرق الريفية , الأسواق , شبكات الري) بالاضافة الى تأخير وعدم اكتمال الصيانة الدورية والتأهيل لشبكات الرى بالمشاريع القومية
- عدم تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من المشروع الإستثماري النموذجي(المياه الجوفية) الخاص بإنتاج القمح وذلك بالإستثمار في مساحة 3 ملايين فدان كحد أدنى في ولايات الشمالية ونهر النيل والنيل الأبيض وشمال كردفان ودارفور لإنتاج ما لا يقل عن 6 ملايين طن . حيث تشتمل المرحلة الأولى على انشاء نماذج فى حدود 20000 فدان فى الولايات المذكورة اعلاه فى العام 2011/2012م بتكلفة حوالى 60 مليون دولار.
- مشاكل التسويق على عائدالصادر من محاصيل الحبوب الزيتية لعل من أهمها إرتفاع تكلفة الإنتاج والهوامش التسويقية و ضعف بنية الأسواق الداخلية وكثرة الوسطاء وقنوات التسويق .وكثرة الرسوم والضرائب الزراعية وعدم دعم التسويق الزراعي وعدم توفر الخدمات التسويقية ومراكز التجمع الحديثة وعدم توفر المعلومة التسويقية ونقص خبرة المسوق السوداني إضافة إلى عدم إستقرار السياسات المالية والنقدية مما أثر على القدرة التنافسية لمعظم صادرات الحبوب الزيتية .[1]
- إرتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بأسعار المنتج رغم إدخال التقانات لتخفيض التكلفة ورفع الإنتاجية.
- إنشغال الأهالي بالتنقيب العشوائي للذهب الأمر الذي أثر على العمالة الزراعية مما أدى الى تراجع المساحات المزروعة.
- النقص في آليات التحضير (للعمل في التنقيب عن الذهب).
- عدم إكتمال كهربة المشاريع الزراعية.
- المعوقات التقليدية في إنسياب التمويل في الوقت المحدد
- ضعف معدلات التبني والتغطية لاستخدام التقانات الحديثة في الأنتاج الزراعي بالقطاعين المروي والمطري كما هو واضح في الجدول التالي:-

[1] وزارة الزراعة والغابات

[1] وزارة الزراعة والغابات

جدول رقم (3) التقانات الزراعية المستخدمة في القطاع الزراعي حسب الولاية والنظم الزراعية

الرقم	التقانة	الولاية/القطاع	معدل التبني	التغطية	ملحوظـات
1	استخدام مبيد الحشائش بالقطاع المطري	القضارف ، النيل الأزرق ، سنار)	%40	%30	ارتفاع معدل التطبيق مربوط بتكلفة المبيد
2	استخدام البذور المحسنة في القطاع التقليدي	كل ولايات القطاع المطري).	%90	%40	التغطية على مستوى القطاع المطري مربوطة بتوفر التقاوي المحسنة واسعارها
3	استخدام نظم الري الحديث (الري بالتنقيط) والبيوت المحمية لإنتاج الخضروات	20	%20	%30	معدل التبنى مربوط بكلفة الاجهزة وسهوله امتلاكها بواسطة المستهدفين
4	تحضير الأرض بواسطة الليزر التسطيح	(الشمالية ، نهر النيل ، الجزيرة, الرهد,حلفا).	%20	%20	يحتاج التبني الي مزيد من التدريب على الآله والحقول الايضاحية
5	ميكنة زراعة وحصاد البصل والبطاطس	(الخرطوم).	%10	%10	يحتاج التبني الى تخفيض اسعار الالات
6	ميكنة حصاد الأعلاف	(الجزيرة ، سنار).	%30	%40	يحتاج التبنى الى التوسع في زراعة الاعلاف من اجل الصادر
7	التقنية الوسيطة (استخدام المحراث (المسرة) ، البجانة لحب البطيخ	(شمال كردفان).	%50	%60	يطلب انتاج المزيد من الالات باسعار معقولة
8	حصاد المياه	ولايات شمال دارفور ، شمال كردفان ، النيل الابيض ، سنار ، القضارف	%30	%30	تقانة حصاد المياه على مستوى الحقل الى مزيد من التدريب لمزارعين
9	ميكنة حصاد السمسم	(شمال وجنوب كردفان، سنار، القضارف	%20	%20	تحتاج التقنية الى مزيد من التعديلات على الالة المستخدمة
10	حصاد المياه (زراعة التروس) الري بالتنقيط لمساحات الجباريك	(شمال كردفان).	%10	%10	التقنية تحتاج الى مزيد من التدريب
11	نظام الحراثة الصفرية بمشاريع القطاع المطري	(النيل الازرق ، القضارف ، النيل الابيض ، جنوب كردفان).	%10	%10	تحتاج التجربة الى نشر التقانة عن طريق تكوين مجموعات او شركات لتمويل او تقديم الخدمات
12	الأرز الهوائي	ولاية النيل الابيض والجزيرة	%10	%20	تحتاج التجربة الى التدريب
13	الأرز المغمور بسماتي شركة كراون الباكستانية	النيل الأبيض	%10	%10	
14	ادخال اصناف المورنقا	الخرطوم	%1	%5	
15	الري بالهيدروفلوم	الخرطوم ، الجزيرة ، كنانة	%10	%10	
16	حشيشة الرودس الاعلاف الخضراء	الخرطوم ، الجزيرة	%10	%10	
17	اصناف القطن المحور وراثيا	(المركز السوداني الصيني لنقل التقانات)	-	-	
18	القطن المحور وراثيا	(التجربة البرازيلية السودانية – أقدي)	-	-	
20	الحراثة العميقة	القطاع المطري القضارف	%20	%30	
21	تقانة غمر البذور	شمال كردفان	%10	%10	
22	التسميد بالقطاع التقليدي	شمال كردفان	%5	%10	

المصدر: وزارةالزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

التدخلات المطلوبة والتوصيات: -

- التوسع في الشراكات الناجحة وتشجيع الاستثمار في المجال الزراعي على مستوى الانتاج, الخدمات ونقل وتوطين التقانات.[1]
- ضرورة اطلاق يد القطاعات الانتاجية من هيمنة الموسسات المالية ورفع سقف الانفاق على القطاع الزراعي الى مايعادل 10% من موازنة الدولة تطبيقا لاعلان مابوتو 2003.
- دعم تنظيمات المنتجين بما يمكنها من ادارة العملية الانتاجية وفق متطلبات السوق وذلك مواكبة للتحول النوعي للمنتجين.
- التوسع في انفاذ سياسات التحرير الاقتصادي في مجلات الانتاج الزراعي والخصخصة.
- ضرورة وصول تدفقات الميزانية المصدقة والتمويل الزراعى في التوقيت وبالحجم المناسبين وفقاً لبرمجة الخطة السنوية واحتياجات الموسم الزراعي.
- أهمية إلتزام الحكومة بدفع المكون المحلى في المشاريع الممولة أجنبياً .
- وضع سياسات تشجيعية لتطوير صناعة التقاوي الوطنية.
- دعم الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية وتقنين العلاقة بينهما.
- تفعيل تنفيذ السياسات المالية والإنتاجية المتصلة بالقطاع الزراعي.
- تهيئه بيئة العمل بادارات وهيئات وزارة الزراعة لتساهم فى تحريك القطاع الزراعي وزيادة الانتاج والانتاجيه.
- التوسع في مجال التمويل الاصغر
- مشروعات حصاد المياه على مستوى الحقل.

انفاذ واجازة القوانين المنظمة للعمل الزراعي :-

- قانون التقاوى
- قانون الارشاد الزراعي
- قانون الاسمدة
- قانون تنظيمات المنتجين
- قانون المبيدات
- قانون الامن الغذائى

[1] وزارة الزراعة والغابات

المبحث الثالث

البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي 2015-2019

مقدمة:

- بدأ تنفيذ الخطة الاستراتيجية ربع القرنية في عام 2007، ونظراً لصعوبة تنفيذها مباشرة فقد تمت مرحلتها وتقسيمها إلى خطط خمسية – يتم تقييمها عقب كل خطة.
- نفذت الخطة الخمسية الأولى خلال الفترة 2007 – 2011
- الخطة الخمسية الثانية تغطي الفترة 2012 – 2016
- أدى انفصال الجنوب في 2012 إلى تصميم البرنامج الثلاثي 2012 – 2014 (كجزء من الاستراتيجية الثانية) لإعادة ترتيب الأولويات لمواجهة تداعيات الانفصال.

البرنامج الخماسي 2015 – 2019

لماذا تم التفكير في البرنامج الخماسي ليبدأ قبل نهاية الخطة الخمسية الثانية في 2016؟؟

- لتغطية الفترة الدستورية الثالثة 2015 – 2019
- لحشد الجهود الوطنية المختلفة لإعداد وتنفيذ برنامج اقتصادي متكامل يتوافق مع متطلبات المرحلة
- تجاوز عثرات وقصور التجارب الماضية ودعم المكاسب والإنجازات
- مقابلة تحديات ومتغيرات المستقبل
- تحقيق طفرات نمو اقتصادي عالية وتنمية متوازنة ومستدامة
- تحسين مستويات المعيشة ومناهضة الفقر والعوز

أهداف البرنامج :-

- يستهدف البرنامج الخماسي زيادة الإنتاج و الإنتاجية في القطاع الزارعي بشقية النباتي والحيواني بما يحقق أهداف البرنامج الرامية إلى:
- استعادة النمو الاقتصادي بوتيرة عالية ومستدامة من 6% فى العام 2015 لتصل 7% في المتوسط سنوياً، بمتوسط نمو يصل 7.1% بنهاية البرنامج من خلال زيادة قيمة الإنتاج الزراعي بمعدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط 6.8%،
- استعادة التوازن بين الصادرات والواردات وتحقيق فائض في الميزان التجاري.
- زيادة الايرادات من 59.4 مليار جنيه في عام 2015م إلى 173 مليار جنيه فى عام 2019م.
- اضافة الى تحقيق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الموجبة مثل خفض معدل التضخم ، تحقيق الأمن الغذائي ، تخفيف حدة الفقر بزيادة الدخل وتوليد فرص عمل ، زيادة الإنتاج والإنتاجية ، زيادة الصادرات وا إحلال الواردات، تحقيق التوازن التنموي وحماية الموارد الطبيعية.[1]

[1] وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

فرص نجاح البرنامج الخماسى :

- تمتع الإقتصاد بموارد طبيعية وبشرية كبيرة ومتنوعة تؤهله للمساهمة فى الأمن الغذائى العربى والإقليمي
- قدرة الإقتصاد على إمتصاص الصدمات.
- التجارب المتراكمة فى إدارة الأزمات.
- تحسن البنيات التحتية للإقتصاد السودانى ببناء الطرق والكباري والزيادة في إنتاج الكهرباء من المساقط المائية.
- دخول التقنية فى الإنتاج و إنتشار مراكز البحث العلمى وزيادة فرص تحسين الإنتاجية.
- تحسن المناخ السياسي على المستوى الداخلي و الخارجي

التحديات :

- مشكلة الديون الخارجية التى تحول دون وصول السودان إلى مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية وتنفيذ البرنامج يحتاج إلى موارد مالية.
- إستمرار النزاعات القبلية والحروب الأهلية.
- ضعف الإنتاج والعقبات الهيكلية لقطاعات الإنتاج.

أهم السياسات المصاحبة للبرنامج :

- الإستمرار فى سياسات الإصلاح المؤسسى والهيكلى لكل القطاعات الإنتاجية.
- تشجيع الإنتاج بإتخاذ سياسات محفزة مثل إعلان الأسعار وتوفير مدخلات الإنتاج وتسهيل التمويل خاصة القطاع الزراعى التقليدى.
- التوسع فى تطبيق البحوث وتوطين التقانات.
- تشجيع الإستثمار والشراكات الذكية مع القطاع الخاص الأجنبى والمحلى.
- التكامل بين القطاعين الزراعى والصناعى.

المشروعات المحورية التى يستهدفها البرنامج فى القطاع الزراعى :

- انتاج القمح (الجزيرة،حلفا الجديدة،نهر النيل ، النيل الأبيض،التروس العليا،والحوض النوبي)
- تكرار مشروع امطار بالولاية الشمالية ب 6 مشروعات
- تنفيذ المشروع الزراعي القطري[1]
- مشروع الرهد (إنشاء نرعة لري 800 الف فدان)
- مشروع اعالي عطبرة وستيت (انشاء ترعة لري 800 الف فدان)
- مشروع سد مروي (انشاء ترعة لري مليون فدان)
- اعادة تأهيل وتعمير مشروع الجزيرة
- اعادة تاهيل وتعمير مشروعي الرهد والسوكي
- اعادة تعمير وتأهيل مشروع حلفا الجديدة
- زيادة مساحات الري الفيضي والزراعة بدلتا القاش وطوكر
- مشروعات سدود حصاد المياه
- مشروع رفع الإنتاجية في القطاع المطري الآلي والتقليدي

[1] وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

من اين يتم تمويل البرنامج ؟؟

- ✓ تدخل الدولة عبر برنامج جرئ ومتكامل لتشجيع تدفق الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية
- ✓ موارد السودانيين العاملين بالخارج
- ✓ التمويل الخارجي للتنمية(مؤسسات تمويل اقليمية ودولية)
- ✓ القطاع الخاص الوطني
- ✓ القطاع المصرفي

<u>الأهداف الكمية للبرنامج الخماسي</u>

المحاصيل الرئيسية

جدول رقم (4) الذرة

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019
المساحة (الف فدان)	20231	22054	22054	22054	22054
الانتاج (ألف طن)	5600	7500	8700	9100	9500
الانتاجية (كجم/فدان)	277	340	394	412	430

انتاج الذرة للموسمين 15/14 و16/15

جدول رقم (5) مقارنة بالاهداف الكمية للبرنامج الخماسى[1]

الموسم	الوحدة	البرنامج الخماسى	الاداء الفعلي	النسبة المئوية للاداء
2015/2014	الف فدان	20231	24808	%123
	الف طن	5600	6169	%110
	كجم/فدان	277	295	%106
2016/2015	الف فدان	22054	15991	%73
	الف طن	7500	4040	%54
	كجم/فدان	340	253	%74

المصدر وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

جدول رقم (6) الأهداف الكمية للبرنامج الخماسي المحاصيل الرئيسية (2) الدخن[1]

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019
المساحة (الف فدان)	6000	6350	6500	6800	7100
الانتاج (ألف طن)	890	950	1000	1100	1200
الانتاجية(كجم/فدان)	148	150	154	162	169

المصدر وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

[1] وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

[1] وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

انتاج الدخن للموسمين 14/15 و15/16

جدول رقم (7) مقارنة بالاهداف الكمية للبرنامج الخماسى

الموسم	المؤشر	الوحدة	البرنامج الخماسى	الاداء الفعلي	النسبة المئوية للاداء
2014/ 2015	المساحة المزروعة	الف فدان	6000	2698	%163
	الإنتاج	الف طن	890	1084	%122
	الإنتاجية	كجم/فدان	148	158	%106
2015/ 2016	المساحة المزروعة	الف فدان	6350	8206	%129
	الإنتاج	الف طن	950	823	%87
	الإنتاجية	كجم/فدان	150	100	%67

المصدر :وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

الأهداف الكمية للبرنامج الخماسي

المحاصيل الرئيسيةجدول رقم (8) القمح

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019
المساحة (الف فدان)	840	900	1000	1100	1200
الانتاج(ألف طن)	1000	1300	2250	2450	3400
الانتاجية (كجم/فدان)	1190	1625	1800	1967	1619

المصدر :وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

انتاج القمح للموسمين 15/14 و16/15

جدول رقم (9) يوضح مقارنة بالاهداف الكمية للبرنامج الخماسى[1]

الموسم	المؤشر	الوحدة	البرنامج الخماسى	الاداء الفعلي	النسبه المئويه للاداء
2015/2014	المساحة المزروعة	الف فدان	840	564	67%
	الإنتاج	الف طن	1000	473	47%
	الإنتاجية	كجم/فدان	1190	884	74%
2016/2015	المساحة المزروعة	الف فدان	900	547.5	61%
	الإنتاج	الف طن	1300	778.6	60%
	الإنتاجية	كجم/فدان	1625	1400	86%

المصدر :وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

[1] وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

جدول (10) الأهداف الكمية للحبوب الزيتية
(السمسم,الفول السوداني,زهرة الشمس)[1]

المحصول	المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019
السمسم :-						
	المساحة (الف فدان)	3000	3100	3300	3400	3600
	الانتاج(آلف طن)	400	800	1200	1400	1800
	الانتاجية (كجم/فدان)	133	258	364	411	500
الفول السوداني :-						
	المساحة (الف فدان)	5000	5200	5500	5800	6000
	الانتاج (آلف طن)	1000	1100	1200	1300	1500
	الانتاجية (كجم/فدان)	200	212	218	224	250
زهرة الشمس :-						
	المساحة (الف فدان)	250	500	750	800	900
	الانتاج (آلف طن)	250	300	750	880	1080
	الانتاجية (كجم/فدان)	1000	600	1000	1100	1200

المصدر :وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

انتاج الحبوب الزيتية للموسمين 15/14 و16/15

جدول رقم (11) مقارنة بالاهداف الكمية للبرنامج الخماسى[1]

المحصول	المؤشر	2015/2014			2016/2015		
		البرنامج الخماسي	الأداء الفعلي	النسبة المئوية	البرنامج الخماسي	الأداء الفعلي	النسبة المئوية
السمسم :							
	المساحة (الف فدان)	3000	7764	%258	3100	5571	%180
	الانتاج(آلف طن)	400	721	%180	800	489	%61
	الانتاجية (كجم/فدان)	133	114	%86	258	88	%34
الفول السوداني :							
	المساحة (الف فدان)	5000	6417	%128	5200	3083	%59
	الانتاج (آلف طن)	1000	1871	%187	1100	866	%79
	الانتاجية (كجم/فدان)	200	360	%180	212	281	%133
زهرة الشمس :							
	المساحة (الف فدان)	250	180	%72	500	261	%52
	الانتاج (آلف طن)	250	51	%20	300	70	%23
	الانتاجية (كجم/فدان)	1000	336	%34	600	318	%53

المصدر :وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

الأهداف الكمية للحبوب الزيتية

جدول رقم (11) القطن

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019
المساحة (الف فدان)	500	600	800	840	882
الانتاج (ألف طن)	500	600	800	840	882
الانتاجية (كجم/فدان)	1000	1000	1000	1000	1000

المصدر :وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

[1] وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي
[1] وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

انتاج القطن للموسمين 14/15 و15/16

جدول رقم (12) مقارنة بالاهداف الكمية للبرنامج الخماسى[1]

الموسم	المؤشر	الوحدة	البرنامج الخماسى	الاداء الفعلي	النسبة المئوية للاداء
2015/2014	المساحة المزروعة	الف فدان	500	143	%29
	الإنتاج	الف طن	500	158	%32
	الإنتاجية	كجم/فدان	1000	1180	%118
2016/2015	المساحة المزروعة	الف فدان	600	260	%43
	الإنتاج	الف طن	600	178	%30
	الإنتاجية	كجم/فدان	1000	685	%69

المصدر :وزارة الزراعةوالغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

الترتيبات والاجراءات التي تم اتخادها لزيادة الانتاج :

مدخلات الانتاج:-

التقاوى المحسنة:-

فى إطار الجهود المبذولة من قبل وزارة الزراعة والغابات الرامية إلى رفع الإنتاجية، قامت الوزارة خلال الموسم 2016/2015 بتوزيع نحو 671.5طناً من التقاوى المحسنة، فضلاً عن 280.56 طناً لمختلف المحاصيل تم توزيعها من قبل منظملة الأغذية والمنظمات الطوعية لتصل جملة التقاوى الموزعة إلى 952 طناً ، كما يعرضها الجدول أدناه:[1]

جدول رقم (13) كمية التقاوى المحسنة الموزعة لصغار المزارعين بواسطة وزارة الزراعة والغابات للموسم 2016/2015

المحصول	كمية التقاوى الموزعة بالطن		الجملة
	وزارة الزراعة	المنظمات	
الذرة	277.1	34	311.1
الدخن	244.4	-	244.4
الفول السودانى	150	243	393
اللوبيا	-	1.6	1.6
السمسم	-	0.4	0.4
حب البطيخ	-	0.4	0.4
الخضروات	-	1.16	1.16
الجملة	**671.5**	**280.56**	**952**

المصدر وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

[1] وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

[1] وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

التمويل: -

تم إتاحة التمويل للقطاعين المروي والمطري من خلال البنك الزراعى السودانى كممول رئيسى لزراعة، بجانب تمويل أقل عبر بنك فيصل الإسلامى، بنك المزارع التجاري، بنك المال المتحد وبعض البنوك التجارية.

يعتبر التمويل خلال الموسم 2016/2015 أفضل من حيث الكم والكيف، حيث بلغ إجمالي التمويل للقطاعين المروي ،المطري بشقيه الآلي والتقليدي، الآلات الزراعية والتمويل البستانى حتى نهاية أغسطس 1232 مليون جنيه بزيادة 29% عن الموسم السابق، وزعت بين القطاعات الإنتاجية بما نسبته 6.8 %، 55.5% و 1.1% للقطاع المروي والقطاع المطري الآلى والقطاع المطري التقليدي، 4% للقطاع البستاني و 32.6% لتمويل الآلات والمعدات الزراعية على الترتيب كما يعرضها الشكل أدناه:[1]

شكل رقم (5) نصيب القطاعات الإنتاجية من إجمالى التمويل النقدى والعينى للموسم 2016/2015

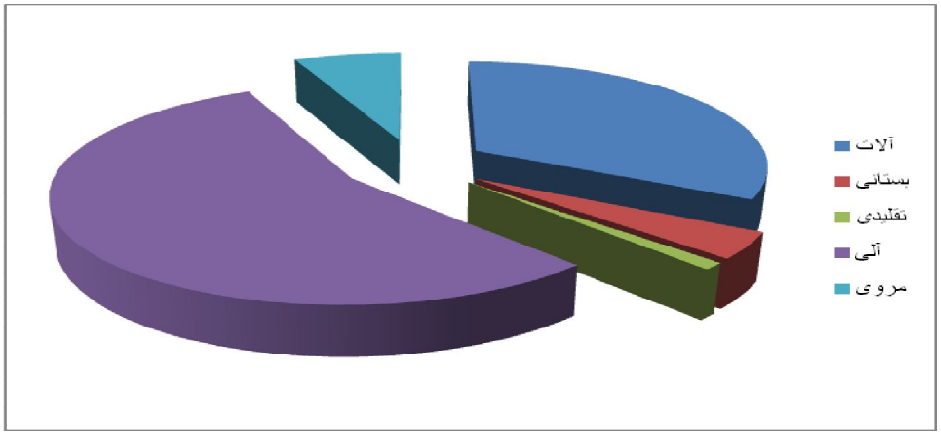

المصدر :وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

جدول رقم(13) المساحات الممولة بحسب القطاعات بالألف فدان

لموسم 2016/2015م مقارنة بموسم 2015/2014م

القطاع	المساحة الممولة (ألف فدان)		% للتغير
	2015/2014	2016/2015	
المطري الآلي	5032	6433	28
المطري التقليدي	126	90.4	28 -
القطاع المروي	174	135.9	22 -
القطاع البستاني	18	16	
الآلات والمعدات	655	1056.6	59
الجملة	**6015**	**7731.9**	**29**

المصدر:البنك الزراعى السودانى.

[1] وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

فى جانب المساحات الممولة للموسم 2015/ 2016 فقد زادت بنسبة 29% مقارنة مع نظيرتها للموسم السابق. كما يعرضها الجدول أعلاه.

أما من حيث حجم التمويل فقد سجل الموسم 2015/ 2016 زيادة مقدرة بلغت 40% مقارنة بنظيرتها للموسم السابق خلال نفس الفترة، كما يعرضها الجدول أدناه:[1]

جدول رقم (14) حجم التمويل للموسم 2016/2015 مقارنة بموسم 2015/2014 (مليون جنيه)

القطاع	حجم التمويل (مليون جنيه)		% للتغير
	2015/2014	2016/2015	
المطري الآلى	463.8	684	47
المطري التقليدى	13.3	13.3	0
القطاع المروي	75.1	83.9	12
القطاع البستانى	21.1	49.5	135
الآلات والمعدات	306	401.6	31
الجملة	**879.1**	**1232.3**	**40**

* لا يشمل الجمعيات التعاونية والتجمعات والاتحادات

شكل رقم(6) حجم التمويل بالمليون جنيه للموسم 2016/2015م

مقارنة بالموسم 2015/2014م بحسب القطاعات الإنتاجية

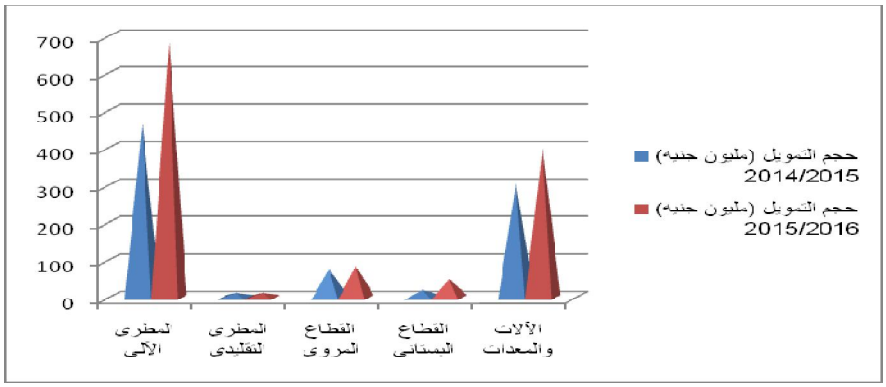

الملاحظات العامة والمعوقات :

- الموسم 2014/2015كان ممتازاً من حيث كمية وتوزيع الأمطار التي فاقت المعدل المعتاد , لذلك تفوقانتاج الحبوب (الذرة والدخن) والمحاصيل الزيتية(السمسم والفول) على الأهداف الكمية للبرنامج الخماسي مقارنة بالموسم 2015/2016 الذي كانت امطاره دون المعدل
- لايزال هدف الاكتفاء الذاتي من القمح بعيد المنال نظرا لمحدودية المساحات المروية وتدهور شبكات الريبالمشاريع والتنافس الحاد للقمح مع المحاصيل الاخري خاصة البقوليات والبهارات بالاضافة الي مشاكل التمويل والاسعار[1]
- انتاج ومساحات زهرة الشمس لاتزال دون اهداف البرنامج لعدة صعوبات اهمها التمويل والتسويق
- انتاج القطن في المشاريع المروية يشهد تدهوراً مريعاً ويحتاج الي وقفات جادة وعمل دؤوبمن كل الجهات ذات الصلة

[1] وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

[1] وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

التوصيات والتدخلات المطلوبة :

- ضرورة وصول تدفقات الميزانية المصدقة والتمويل الزراعى في التوقيت وبالحجم المناسبين .
- الالتزام بدفع المكون المحلى في المشاريع الممولة أجنبياً .
- دعم الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية وتوطين صناعة التقاوى والآلآت الزراعية والمدخلات الزراعية الاخرى .
- تفعيل تنفيذ السياسات المالية و الإنتاجية المتصلة بالقطاع الزراعي.
- تهيئه بيئة العمل بادارات وزارة الزراعة لتساهم فى تحريك القطاع الزراعي و زيادة الانتاج والانتاجيه.
- تطوير وتحديث البنيات التحتية للقطاع الزراعي (الطاقة , الطرق , التخزين ....الخ)

العمل على مكننة العمليات الزراعية من خلال :-[1]

- إنتاج أصناف قابلة للحصاد آلياً .
- تشجيع الشراكات بين الشركات المنتجة للأليات والمعدات الزراعية والمنتجين.
- تيسير حصول المنتجين على الآليات والمعدات الزراعية.

- بناء مخزون إستراتيجي من الحبوب تحوطاً لموجات الجفاف المتسارعة خلال السنوات الأخيرة.
- معاملة مدخلات الإنتاج كمدخلات الأدوية من حيث سعر الصرف بما يسهم في :-

- رفع الإنتاجية من خلال الإستخدام الأمثل للأسمدة والمبيدات.
- خفض تكلفة الإنتاج.
- تمكين المستهلك من الحصول على الغذاء الآمن وبالقدر الكافي وبأسعر في متناول الجميع.

- دعم الإجهزة الإحصائية الزراعية على مستوى المركز والولايات بما يمكنها من الإطلاع بدورها الكامل في متابعة المواسم الزراعية وتوفير البيانات المتعلقة بالمساحات والإنتاج الزراعي في الوقت المناسب بما يتيح رسم الخطط والسياسات على قاعدة معلوماتية ذات مصداقية عالية.
- الحد من تهريب الحبوب الغذائية والحبوب الزيتية.
- إنشاء آلية فاعلة على مستوى المركز والولايات لمراقبة أوضاع الأمن الغذائى على جميع المستويات الإدارية.
- استمرار سياسة تجميع صغار المزارعين فى كيانات تعاونية تسهم فى إتاحة التمويل لهم عبر البنوك والصناديق التمويلية المتخصصة.

[1] وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الاول :الرصد الاحصائي

المبحث الثاني: الإنتاج والإنتاجيه

المبحث الاول
الرصد الاحصائي

مؤاشرات الاداء المحصولي:-

محصول القمح:

انخفض المساحة المحصودة قمحآ في موسمي 2013/:2012 نظيرتها في الموسم السابق 2012/2011 ما نسبتة 21.4%فيما تراجعت المساحة المحصودة لموسم الاساس 1990/1989بمايعادل 45.9% بمعدل نمو عام للفترة من 2004/2003 وحتي 2013/2012 قدر بنحو 0.006%امؤشلر الإنتاج لموسم 2013/2012فقد انخفض بسنة 15.6 % و34% عن الموسم السابق وموسمالاساس 1990/1989علي الترتيب محققآ معدلآ سالب بلق نحو 3.5%[1]

تشير البيانات الي انخفاض الإنتاجية للموسم 2013/2012 بسنة 6.8% مقارنة بالموسم السابق فيما تزيد بنسبة 14.4% من إنتاجية موسم الاساس بينما يشير معدل النمؤ لرقم سالب لسلسة البياناتمقرآ بنحو 4.4%

جدول رقم (15)لإنتاج محصول القمح

العام / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المساحة	0.42	0.63	0.72	0.96	0.54	0.56	0.45	0.45
الإنتاج	0.42	0.68	0.59	0.64	0.40	0.43	0.42	0.28
متوسط الإنتاجية	976	1077	817	668	753	668	765	713

المصدر : وزارة الزراعة والري

محصول الذرة:-

ارتفعت المساحة المحصودة لمحصول الذرةللموسم 2013/2012 بما يعادل 11.1% و81.1% من نظيرتها للموسم السابقوموسم الاساس علي الترتيب بمعدل النمؤموجب قدر بحوالي 0.9% للفترة 2012/2013.2004/2003- حقق إنتاج محصول الذرة للموسم 2013/2012قفزة كمية بلغت 140%و193.5 %مقارنة بالانتاج المحصول في الموسم السابق وموسم الاساس علي الترتيب فيمل اظهرتبيانات السلسة معدل نمؤ سالب للإنتاج بلغ 2.6% شهد الموسم 2013/2012 زيادة فيلانتاجية مقارنمة بالموسم السبق بلقت 35% فيما بلغت الزيادة فيها مقارنة بموسمالاساس بما نستة 56.5 % وكل ذلك مصحوب بمعدل نمو سالب للانتاج وبلغ 2.6.%.

[1] الجهاز المركزي للاحصاء،ص 11

جدول رقم (16)لإنتاج محصول الذرة

العام / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المساحة	15.81	15.66	15.75	16.01	24.91	17.28	9.56	16.99
الإنتاج	4.33	5.01	3.87	4.20	2.63	4.61	1.88	4.52
متوسط الإنتاج	274	320	264	262	197	267	197	266

المصدر : وزارة الزراعة والري

محصول الدخن:

حققت المساحة المحصودة لمحصول الدخن زيادة مقدرة خلال الموسم 2012/2013 اذ بلغت 113.5%و 78.4 %مقارنتهابنظيرتيها للموسم السابق و موسم الاساس 1990/1989 علي الترتيب بمعدل نمو سالب خلالالسلسة قدر بنمؤ 4.%

افرزت نتائج تحليل البيانات انتاج الدخن للموسم 2013/2012 تحقيق زيادتكبيرة[1]للمؤشر الانتاج بلغت 186.8%و 581.3% مقارنة بالموسم السابق وموسم الاساس علي التوالي مردذلك الي التحسن الزي طرا علي متوسط الانتاجية فيما 1% كان معدل نمو الانتاج لبيانات السلسلة.

تتوفق انتاجية الدخنة لهذا الموسم علي مثيلتها بالمسم للسابق 35.2% منانتاج المحصول لسنة الاساس وبمعدل نمو عام للسلسلة 3.1.%

جدول رقم (17) محصول الدخن:

العام / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المساحة	7.68	7.92	5.60	5.46	4.79	6.01	3.10	6.62
الإنتاج	0.68	0.80	0.72	0.64	0.47	0.67	0.38	1.09
متوسط الإنتاج	88	101	129	117	98	111	122	165

المصدر : وزارة الزراعة والري

الفول السوداني:

سجلت المساحة المحصودة لمحصول الفول السوداني زيادة مقدرة بلغت 33%و275.9 عن مساحة الموسم السابق 2012/2011 وعن موسم الاساس 1990/1989 علي الترتيب وبمعدل نمو موجب لسلسلة قدرة بنحو 10.2.%

سجلت الزيادة في إنتاج الفول السوداني لموسم 2013/2012 عن الموسم السابق حوالي 71.8%فيما بلغت 669.6%من إنتاج موسم الاساس ايجابي 9.5%لبيانات السلسلة.

كما في المؤشرين السابقين فقد سجلت الإنتاجية ايضآ زيادة من حتها 28%و106.6%من متوسط أنتاج المحصول للموسم السابق وموسم الاساس بمعدل نمو سالب ضعيف لم يتجاوزال0.6%نظرآ للتوسع في زراعة المحصول مطرياً والتباين في الإنتاجية ما بين القطاع المروي والقطاع المطري التقليدي

[1]المصدر السابق ، ص 12

جدول رقم (18) يوضح الفول السوداني:

العام / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المساحة	1.43	1.43	2.27	2.27	2.74	3.82	3.86	5.15
الإنتاج	0.56	0.56	0.72	0.94	0.57	1.10	1.03	1.77
متوسط الإنتاج	389	393	315	415	208	289	268	343

المصدر : وزارة الزراعة والري

محصول السمسم

تشير بيانات المحصودة للمحصول الي تحقيق زيادة كبيرة مقارنة بالموسمالسابق وموسم الاساس بما يعادل 136.65 و 96.2%علي الترتيب واستخدام الالات فيعمليات حصاد المحصول وباستقراء بيانات السلسلة يتضح ان معدل النمو للمساحةالمحصودة كان سالباً في حدود1.7%[1]

فيما يتعلق بمؤشر الإنتاج فقد فقد تضاعف لاكثر من مرتين بلغ 211 %مقارنة بلموسم السابق ونحو 300%مع إنتاج موسم الاساس وبمعدل نمؤ عام -0.3%

جدولرقم (19) يوضح السمسم:

العام / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المساحة	4.34	2.67	5.54	2.96	3.03	3.53	1.95	5.14
الإنتاج	0.40	0.24	0.35	0.32	0.25	0.36	0.18	0.56
متوسط الإنتاج	92	91	99	107	82	103	96	109

المصدر : وزارة الزراعة والري

محصول القطن:-

واصلت مساحات محصول القطن خلال هذا الموسم تراجعها وانخفضي بنسبة 55 %و76.8% عن نظيرتيها للموسم السابق وموسم الأساس علي الترتيب وبمعدل نمو إجماليسالب للسلسلة 2004/2003م – 2013/2012م قدر بنحو 13%. كما هو الحال بنسبة للمساحةالمحصودة فقد تراجع ايضآ الإنتاج لهذا الموسم بنسبة بلغت 54.5%مقارنة بالموسمالسابق 2012/2011 وبنحو 67.9%علي إنتاج موسم الاساس 1990/1989م، وبمعدل نمو سالبايضآبلغ 10.2.%

فيما يلي الإنتاجية فقد جاءت كل مؤاشراتها إيجابية ،إذ تفوقت عليإنتاجية الموسم السابق وموسم الاساس بنسبة 7.3 و47% علي الترتيب وبمعدل نمو موجبايضآ قدر بنحو 3.1

جدول رقم (20) يوضح القطن

العام / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المساحة	0.42	0.44	0.23	0.31	0.09	0.10	0.33	0.13
الانتاج	0.26	0.24	0.11	0.17	0.05	0.07	0.27	0.11
متوسط الإنتاج	610	560	461	543	528	710	796	854

المصدر : وزارة الزراعة والري

الإنتاج الحيواني (منتجات الثروة الحيوانية والسمكية):

يحتل قطاع الثروة الحيوانية والسمكية المرتبة الثانية بعد قطاعالبترول فهو يساهم بحوالي 49% من مساهمة القطاع الزراعي ككل كما يساهم بحوالي17% من عائدات الصادرات غير البترولية .

[1] المصدرالسابق ،ص13

ويساهم في الأمن الغذائي بتوفير اللحوموالاسماك والألبان ومشتقاتها والبيض غضافة الي مساهمتة في المصنوعاتالجلدية والسماد وطاقة الحمل والجر[1]

*منذ العام 2011 تأتي الإحصاءات بعد الانفصال.

تضاعفت تقديرات أعداد الثروة الحيوانية من 59.7 مليون رأس في العام 20131990/1991 في 105.3 مليون فيبمعدلزيادة 76.1% وبمعدل زيادة 91.3% للضان وبمعدل زيادة 102.6%للماعز و42.9% للأبقارو71.4 للابل.

إنتاج اللحوم الحمراء[2]ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء من 0.46 مليون فدان في عا 1991/1990 إلي 1.5 مليون طنفي عام 2013 بمعدل زيادة 200% كما ارتفع استهلاك اللحوم الحمراء من 0.42 مليون طنفي العام 1990 /1991 إلي 1.0 مليون طن في عام 2013 بمعدل زيادة 150% استهلك جزءكبير لصادرات اللحوم سوي كانت حية ام مزبوحة حيث ارتفعت الكمية المتاحة للصاجدر من33 ألف طن في العام 1990 /1991إلي 439 ألف طن في عام 2013م.

تقدير إنتاج اللحوم والاستهلاك المحلي بالمليون طن

جدول رقم (21) الإنتاج الحيواني (منتجات الثروة الحيوانية والسمكية:

العام / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الماعز	42.8	42.9	43.1	43.3	43.4	30.6	30.4	31.0
الضان	50.4	50.7	51.1	51.6	52.1	39.3	39.3	39.6
الابقار	41.0	41.1	41.4	41.6	41.8	28.6	29.6	30.0
الأبل	4.1	4.2	4.4	4.5	4.6	4.7	4.7	4.8
الإنتاج الكلي	1.7	1.7	1.8	1.8	1.9	1.4	1.5	1.5
الاستهلاك المحلي	1.3	1.3	1.4	1.3	1.4	1.0	0.7	1.0

المصدر : وزارة الزراعة والري

انتاج الاسماك:

ارتفع إنتاج الاسماك من 30 ألف طن في العام 1990 /1991 إلي الف طن فيعام 3013 بمعدل زيادة 197 %

جدول رقم (22) منتجات الاسماك بالالف الاطنان

العام / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاسماك	57	65	70	70	72	72	87	89.1

المصدر :وزارة الثروة السمكية والحيوانية والمراعي

[1] المصدرالسابق ،ص14
المصدرالسابق ،ص15

جدول(23) احصاءات القطن: المساحة(بالألف الافدنة)والانتاج(بالألف الأطنان المترية)

ومتوسط الانتاجية(بالكيلو جرام-فدان)للعام2014-2015

موقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
العينة المصرية			
طوكر	2	1	350
العينةأكالا			
الرهد	24	26	1100
الجزيرة	46	75	1630
سنار	12	7	583
حلفا الجديدة	35	36	1030
السوكى	15	13	846
جملة القطاع المروى	134	158	1180
العينة الامريكية			
النيل الازرق	14	12	830
القضارف	16	6	350
جملة العينة الامريكية	30	18	587
جملة السودان	164	176	1072

المصدر : وزارة الزراعة والري الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

جدول رقم(24) احصاءات القطن:المساحة(بالألف الأفدنة)

والانتاج(بالألف الأطنان المترية)ومتوسط الانتاجية(بالكيلو جرام-فدان)للعام2015-2016[1]

موقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
العينة المصرية			
سنار	1	1	705
العينة أكالا			
الرهد	43	52	1215
الجزيرة	55	62	1130
سنار	4	4	1100
النيل الأبيض	0	0	0
حلفا الجديدة	34	41	1215
السوكى	27	23	854
جملة القطاع المروى	166	184	1108
العينة الامريكية			
النيل الأزرق	26	18	700
القضارف	12	3	270
جملة العينة الامريكية	38	21	553
جملة السودان	204	205	1005

المصدر : وزارة الزراعة والري**الإدار ة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي**

[1]المصدرالسابق ،ص16

جدول رقم(25) احصاءات القطن:المساحة(بالاف الافدنة)

والانتاج(بألافالاطنان المترية) ومتوسط الانتاجية(بالكيلوجرام-فدان)للعام2016-2017[1]

وقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
العينة المصرية			
طوكر	3	2	564
العينة اكالا			
الرهد	31	26	840
الجزيرة	30	47	1550
سنار	22	23	1045
حلفا الجديدة	23	26	1120
جملة القطاع المروى	133	150	1127
العينة الامريكية			
القضارف	24	20	840
جنوب كردفان	1	(000)	135
جملة العينة الامريكية	25	20	800
جملة السودان	158	170	1133

المصدر وزارةالزراعة والري الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

جدول رقم(26) احصاءات الفول السوداني:المساحة(بالأف الأفدنة)

والانتاج(بالأف الأطنان المترية[1])(ومتوسط الأنتاجية(بالكيلو جرام-فدان)للعام 2014-2015

موقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
القطاع المروى			
الجزيرة والمناقل	195	166	850
الرهد	29	31	1069
حلفا الجديدة	58	87	1500
السوكى	3	2	700
مجموع المروى	285	286	1004
القطاع المطرى التقليدى			
النيل الابيض	70	28	400
القضارف	70	17	243
شمال كردفان	816	147	180
جنوب كردفان	580	162	280
غرب كردفان	850	263	310
شمال دارفور	475	76	160
غرب دارفور	248	95	333
جنوب دارفور	1020	444	435
وسط دارفور	171	77	450
شرق دار فور	577	276	478
جملة المطرى	4913	1585	323
جملة السودان	5189	1871	360

المصدر : وزارة الزراعة والري الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

[1]المصدرالسابق ،ص17

[1]المصدرالسابق ،ص17

جدول(26) احصاءات الفول السوداني:المساحة(بالأف الأفدنة)

والانتاج(بالأف الأطنان المترية) ومتوسط الأنتاجية(بالكيلوجرام -فدان)للعام2015-2016

موقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
القطاع المروى			
الجزيرة	220	192	875
الرهد	36	41	1125
حلفا الجديدة	58	99	1710
السوكى	2	2	850
مجموع المروى	316	334	1057
القطاع المروى التقليدى			
النيل الأبيض	28	4	135
النيل الازرق	(000)	(000)	(000)
سنار	(000)	(000)	(000)
القضارف	11	3	224
شمال كردفان	77	10	135
جنوب كردفان	180	41	225
غرب كردفان	910	164	180
شمال دارفور	270	26	95
جنوب دارفور	700	220	315
غرب دارفور	186	50	270
وسط دارفور	80	22	270
شرق دارفور	730	168	230
جملة المطرى	3172	708	223
جملة السودان	3488	1042	299

المصدر : وزارة الزراعة والري الادارة العامة للتخطيطوالاقتصاد الزراعي

جدول رقم(27) احصاءات الفول السوداني:المساحة(بالأف الأفدنة)

والانتاج(بالأف الأطنان المترية) ومتوسط الأنتاجية(بالكيلو جرام-فدان)للعام2016-2017[1]

موقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
القطاع المروى			
الجزيرة والمناقل	170	137	805
سنار	2	1	500
الرهد	30	31	1026
حلفا الجديدة	55	73	1327
مجموع المروى	257	242	942
القطاع المطرى التقليدى			
النيل الأبيض	47	25	340
القضارف	25	5	203
شمال كردفان	146	22	151
جنوب كردفان	112	26	256
غرب كردفان	1067	288	270
شمال دارفور	300	46	150
جنوب دارفور	1530	482	315
غرب دارفور	626	305	488
وسط دار فور	261	98	375
شرق دار فور	1114	284	255
جملة المطرى	5255	1584	301
جملة السودان	5512	1826	331

المصدر : وزارة الزراعة والريالادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

جدول رقم(28) احصاءات السمسم:المساحة(بالأف الأفدنة)
والانتاج(بالأفالأطنان المترية) ومتوسط الأنتاجية(بالكيلو جرام-فدان)
للعام2014-2-2-2015[1]

[1]المصدرالسابق ،ص18

موقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
القطاع المطرى الآلى			
سنار	535	78	135
كسلا	1118	145	130
القضارف	200	27	135
جنوب كردفان	512	46	90
النيل الازرق	300	40	135
النيل الابيض	302	41	135
جملة الآلى	2967	377	127
القطاع المطرى التقليدى			
النيل الابيض	305	41	135
الجزيرة والمناقل	8	0	60
سنار	232	26	135
شمال كردفان	1533	138	90
جنوب ركردفان	712	80	112
غرب كردفان	145	13	90
شمال دارفور	85	5	60
جنوب دارفور	112	13	177
غرب دارفور	71	11	155
شرق دارفور	94	8	85
وسط دارفور	66	9	135
جملة القطاع التقليدى	3363	344	102
جملة السودان	6330	721	114

المصدر : وزارة الزراعة والري الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

جدول رقم(29) احصاءات السمسم:المساحة(بالأف الأفدنة)
والانتاج(بالأفالأطنان المترية) ومتوسط الأنتاجية(بالكيلو جرام-فدان)
للعام2015-2016[1]

موقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
القطاع المطرى الآلى			
سنار	235	39	167
القضارف	687	62	90
كسلا	1	(000)	(000)
جنوب كردفان	360	32	90
النيل الازرق	195	31	158
النيل الابيض	143	13	990
جملة الآلى	1621	177	109
القطاع المطرى التقليدى			
النيل الابيض	158	7	45
النيل الازرق	73	12	158
سنار	60	10	167
شمال كردفان	810	52	56
جنوب كردفان	240	28	115
غرب كردفان	119	10	85
شمال دارفور	36	2	60
جنوب دارفور	100	13	125
غرب دارفور	115	9	75
شرق دارفور	90	6	70
وسط دارفور	31	3	85
جملة القطاع التقليدى	1832	52	83
جملة السودان	3432	329	95

المصدر :وزارة الزراعة والري الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

[1]المصدرالسابق ،ص18
[1]المصدرالسابق ،ص19

جدول رقم(30) احصاءات السمسم:المساحة(بالأف الأفدنة)
والانتاج(بالأفالأطنان المترية) ومتوسط الأنتاجية(بالكيلو جرام -فدان)
للعام2016 - 2017[1]

موقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
القطاع المطرى الآلى			
سنار	660	89	135
القضارف	515	77	149
كسلا	120	16	135
جنوب كردفان	217	21	94
النيل الابيض	252	33	132
جملة الآلى	1764	236	112
القطاع المطرى التقليدى			
النيل الأبيض	206	21	103
النيل الازرق	235	34	145
الجزيرة والمناقل	10	1	100
شمال كردفان	1653	104	63
غرب كردفان	250	13	52
جنوب كردفان	196	19	99
شمال دارفور	75	8	12
جنوب دارفور	291	26	90
غرب دارفور	193	35	180
شرق دارفور	45	3	53
وسط دارفور	165	25	150
جملة القطاع التقليدى	3319	289	87
جملة السودان	5083	525	103

المصدر : وزارة الزراعة والري الادارة العامة للتخطيط الاقتصاد الزراعي

[1]المصدرالسابق ،ص 20

جدول رقم(31) احصاءات الذرة:المساحة(بالألف الأفدنة)والانتاج(بالألف الأطنان المترية)
ومتوسط الأنتاجية(بالكيلو جرام -فدان)للعام2014 -2015[1]

موقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
القطاع المروى			
الشمالية	6	7	1150
نهر النيل	53	58	1100
النيل الابيض	124	112	900
الجزيرة	469	375	800
الرهد	82	70	900
السوكى	35	25	700
حلفا الجديدة	78	70	1000
القاش	100	100	1000
طوكر	48	30	630
سنار	65	46	708
شمال كردفان	2	1	500
جملة المروى	1062	894	842
القطاع المطرى الآلى			
كسلا	1170	369	315
القضارف	6314	1470	233
النيل الازرق	657	185	262
سنار	2222	649	292
النيل الأبيض	1033	404	391
جنوب كردفان	1992	480	241
شمال كردفان	10	3	300
غرب كردفان	10	3	300
جملة المطرى الآلى	13408	3563	266
القطاع المطرى التقليدى			
الخرطوم	198	48	240
الجزيرة	1000	234	234
النيل الازرق	201	54	267
سنار	844	245	290
النيل الابيض	388	93	240
البحر الأحمر	10	1	90
نهر النيل	241	108	450
شمال كردفان	589	92	157
جنوب كردفان	189	46	143
غرب كردفان	690	93	135
شمال دارفور	296	59	200
جنوب دارفور	849	229	270
غرب دارفور	426	163	383
وسط دارفور	386	208	540
شرق دارفور	167	39	234
جملة القطاع التقليدى	6474	1712	264
جملة السودان	20944	6169	259

المصدر : وزارة الزراعة والري الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

[1] المصدرالسابق ،ص21

جدول رقم(31) احصاءات الذرة:المساحة(بالألف الأفدنة)

والانتاج(بالألفالأطنان المترية) ومتوسط الأنتاجية(بالكيلو جرام-فدان)

للعام2015-2016[1]

موقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
القطاع المروى			
الشمالية	2	2	860
نهر النيل	20	14	720
النيل الأبيض	94	61	650
الجزيرة	382	325	850
الرهد	90	89	990
السوكى	33	30	900
حلفا الجديدة	70	63	900
القاش	35	14	400
طوكر	5	3	630
سنار	74	47	635
شمال كردفان	2	1	560
جملة المروى	807	649	8220
القطاع المطرى الآلى			
كسلا	27	1	32
القضارف	2961	352	119
النيل الازرق	961	288	300
سنار	1563	357	228
النيل الابيض	610	95	156
جنوب كردفان	1619	310	191
شمال كردفان	(000)	(000)	(000)
جملة المطرى الآلى	7741	1403	181
القطاع المطرى التقليدى			
الجزيرة	4	1	135
النيل الازرق	205	63	307
سنار	280	64	230
النيل الأبيض	119	5	45
كسلا	3	0	40
البحر الاحمر	18	1	75
نهر النيل	17	5	270
شمال كردفان	405	37	91
غرب كردفان	480	65	135
جنوب كردفان	721	183	253
شمال دارفور	144	17	120
جنوب دارفور	600	108	180
غرب دارفور	206	56	270
وسط دارفور	180	29	160
شرق دارفور	444	58	130
جملة القطاع التقليدى	3826	692	181
جملة السودان	12374	2744	222

[1]المصدرالسابق ،ص22

جدول رقم(32) احصاءات الذرة:المساحة(بالألف الأفدنة)

والانتاج(بالألف الأطنان المترية) ومتوسط الأنتاجية(بالكيلو جرام-فدان)

للعام 2016 -2017[1]

موقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
القطاع المروي			
الشمالية	4	3	810
نهر النيل	14	11	810
النيل الابيض	97	81	883
الجزيرة	362	290	800
الرهد	85	72	955
السوكي	31	34	1100
حلفا الجديدة	82	81	988
القاش	70	57	810
ظوكر	24	17	720
كسلا	8	6	800
سنار	61	43	700
شمال كردفان	9	1	125
جملة المروي	846	696	823
القطاع المطري الالي			
كسلا	1440	324	225
القضارف	6203	205	303
النيل الازرق	1303	415	318
سنار	1769	531	300
النيل الابيض	1481	347	234
جنوب	998	216	216
شمال كردفان	54	31	241
وغرب كردفان	233	24	109
جملة المطري الالي	13484	3675	287
القطاع المطري التقليدي			
الخرطوم	130	12	90
الجزيرة	908	227	250
النيل الازرق	210	56	279
سنار	503	139	276
النيل الابيض	392	64	152
كسلا	320	80	250
البحر الاحمر	6	3	500
نهر النيل	57	23	405
شمال كردفان	925	116	125
غرب كردفان	193	43	225
جنوي كردفان	301	85	281
شمال دارفور	175	53	300
جنوب دارفور	1457	437	300
غرب دارفور	609	243	400
وسط دارفور	339	130	383
شرق دارفور	1595	159	100
جملة القطاع التقليدي	8111	1870	225
جملة السودان	21804	6466	296

المصدر : وزارة الزراعة والري

[1]المصدرالسابق ،ص23

جدول رقم(33) احصاءات الدخن:المساحة(بالألف الأفدنة)

والانتاج(بالألف الأطنان المترية) ومتوسط الأنتاجية(بالكيلو جرام-فدان)للعام 2015 -2016[1]

موقع الاتتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
القطاع المروى			
البحر الاحمر	50	13	250
جملة المروى	50	13	250
القطاع المطربالآلى			
القضارف	108	8	75
سنار	77	13	169
النيل الازرق	71	12	168
االنيل الابيض	36	2	50
جنوب كردفان	68	7	109
جملة المطرى الالى	360	42	116
القطاع المطربالتقليدى			
سنار	38	8	223
النيل الازرق	30	5	165
النيل الابيض	9	0	50
شمال كردفان	944	36	38
جنوب كردفان	126	14	111
غرب كردفان	780	90	115
شمال دارفور	158	11	70
جنوب دارفور	660	89	135
غرب دارفور	414	114	275
شرق دارفور	300	23	75
وسط دارفور	189	41	215
جملة التقليدى	3648	431	118
جملة السودان	4058	486	120

المصدر : وزارة الزراعة والري

جدول رقم(34) احصاءات الدخن:المساحة(بالألف الأفدنة)

والانتاج(بالألف الأطنان المترية) ومتوسط الأنتاجية(بالكيلو جرام-فدان)للعام 2014 -2015[1]

موقع الاتتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
القطاع المروى			
البحر الاحمر	18	7	389
جملة المروى	18	7	389
القطاع المطرى الالى			
القضارف	268	48	179
سنار	145	31	200
النيل الازرق	39	6	160
النيل الابيض	127	29	227
جنوب كردفان	14	2	140
جملة المطرى الالى	602	116	193
القطاع المطرى التقليدى			
البحر الاحمر	20	3	150
سنار	46	9	200
النيل الازرق	6	1	160
كسلا	3	1	240
الجزيرة	8	1	200
النيل الابيض	80	18	227
شمال كردفان	2175	247	114
جنوب كردفان	140	28	200
غرب كردفان	1250	150	120
شمال دارفور	1295	155	120
جنوب دارفور	1031	139	135
غرب دارفور	497	170	342
شرق دارفور	302	54	180
وسط دارفور	405	146	360
جملة التقليدى	7258	1122	155
جملة السودان	7878	1245	158

المصدر : وزارة الزراعة والري

[1]المصدرالسابق ،ص 24

[1]المصدرالسابق ،ص25

جدول رقم(35) احصاءات الدخن:المساحة(بالألف الأفدنة)

والانتاج(بالألف الأطنان المترية) ومتوسط الأنتاجية(بالكيلو جرام-فدان)للعام 2016-2017[1]

موقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
القطاع المروى			
البحر الاحمر	14	7	500
جملة المروى	14	7	500
القطاع المطربالالى			
القضارف	209	33	60
سنار	270	55	203
النيل الأزرق	99	12	118
النيل الأبيض	129	19	150
جنوب كردفان	18	3	146
جملة المطرى الالى	701	121	173
القطاع المطربالتقليدى			
البحر الاحمر	10	1	95
كسلا	42	8	180
الجزيرة	8	1	130
النيل الابيض	60	6	88
شمال كردفان	1453	160	110
جنوب كردفان	82	9	108
غرب كردفان	1142	160	140
شمال دار فور	925	278	300
جنوب دار فور	1093	306	280
غرب دارفور	764	267	350
شرق دار فور	400	24	60
وسط دارفور	450	108	350
جملة المطربالتقليدى	6459	1328	206
جملة السودان	7160	1449	203

المصدر : وزارة الزراعة والري

جدول رقم(36) احصاءات الدخن:المساحة(بالألف الأفدنة)

والانتاج(بالألف الأطنان المترية) ومتوسط الأنتاجية(بالكيلو جرام-فدان)للعام 2014-2015

موقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
القطاع المروى			
الجزيرة	300	270	900
النيل الابيض	41	37	900
حلفا الجديدة	41	37	902
نهر النيل	38	30	800
الشمالية	96	86	900
الخرطوم	8	6	750
جملة المروى	524	467	891
القطاع المطرى التقليدى			
جنوب دارفور	4	2	500
غرب دارفور	7	4	571
جملة المطرى التقليدى	11	6	545
جملة السودان	535	473	884

المصدر :وزارة الزراعة والري

[1]المصدرالسابق ،ص26

جدول رقم(37) احصاءات الدخن:المساحة(بالألف الأفدنة)
والانتاج(بالألف الأطنان المترية) ومتوسط الأنتاجية(بالكيلو جرام-فدان)
للعام 2015-2016[1]

موقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
القطاع المروى			
الجزيرة	315	284	900
حلفا الجديدة	49	44	900
نهر النيل	38	32	850
الشمالية	100	90	900
الرهد	1	1	700
جملة المروى	503	451	897
القطاع المطرى التقليدى			
جنوب دارفور	4	2	450
غرب دارفور	5	3	550
جملة المطرى التقليدى	9	5	556
جملة السودان	512	456	891

جدول رقم(39) احصاءات الدخن:المساحة(بالألف الأفدنة)
والانتاج(بالألف الأطنان المترية) ومتوسط الأنتاجية(بالكيلو جرام-فدان)
للعام2016-2017

موقع الانتاج	المساحة	الانتاج	الانتاجية
القطاع المروى			
الجزيرة	375	337	900
حلفا الجديدة	50	50	100
الشمالية	73	117	1600
الرهد	3	2	700
سنار	6	5	800
جملة المروى	507	511	1008
القطاع المطرى التقليدى			
جنوب دارفور	4	2	600
غرب دارفور	5	3	550
جملة المطى التقليدى	9	5	556
جملة السودان	512	516	1000

المصدر : وزارة الزراعة والري

[1]المصدرالسابق ،ص27

جدول رقم (40) تقديرات اعداد الثروة الحيوانية بالولايات للعام 2014[1]:

الولاية	الابقار	الضان	الماعز	الابل	جملة الماشية
الخرطوم	247566	450387	655106	6709	135967
الجزيرة	2539063	251868	2177784	125071	7358787
النيل الابيض	3577634	2596348	2598291	35940	8808213
النيل الازرق	2062045	3974003	460345	14376	6510769
سنار	16182	1398840	1664323	118362	4799772
كسلا	863463	2055884	1699734	699153	5318234
القضارف	1062723	2172455	1075613	346941	4657732
البحر الاحمر	138879	423894	730354	290395	1583522
الشمالية	256624	996150	116876	49837	2471177
شمال كردفان	754775	1404138	2637465	920064	8416442
غرب كردفان	3381392	2151684	2358204	622752	10610947
جنوب كردفان	4416943	2151684	2109972	247267	8925867
شمال دار فور	703450	3825640	2943550	535479	8072109
جنوب دار فور	2374522	2151684	1679289	88820	6294315
شرق دارفور	1942791	1757209	1373964	72671	5146634
وسط دارفور	1865804	1793070	2010679	195034	5864587
غربدار فور	2282440	2183561	2460600	238162	7164763
نهر النيل	102649	1049137	1226110	115960	2423863
الجملة	3019100	39846000	31029000	4792000	105858000

المصدر : وزارة الثروة الحيوانيه مركز المعلومات

جدول رقم (41) تقديرات اعداد الثروة الحيوانية بالولايات للعام 2015[1]

الولاية	الابقار	الضان	الماعز	الابل	جملة الماشية
الخرطوم	249083	454501	659286	6733	1369603
الجزيرة	2554622	2539860	2191681	12555	7411678
النيل الابيض	3599556	2620065	2614871	36068	8870561
النيل الازرق	2074633	4010306	462382	14427	6562796
سنار	1628154	1411628	1684943	118782	4833507
نهرالنيل	103274	1058721	1233934	116378	2512311
الشمالية	258596	1005250	1176024	50014	2489484
كسلا	858754	2074665	1710500	701633	5355632
القضارف	1059235	2192301	1082477	348172	4692184
البحر الاحمر	31730	427766	735015	291425	1593936
شمال كردفان	759400	4141630	2654295	923328	8478653
غرب كردفان	3402112	4282365	2373252	629979	10887708
جنوب كردفان	4444009	2171340	2123436	248144	8968779
شمال دارفور	707761	3860588	9263333	569006	8132288
جنوب دارفور	2389072	2171340	1690005	69235	6339552
شرق دارفور	1954696	1773261	1382732	72928	5183617
وسط دارفور	1877237	1809450	2023510	195726	5905923
غرب دارفور	2296446	2203508	2476301	239007	7215242
الجملة	30376000	40210000	31227000	4809000	106622000

المصدر : وزارة الثروة الحيوانيه مركز المعلومات

[1]المصدرالسابق ،ص28
[1]المصدرالسابق ،32

تقديرات اعداد الثروة الحيوانية بالولايات للعام 2016

الولاية	الابقار	الضان	الماعز	الابل	جملة الماشية
الخرطوم	251882	459045	664649	6762	1381638
الجزيرة	2576151	2565253	2209508	126063	7476975
النيل الابيض	3624892	2646261	2636141	36225	8948518
النيل الازرق	2002165	4050399	467050	14490	6624105
سنار	1641875	1425740	1688567	119301	4875484
نهرالنيل	104149	1069305	1243971	116886	2534311
الشمالية	266372	1013500	1185590	50232	2511494
كسلا	876035	2095406	1724494	704697	5400673
القضارف	1078246	2214218	1091281	349692	4733438
البحر الاحمر	140907	432043	740994	292698	1606641
شمال كردفان	76580	4183036	2675885	927360	8552081
غرب كردفان	3430784	4325178	2392556	632730	10781248
جنوب كردفان	4481462	2193048	2140708	249228	9064446
شمال دارفور	713726	3899184	2986429	634233	8203571
جنوب دارفور	2409207	2193048	1703752	89524	6395531
شرق دارفور	1971169	1790989	1393979	73247	5229384
وسط دارفور	1893058	1827540	2039969	196581	5957147
غرب دارفور	2315779	2225538	2496443	240051	7277811
الجملة	30623000	40612000	31481000	4830000	107555000

المصدر : وزارة الثروة الحيوانيه مركز المعلومات

جدول رقم (42) انتاج الصمغ العربى(بالقنطار) للاعوام2013-2016

العام	المشتريات			
المحصول	2013	2014	2015	2016
صمغ الهشاب	751.311	409.680	397.236	585283
صمغ الطلح	890.971	478.080	425.206	1315040
صمغ اللبان	48.817	36.228	40.741	52300
صمغ كاكموت	18.174	18.640	14.522	19800
المجموع	1.709273	942.628	859.705	1972423

المصدر : وزارة الثروة الحيوانيه مركز المعلومات

المبحث الثاني
الإنتاج والإنتاجية

الهيكل الاقتصادي:

الناتج المحلي الاجمالي:

يعتبر اهم مؤشرات لقياس النشاط الاقتصادي والذي تبنى عليه السياسات والبرامج والخطط الاقتصادية لزيادة وتطور نمو الاقتصاد.وهو قيمة اجمالي السلع والخدمات المنتجةخلال عام في الدولة ويشمل القطاع (الزراعي- الصناعي- الخدمي).

خلال العام 2006 بلغت تقديرات الناتج المحليالاجمالي بالسعار الثابتة(8.7%) حيث بغلت نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي (4.24%) بنسبة مساهمة في النتاج المحلي الاجمالي تقدر بحوالي (38.9%) ، بينماارتفعت تقديرات الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ضئيلة للعام 2007وصلت الي(8.0%)،ونسبة تغير(1.9%)، وانخفضت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي للعام 2007 عن نظيرتها في العام2006 حيث بلغت نسبة المساهمة للعام 2007(36.0[1]).(%

جدول رقم (52) الجدول ادناه يوضح الناتج المحلي الاجمالى ونسب التغير في الناتج المحلي الاجمالي ونسب المساهمة لعامي (2006-2007)

البيان	2006			2007		
	تقديرات الناتج المحلي الاجمالي بالاسعارالثابتة	نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي	تقديرات الناتج المحلي الاجمالي بالاسعارالثابتة	نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي
القطاع الزراعي	7.8	4.24%	38.9%	8.0	1.9%	36.0%
القطاع المروى	2.29	16.6	11.4	2.27	2.5	10.7
القطاع المطربالالي	0.27	-.-	1.3	0.21	23.8-	0.9
القطاع المطرى التقليدى	1.7	3.8	5.3	1.14	6.2	5.1
الثروة الحيوانية	3.70	4.-	18.4	3.76	1.5	16.9
غابات واخرى	0.50	4.0	2.5	0.52	3.0	2.3

المصدر تقديرات وزارة المالية واالاقتصاد الوطني

الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي:-

خلال الاعوام 2016/2006بلغ الناتج المحلي الاجمالي

(683)(583)(475,8)(295)(243)(187)(126,2)(135)(125)علي التوالي بمعدلات نمو(7,5 (10,40)(8,8)(4,11)(4,0)(6,4)(15,1-)(2,1)(5علي التوالي،وبلغت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي للاعوام 2008\2016م

(36,8)(36,8)(32,5)(34,8)(33,14)(34,64)(31,6)(32,2)(31,4).[1]

[1]وزارة المالية والتخطيطالاقتصادي ، العرض الاقتصادي ، ص 42 - 43
[1]المصدر السابق ، ص44

جدول رقم(53) الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي

(الناتج المحلي الاجالي بالاسعار الجارية)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو	نسبة المساهمة فى الناتج المحلي الاجمالي
2008	125	7.5	36.8
2009	135	5	36.8
2010	126.2	2.1	32.5
2011	187	15.1-	34.8
2012	243.4	6.4	33.14
2013	295	4.0	34.64
2014	475.8	4.11	31.6
2015	583	8.8	32.2
2016	683.3	10.40	31.4

جدول رقم()

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء

جدولرقم(55) اهم الصادرات خلال عامي[1] 2015-2016

السلع	2015م		2016م		معدل التغير%
	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة	
الثروة الحيوانية	908.6	22.9	762.9	24.7	(16.0)
القطن	39.4	28.7	80	2.6	103.0
الصمغ العربي	111.7	3.5	98.3	3.2	(12.0)
السمسم	435.5	14.3	379.3	12.3	(16.4)

المصدر:بنك السودان المركزي

جدول رقم (56) مساحة وانتاج الفاكهة خلال الاعوام 2006-2009

العام	2006\2007		2007\2008		2008\2009		2009\2010	
المحصول	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
المانجو	67.8	611	68	632	68.2	651	68.5	616.5
الموز	43	516	45	540	47.2	651.6	52	624
الليمون	30	210	32	224	34	233	36	216
القريب فروت	24.5	147	26	156	27.5	165	29	174
البرتقال	23	115	24	120	24.9	124.8	25.8	124
التمور	83	332	84	336	84.8	339.3	85.5	422
الجوافة	16.5	115.5	17	119	17.5	122.5	18	126
أخري	3	9	3.2	9.6	3.5	9.7	3.6	10.8
الاجمالي	290.8	2055.5	299	2136.6	307.6	2206.9	318.4	2313.3
معدل النمو	1.3%	1.4%	2.9%	3.9%	2.8	3.3%	3.5%	4.8%

[1] المصدر السابق، ص 165

انتاج الفاكهه:-

- تشمل سبع اانواع من الفاكهه (انظر الجدول رقم 8-2) بالاضافة الي اخري والتي تشمل محاصيل اليوسفي والباباى[1].
- حقق الموسم 2009-2010انتاج كل من الفواكه 2313.3 ألف طن من مساحةكلية318.4 الف فدان بانتاجية تقريبية للمحاصيل 7265 كجم\للفدان.
- سجل االموسم الزراعي 2008\2009انتاج كلي للفواكه بلغ 2206.9 ألفطنفي مساحة كلية 307.6 الف فدان.
- من خلال المواسم الزراعية من 2006\م2007-2009\2010م كان هنالك نموتصاعدي في المساحة الكلية للفواكه من 1.3%الى 3.5%محققة بذلك متوسط انتاج كلي للفترة اعلاه 2177.975 الف طن.

جدولرقم(57) ساحة وانتاج الفاكهة خلال الاعوام 2009-2013

البيان	2009		2010		2011		2012		2013	
المانجو	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
المانجو	68,5	651	68,5	616.5	70	630	70.6	635.4	71.2	640.8
الموز	47,2	561	52	624	40	850	68.5	822	75	900
الليمون	34	233,3	26	216	40	240	42.12	2552.7	44	264
القريت فروت	27,5	165	29	174	32	196	33.6	201.6	35.3	211.8
البرتقال	24,9	124,5	25,8	126	27.6	131	37	185	29.4	147
الجوافة	17.54	122.5	18	126	19	131	19.5	136.5	20	140
التمور	84.8	339.3	85.5	422	86.7	433.5	87.2	436	87.7	438.5

المصدر:الادارة العامة للتخطيط الاقتصادي الزراعي- ادارة البساتين

جدول رقم(58) مساحة وانتاج الفواكهة خلال الاعوام 2014\2015

العام	2014		2015	
البيان	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
المانجو	72.05	641.6	135.7	641.6
الموز	84	909	209	909
الليمون	48	268	183.4	268
البرتقال	32.9	150	181.8	150
القريب فروت	39.5	216.8	143.3	216.8
التمور	88.8	439	455.2	439
الجوافة	22.5	142.5	22.5	142.5

المصدر:الادارةالعامة للتخطيط الاقتصادي الزراعي- ادارة البساتين

[1]المصدر السابق ، ص 154

الخضر: -

تشمل تسع انواع من الخضر (انظر الجدول رقم)بالاضافه الي اخري والتي تشمل محاصيل الفلفلية،والفاصوليا الخضراء ،والبسله،الجزر ،البنجر،الخيار،الشمام،القاليا،الكروم،القرنبيط والخس وتزرع في ولاية الخرطوم بصورة رئيسية وبعضها يزرع في ولايتي نهر النيل والجزيرة[1].

- خلال عام 2009بلغت المساحة الكلية المزروعة بالخضر 528.5 ألف فدان بزيادة قدرها 29.2الف فدان في موسم 2008فيمساحة 499.3الف فدان محققا زيادة في معدل نمو المساحة الكلية ب5.84وقد حقق الانتاج الكلي من جميع الخضر المزروعة حوالي 3244.4 ألف طن عام 2009 محققا بذلك زيادة في الانتاج مقدارها 227.6الف طن عن موسم 2008 والذي حقق انتاج بلغ 3016.8الف طن اي بمعدل زيادة في نمو الانتاج 7.5.%
- خلال المواسم الزراعية2006 و2007و2008و2009 نمت المساحات المزروعة بالخضر 4.2%3.9%و3.8و5.8%علي التوالي وهي معدلات نمو متارجحة في المساحة بالزيادة والنقصان بمتوسط كلي للنمو 4,4% وخلال نفس المواسم الزاعية نما الانتاج بمعدلات متناقصة 12.4%و4.14%3.77% حتي عام 2008علي التوالي ليرتفع النمو في عام2009 الي 7,5%،ويرجع تدتني الانتاج في الخضر اليتدني تكلفة الانتاج نتيجة ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج وعدم توفير التقاوى المحسنه.

جدولرقم(59) مساحة و انتاج الخضر خلال الفترة

2006-2009(المساحةألف فدان)الانتاج(ألف طن)

العام / المحصول	2006		2007		2008		2009	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
البصل	112.6	900.8	115	920	117.3	938.4	128	1024
الطماطم	68.3	409.8	72	432	76.3	453	80	480
البامية	45	220	47	235	48.4	249	49.8	252
الباذنجان	8.8	70.4	9	72	9.2	75.6	9.4	75.2
البطاطس	37	263.9	39	273	41	284	43	301
القرعيات	78	546	81	567	84.2	589	88	616
التوابل	72	144	73	146	73.7	148.5	74.5	149
الورقيات	11	55	13	65	15	66.3	17.2	68.8
البامبى	17	119	19	133	21	147	32	216
اخرى	12.5	62.5	12.8	64	13.2	66	15.6	62.4
الاجمالي	462.2	2791.4	480.8	2907	499.3	3016.8	528.5	3244.4
معدل النمو11	-	12.4%	3.9%	4.14%	3.84%	3.77%	5.84%	7.5%

المصدر وزارة الزراعة و الغابات - ادارة القطاع البستاني[1]

[1]المصدر السابق ، ص 134
[1]المصدر السابق ، ص 135

جدول(60) **مساحة و انتاج الخضرخلال الفترة**

(2010-2016)(المساحة(ألف فدان)الانتاج(ألف طن[1])

العـام المحصول	2010		2011		2012		2013	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
البصل	115	920	117.3	9384	165.6	1324.8	180,4	1443.2
الطماطم	72	432	96	76.3	92.6	555,6	97.2	583.2
البامية	47	235	48.4	249	54	270	55.4	277
الباذنجان	9	72	9.2	75.6	10	80	10.2	81.6
البطاطس	39	273	41	284	51.2	358.4	54.6	382.2
البامبى	19	133	21	147	29	204	31	217
الاجمالي	301	2065	332.9	10215.9	402.4	2792	428.8	2984.2

المصدر وزارة الزراعة والغابات – ادارة القطاع البستاني

انتاج الفاكهه:-

- تشمل سبع االنواع من الفاكهه (انظر الجدول رقم 8-2) بالاضافة الي اخريوالتي تشمل محاصيل اليوسفي والباباى.
- حقق الموسم 2009-2010انتاج كل من الفواكه 2313.3 ألف طن من مساحةكلية318.4 الف فدانبانتاجية تقريبيةللمحاصيل 7265 كجم\للفدان.
- سجل االموسم الزراعي 2008\2009انتاج كلي للفواكه بلغ 2206.9 ألفطنفي مساحة كلية 307.6 الف فدان.
- من خلال المواسم الزراعية من 2006\م2007-2009\2010م كان هنالك نموتصاعدي في المساحة الكلية للفواكه من 1.3%الى 3.5%محققة بذلك متوسط انتاج كليللفترة اعلاه 2177.975 الف طن.

المشاكلوالمعوقات:-

- ضعف الميزانية المرصودة في التسيير.
- عدم الاستجابة الفورية من قبل منتجي البيانات.

القطاع الزراعي:-

السياسةالزراعية

1/ سياسة زيادة الانتاج والانتاجية: -

اعلنت الدولة حزمة من السياسات والموجهات والسياسات الزراعية تاكيدا لاستمرار دعم القطاع الزراعي وتحفيزا للمنتجين ومن هذه الموجهات:-

- تحويل القطاع الزراعي من قطاع اعاشي الي قطاع قطاع ديناميكي قادر عليالنمو المستدام بنسبة عالية.
- زيادة الانتاج والانتاجية بالتركيز على مشروعات الربنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي.
- تحقيق الأمن الاقتصادي.

[1]المصدر السابق ، ص 122

- تشجيع الاستثمار والشركات الذكية مع القطاع الخاص المحلي والاجنبي في القطاع الزراعي في مجالات الانتاج والتسويق الصادر.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمارفي التصنيع المحلي للمدخلات الزراعية (اسمدة – مبيدات – تقاوي – واليات زراعية.(
- تعميم الميكنة الزراعية في كل العمليات الزراعية خاصة الصادر بتوفير الالات عن طريق البنك لزراعي والجهات ذات الصلة وتقديم التسهيلات والتمويل للحصولعليها.
- الاستمرار في سياسة تشجيع زراعة القمح والقطن لزيادة نسبة الاكتفاءالذاتي وتقليل الواردات من القمح وزيادة حجم الصادر من القطن عن طريق تقديم الاسعار التشجيعية لمنتجي السلعتين.
- التوسع في زراعة المحاصيل الواعدة (الذرة الشامية – القوار – وفولالصويا.(
- التوسع في انتاج المحاصيل البستانية وز يادة صادرتها خاصة الموز والمانجو.
- توفير الاسناد الخدمي للقطاع الزرعي المروي المطري (خدمات الوقاية– الارشاد –المعلومات – التدريب –بناء القدرات.(
- الاهتمام بالبحوث الزراعية والراشاد الزراعي وتوطين التقانات وتطبيق الحزم التقنية الأكثر مواءمة للانتاج التجاري وتشمل الكثافة النباتية والأسمدة وتحضير الارض[1].
- السعي لرفع كفاءة الأداء بالمشاريع القائمة والعمل على تكامل الانتاج الزراعي والحيواني والتصنيع الزراعي.

2/ السياسة التمويلية:-

- الاهتمام بالتمويل الزراعي وزيادة راس مال البنك الزراعي لتوسيع مظلةالمستفيدين في القطاعين المروي والمطري وتشجيع البنوك التجارية للدخول في التمويلالزراعي.
- ربط التمويل باستعمال الحزم التقنية خاصة التسميد ومكافحة الحشائشوالتقاوي المحسنة.
- تجميع المزر اعين وتنظيمهم في جمعيات لاعمال سياسات ضمان المجموعةللتمويل ورفع الوعي في ثقافة الاستيراد.
- رفعالقدرات الماليةوالادارية لصندوق درء المخاطر الزراعية ودعم التامين الزراعي.

3/السياسة التسويقية:-

-العمل على خفض تكلفة الانتاج عن طريق كهربة المشاريع المروية وتجميعها.

-تفعيل دور جهاز المخزون الاستراتيجي فى المحافظة على استقرار اسعار المحاصيل الهامة مثل القمح ,الذرة,الدخن وبناء مخزون استراتيجي للبلاد من الحبوب.

-اعمال الحوافز للقطاع الخاص للاستثمار في زيادة الاوعية التخزينية وتحسين نوعيتها لتناسب كل المحاصيل الاستراتيجية وخدمات النقل المبرد والجاف.

-تاهيل الاسواق القائمة وانشاء بنية تحتية مساندة للتسويق وتطوير الاسواق للسلع الزراعية لتواكب متطلبات السوق الحديث.

[1]وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامةللتخطيط والاقتصاد الزراعي

-اعطاء اولية لانشاء الطرق الزراعية في مناطق الزراعة المطرية لتيسير حركة المنتجين خاصة صغارهم ولنقل المدخلات والمنتجات بين مناطق الانتاج والاستهلاك والاسواق الرئيسية[1].

-حمايةالحبوب الزيتية المنتجة محليا من هبوط الاسعار بصورة حادة من خلال استعمال أليةالجمارك.

-تعزيز قدرات اجهزة المعلومات والمعلوماتية بأحدث التقنيات العالمية لتصويب القرار الزراعي بتوفير المعلومات للمنتجين والباحثين ومتخذي القرار.

4/ القوانين واللوائح:-

استكمال اجازة وتفعيل القوانيين المجازة خاصة:-

-قانون التنمية الريفية والامن الغذائي والحد من الفقر.

-قانون الاجراءات الحمائية الخاصة.

-قانون الاراضي.أداء وزارة الثروة الحيوانية[1]:

جدول رقم(61) الصادرات

البيان		المنفذ لسنة 2014م	المنفذ لسنة 2015م	نسبة التنفيذ من المستهدف لسنة 2015م
المواشي الحية (بالرأس)	ضأن	4339955	5.459.205	102.8%
	أبقار	19459	45.825	196.4%
	ماعز	318738	445.842	178.2%
	أبل	152096	206.008	107.0%
	الجملة	5030293	6.156.880	106.0%
اللحوم (بالطن)	ضأن	2989	2337.66	14.5%
	أبقار	534	2168.1	15.6%
	ماعز	157	176.158	25.4%
	أبل	2	8.91	6.5%
	الجملة	3683	4690.9	15.2%
الجلود(قطعة)		10.826.244	8.445.526	67.5%

المصدر :وزارة الثروة الحيوانية والسمكيةوالمراعي - مركزالمعلومات

اهمالانجازات التي تحققت خلال العام 2015

قطاعلزراعة الري:

-الاهتمام بالسياسات الداعمة من اسعار تركيز واسعار تشجيعية وتوفيرمدخلات الانتاج مما انعكس ايجابا على الانتاجية العالية فى كل محاصيل الموسمالصيفي والشتوي[1].

-بدات الاستعدادت لزراعة القمح موسم 2015-2016 باعتباره عام الاساسلتحقيق خطة الاكتفاء الذاتي بالارادة السياسة القوية حيث تم التاكيد على الاتي :

1. اعلان سعر تشجيعي بمبلغ 400 جنيه للجوال سعة مائة كيلو جرام مع الالتزام بأن تقوم الدولة بشراء كل المحصول المنتج بواسطة البنك الزراعي.
2. الالتزام بتوفير المدخلات في الزمان والمكان المطلوبين.

-تم اعادة تاهيل محطات البحوث الزراعية كما تم توفير العربات للمسح الميداني و دعم مراكز البحوث بالاجهزة والمعدات بالاضافة الي توفير التقاوي المحسنة لكل المحاصيل.

[1]المصدر السابق
[1]المصدر السابق
[1] المصدر السابق

-في اطار برنامج النهضة لتطوير انتاج الفاكهة في السودان 2012-2018متم اعتماد مشروع البستنة وقد تم سداد 50% دعما للشتول مستهدفا تحسين الصادرات تماشيا مع البرنامج الخماسي.

-تم انتاج 3.4 مليون شتله من النخيل والمانجو والعنب وزراعة مساحة 37930 فدان من الفاكهة.

في مجال الثروةالحيوانية السمكية-:

في اطار سياسة زيادة الانتاج والانتاجية ودعم الصادر تم توفير التمويل لتاهيل عدد من المسالخ والمحاجر البيطرية وتوفير اللقاحات والامصال.

في مجال هيئة بحوث الثروة الحيوانية-:

تواصل الدعم بشراء الاجهزة المعملية والمعدات وتوفير معينات العملوصيانة وتاهيل المعامل البيطرية ،حيث بلغت نسبة التنفيذ100%لكل من مشروعات مكافحة الوبائيات وتوفير اللقاحات والامصال ، تأهيل معمل ضبط الجودة ،والمشروع القومي لنقل التقانة والارشاد البيطري،بينما بلغت مشاريع صندوق الثروة الحيوانية نسبة التنفيذ 19%،ومشاريع تأهيل وانشاء المحاجرالبيطرية 71%،والمشروع القومي لنثر بذور المراعي 29%.وهيئة البحوث الثروة الحيوانية47[1].%

جدولرقم(62) اعدادالثروة الحيوانية خلال الفترة 2006-2016

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الابقار	4099	41138	41426	41563	41761	29618	29840	30010	30240	30376	-
الضان	50390	50651	51067	51555	52079	39296	39483	39658	39690	40210	-
الماعز	42756	42938	43104	43270	43441	30837	30837	30984	31030	31227	-
الابل	4078	4238	4406	4521	4623	4751	4751	4773	4780	4809	-

المصدر :وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي- مركز المعلومات

جدولرقم(63) المنتجاتالحيوانية

العام	الجلود	البيض	لحوم دواجن	الاسماك	الالبان	اللحوم
2006	73.1	20	18	57	7235	1711
2007	73.6	31	27	56	7298	1725
2008	76.2	32	27	70	7360	1808
2009	78.8	32	28	70	7406	1841
2010	77.6	35	30	72	7471	1860
2011	52	38	40	72	4237	1472
2012	53	40	45	87	4318	1456
2013	53.5	45	55	89.13	4359	1466
2014	53.8	50	60	26	4391	1476
142015	51	80	150	30	4840	1480
2016	-	200.0	230.8	-	81.0	95.5

المصدر :وزارة الثروة الحيوانية والسمكية

السياسات الزراعية للاعوام 2015- 2019:-

اهم أهدافها:-

1/ زيادة الانتاج والانتاجية للمحاصيل الزرعية المختلفة.

[1]المصدرا لسابق

2/زيادة دخول المارعين.

1/ السياسات لزيادة الانتاج والانتاجية للمحاصيل الزراعية المختلفة: -

- زيادة الانفاق العام علي الزراعة من موارد الدولة.
- الاهتمام بتقديم الخدمات المساندة من البحوث والارشاد ووقايةالنباتات.
- التوسيع في تطوير السياسات الزراعية في كل العمليات الزراعية خاصةالحصاد.
- تطوير صناعة التقاوي.
- توفير مدخلات الانتاج للمنتجين بالجودة والاسعار المعقولة.
- تطوير الشركات الاستراتيجية.

2/ السياسات لزيادة دخول المزارعين: -

-تخفيض تكلفة الانتاج الزراعي.

-توسيع فرص التشغيل بالقطاع الزراعي.

-كهربة المشاريع الزرعية.

-ربط الانتاج بالتصنيع.

-تأهيل الأسواق القائمة وانشاء بنية تحتية مساندة للتسويق.

-حماية الانتاج الزراعي المحلي[1].

3/ السياسات لزيادة الصادرات: -

- تشجيع الانتاج من اجل الصادر.
- زيادة القدرة التنافسية للصادرات السودانية.

4/ السياسات لتحقيق الامن الغذائى:-

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية الرئيسية (خاصة القمح).
- الاهتمام بجهاز المخزون الاستراتيجي.
- توسيع نطاق التمويل الاصغر.

ثانيا:سياسات بنك السودان المركزي لعام 2016:

صدرت سياسات البنك المركزي لعام2016 متسقة مع موجهات واهداف البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي (2015-2019)وموجهات الموازنة العامة للدولة للعام 2016.

مرجعيات السياسات:-

تستند سياسات بنك السودان المركزي لعام 2016 علي المرجعيات التالية:

1/قانون بنك السودان المركزي.

2/قانون تنظيم العمل المصرفي.

3/قانون تنظيم التعامل بالنقد.

4/البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي (2015-2019).

[1]المصدر السابق

5/الاسترتيجية الخمسية لبنك السودان المركزي (2012-2016).

محاور السياسات:-

استنادا علي المرجعيات المزكورة اعلاه صدرت السياسات للعام 2016 وفقاللمحاور التالية:-

1- الاستقرار النقدي.

2- سعر صرف القطاع الخارجي.

3- استقطاب واستخدامات الموارد.

4- الاستقرار المالي والسلامة المصرفية.

5- نظم الدفع والتقنية المصرفية.

اهداف سياسات البنك المركزي لعام 2006كالاتي:-

1/استقرار الاسعار[1].

2/تحسين اداء ميزان المدفوعات بغرض تخفيض العجز الي الحدود العالمية الامنية والمستدامة.

3/تحقيق استقرار سعر الصرف.

4/تهيئةالبيئة المالية المناسبة بما يحقق الاستقرار المالي والكفاءة في عملية استقطاب وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاط لاقتصادي.

جدول رقم (4-49) حجم المساحة المزروعة في السودان (مليون فدان)[1]

الموسم	لزراعة المروية	لزراعة المطرية	جملة المساحة المزروعة
2006/2005	2.0	39.3	41.3
2007/2006	2.7	36	38.7
2008/2007	2.4	38.8	41.2
2009/2008	2.6	40.6	43.3
2010/2009	3.3	44.8	48.1
2011/2010	3.6	41.7	45.3
2012/2011	3.5	37.6	41.1
2103/2012	3.6	47.0	50.6
2014/2013	3.3	36.4	39.3
2015/2014	3.8	50.5	54.3
2016/2015	3.6	39.6	43.2

المصدر :التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

[1]المصدر السابق

[1] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي ، 2006 – 2016م

جدول رقم (4 – 50) تقديرات تعداد الثروة الحيوانية في السودان خلال الفترة (2006-2016) [1]
(ألف رأس)

النـوع / العـام	الأبقار	الضان	الماعز	الابل	المجموع
2006	40,994	50,390	42,756	4,078	138,218
2007	41,138	50,651	42,938	4,238	138,965
2008	41,426	51,067	43,104	4,406	140,003
2009	41,563	51,555	43,270	4,560	140,948
2010	41,761	52,079	43,441	4,623	141,904
2011	29,618	39,296	30,649	4,715	104,278
2012	29,840	39,483	30,837	4,751	104,911
2013	30,010	39,568	30,984	4,773	105,335
2014	30,191	39,846	31,029	4,792	105,858
2015	30,376	40,210	31,227	4,809	106,622
2016	30,632	40,612	31,481	4,830	107,555

المصدر :التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

جدول رقم (4 - 51) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (1) (مليون جنيه)

القطاع / الفترة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	نسبة المساهة%
2006	8.177	6.11	7.930	22.217	36.8
2007	8.03	7.34	6.84	22.21	36.2
2008	8.06	6.14	11.83	26.03	31.0
2009	8.6	7	12.4	28.0	30.8
2010	9.2	7.2	13	29.4	31.3
2011	7.8	7.15	12.05	27.0	28.9
2012	8.2982	5.527	13.2674	27.0927	30.6
2013	8.6301	6.1006	13.5526	28.2833	30.5
2014	8.2751	6.7194	14.0467	29.0411	28.5
2015	9.9	6.6	16.5	33.0	29.9
2016	10.4	6.8	17.4	34.6	30.1

المصدر :التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

جدول رقم (4 - 52)الإنتاج و الإنتاجية و المساحة المزروعة للقطن خلال الفترة 2006-2016م المساحة المزروعة (ألف فدان)الإنتاج(آلاف الأطنان المترية) الإنتاجية(طن/فدان)(1)

الموسم	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية
2006/2005	406.4	255	0.48
2007/2006	381	244	0.44
2008/2007	127.3	107	0.46
2009/2008	224.2	169	0.54
2010/2009	56	11.9	0.21
2011/2010	107	71	0.71
2012/2011	392	288	0.80
2013/2012	177	131	0.70
2014/2013	193	162	0.8
2015/2014	176	176	1.0
2016/2015	222	205	1.01

المصدر :التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

[1] المصدر السابق
[1] المصدر السابق
[1] المصدر السابق

جدول رقم (4 - 53) إنتاج الصمغ العربي في الفترة 2006-2016م [1]
الإنتاج (آلاف الأطنان المترية)

العام	إجمالي إنتاج الصمغ العربي	معدل التغير %
2006	11.9	_
2007	11.2	(5.9)
2008	19.8	76.8
2009	27.9	40.9
2010	24.5	(12.2)
2011	26.9	9.8
2012	30.4	13.0
2013	75.96	149.9
2014	41.83	(44.9)
2015	38.3	(8.4)
2016	87.7	129

المصدر :التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

يوضح الجدول رقم (4 - 54) إنتاج الذرة و القمح في الفترة 2006-2016[1]
االمساحة(آلاف الأفدنة)،الإنتاج(آلاف الأطنان المترية)،الإنتاجية (كجم/فدان)

المحصول / الموسم	الذرة			القمح		
الموسم	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	لإنتاجية
2006/2005	20,453	4,327	423	433	416	740
2007/2006	20,594	4,999	319	728	669	981
2008/2007	19,857	3,869	246	993	641	668
2009/2008	20,805	4,192	246	993	641	668
2010/2009	24,908	2,630	197	564	403	753
2011/2010	22,054	4,605	267	467	290	671
2012/2011	19,275	1,883	193	446	324	765
2013/2012	22,018	4,524	266	326	265	820
2014/2013	19,738	2,249	217	296	194	697
2015/2014	24,808	6,208	306	564	473	884
2016/2015	19,832	2,744	222	548	779	1,400

المصدر :التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

جدول رقم (4 - 55) إنتاج محصول السمسم في الفترة 2006-2016م.[1]
(المساحة المزروعة:آلاف الأفدنة) (الإنتاج:آلاف الأطنان المترية)(الإنتاجية:كجم/فدان)

الموسم	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية
2006/2005	5,311	400	91
2007/2006	3,378	242	91
2008/2007	4,416	350	99
2009/2008	3,973	318	107
2010/2009	4,573	248	82
2011/2010	4,226	363	103
2012/2011	4,018	187	96
2013/2012	6,141	562	109
2014/2013	2,848	205	107
2015/2014	7,764	721	114
2016/2015	5,757	329	95

المصدر :التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

[1] المصدر السابق
[1] المصدر السابق
[1] المصدر السابق

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

المبحث الاول:أجراءات الدراسةالميدانية

المبحث الثاني: تحليل البيانات وأختبار الفرضيات

المبحث الاول
أجراءات الدراسةالميدانية

أولاً :مجتمع وعينة الدراسة:-

يُقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التييسعى الباحثون أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة حيث يتمثلمجتمع الدراسة في عينة من وزارة الزراعة و الغابات ووزارة الزراعة ووزارة التخطيط الاستراتيجي، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها من بعض الأفراد بطريقة تتناسبوالمسميات الوظيفية حيث قام الباحثونون بتوزيع عدد (100(إستبانة على المستهدفين واستجابة (100)داً أي نسبة الإستبانة المُستردة بلغت (100%) وهذه النسبة العالية تؤدي إلى قبول نتائج الدراسة وبالتالي تعميمها على مجتمع الدراسة.

ثانيا :تصميم أداة البحث:-

مناجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة لدراسة) **تقييم تجربه التخطيط الاقتصادي بالتطبيق علي القطاع الزراعي في السودان(**والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة،وقد حاول الباحثونون في صياغة عبارات الاستبانة ومراعاة الحيادية الممكنةبالابتعاد عن المعاني التي يصعب فهمها أو يلتبس معناها.

وبناء "على ذلك تم تصميم استمارة الاستقصاء لتفي بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة والعينةالمختارة وبعدها تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية واشتملت على قسمين:

القسم الاول: للخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحثونون على تنوع عينة الدراسة من حيث شملها على الآتي:-

1- الافراد من مختلف الفئات الاعمار.
2- الافراد من مختلف التخصص العلمي.
3- الافراد من مختلف المؤهلالاكاديمي
4- الأفراد من مختلف الوظيفه
5- الافراد من مختلف سنواتالخبرة

القسم الثاني:يحتوى هذا القسم على عدد (17)عبارة، طُلب منأفراد عينة الدراسة أن يحددوا إستجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرتالخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (اوافق بشدة، اوافق، محايد ، لا اوافق، لا اوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الاربع.

جدول (134)مقياس ليكرت الخماسي المتدرج

العبـــارة	الرقم
وافق بشدةً	5
أوافق	4
محايد	3
لاأوافق	2
لاأوافق بشدة	1

المصدر: إعدادالباحث من بيانات الدراسة الميدانية2018 م.

الوسط الفرضي =مجموع الأوزان /عددها

=5+4+3+2+1 /5 = 3

والهدف من الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا زاد الوسط الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا قل عن الوسط الفرضي دل ذلك علىعدم موافقة المبحوثين على العبارة.

ثانياً : أداة الدراسة:-

إعتمد الباحثون على الاستبانة كأداة رئيسية لجمعالمعلومات من عينة الدراسة،حيث أن للاستبانة مزايا منها:

1- يمكن تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2- قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
3- سهولةوضع أسئلة الاستبانة وترسيم ألفاظها وعباراتها.
4- توفرالاستبانة وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.

ثالثاً : ثبات وصدق أداة الدراسة:-

1/ اختبارات صدق محتوى المقياس الظاهري:-

تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وصلاحية أسئلته من حيث الصياغة والوضوح والتي قد ترجع إما إلى اختلاف المعاني وفقا "لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى حيث قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة ومن مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية لتحليل مضامين عبارات المقاييس ولتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس ثم قبول وتعديل بعض العبارات، وبعد استعادة الاستبيانمن المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، فيما أشار العدد الآخر من المحكمين أن الاستبيان بشكله الحالي مستوفياً لشروط الدراسة.

2/ الثبات والصدق الذاتي:-

يقصد بثباتالاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروفمماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفر اد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها يكون الاختبارثابتاً تماماً .كما يعرف الثبات أيضاً بأنة مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي :

أ- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان- بروان.

ب- معادلة ألفا -كرونباخ.

ج- طريقة إعادةتطبيق الاختبار.

د- طريقة الصورالمتكافئة.

هـ- معادلةجوتمان.

أما الصدق فهومقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، وبحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح، وتم إيجاد معامل ألفا- كرونباخ .لكل المحاور التي يتضمنها هذا الاستبيان، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الإجراء:**جدول رقم (135) الثبات والصدق للمجموع الثلاث فرضيات**

البيان		الثبات	الصدق
عددالعبارات	28	.872	.933
عددالمحاور	4	.715	.845

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح من الجدولأعلاه أن الثبات (معامل ألفا كرونباخ) لعبارات الاستبيان بلغ 0.872 أي 87%والثبات لمحاور الدراسة بلغ 0.933 أي 93% وهذا يعني أن المقياس يعطي نفس النتائج إذاما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، والصدق لعبارات الدراسة0.933 ،ولمحاور الدراسة 0.845وهذا يعني صلاحية الاستبيان للقياس.

رابعاُ : الاساليب الاحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة و للتحقق من فرضياتها , تمإستخدام الاساليب الاحصائية الاتية:

1- الاشكال البيانية.

2- التوزيع التكرارى للاجابات.

3- النسب المئوية.

4- الوسيط.

5- اختبارمربع كاى لدلالةالفروق بين الاجابات

6- الانحراف المعياري(Standard Deviation) ، وفي العادة يتم اختصار اسمه على النحو التالي : (SD)أو(S) ،كما يرمز له بالرمز التالي(σ) :،وهذا الرمز هو أحد الرموز أو الحروف المستخدمة في اللغة اليونانية أو الإغريقية،ويسمى هذا الحرف بـ (سيجما)، أو بالإنجليزية .(Sigma) ويمكن تعريف الانحراف المعياري على النحوالتالي: الانحراف المعياري هو مقياس من مقاييس التشتت، يتم استخدامه لقياس مدى تشتت البيانات عن وسطها الحسابي، ويتم حسابه عن طريق أخذ الجذر التربيعي من التباين المحسوب مسبقاً لتلك البيانات .

للحصول على نتائج دقيقة قدر الامكان , تم استخدام البرنامج الاحصائي**SPSS**و الذى يشير اختصارا الى الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical Package for Social Sciences**

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً : تحليل البيانات الشخصية:

تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة،حيث يحتوي هذا الجزء على العمر والتخصص العلمي والمؤهل الاكاديمي والوظيفه وسنوات الخبرة.

1- العمر: يوضح الجدول(136) والشكل(7) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبةالمئوية
من 18 -45 سنه	64	64%
من 46 – 60 سنه	29	29%
من60سنه فاكثر	7	7%
المجموع	100	100%

المصدر: إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية،برنامج SPSS,

الشكل(8)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير العمر

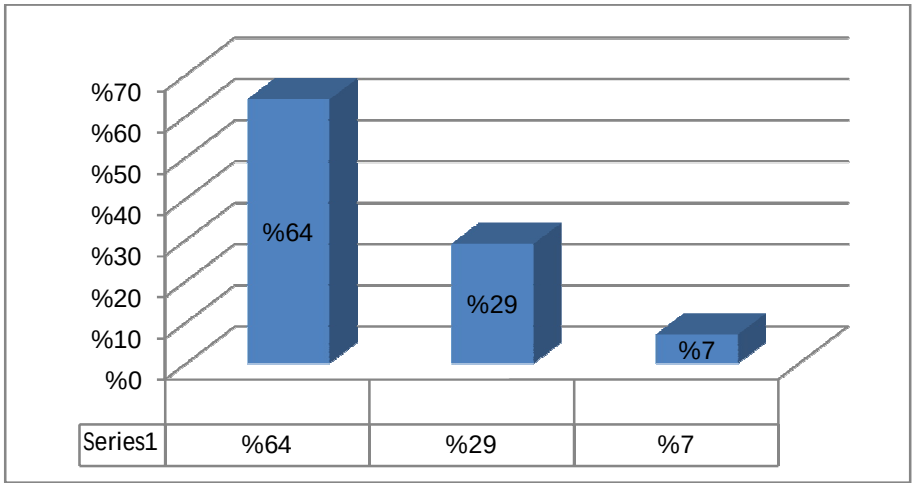

المصدر: إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية،برنامجExcel ، 2018مم

يتضحمن الجدول(137) والشكل (8)أن المجموع الكلي (100)فرداً أن غالبية أفرادعينة الدراسة فئتهم العمرية من (من 18 – 45 سنه) حيث بلغ عددهم (64) فرداًبنسبة (64%) ، فيما بلغ عدد الافراد الذينفئتهم العمرية (من 46 – 60 سنه) حيث بلغ عددهم (29) فرداًبنسبة (29%)، أخيراً فيما بلغ عدد الافرادالذين فئاتهم العمرية (من 60 سنه فاكثر) حيث بلغ عددهم (7) أفراد بنسبةبلغت(7%)فيما بينهم.

2- التخصص العلمي:-

يوضح الجدول(138) والشكل(9) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير**التخصص العلمي**

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير التخصص العلمي

التخصصالعلمي	العدد	النسبةالمئوية
تامين	3	3%
اقتصاد	64	64%
إدارةأعمال	2	2%
محاسبة	26	26%
أجتماع	0	0%
اخرى	5	5%
المجموع	100	100%

المصدر: إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية،برنامج SPSS, 2018 م

الشكل(10) التوزيعالتكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير التخصص العلمي

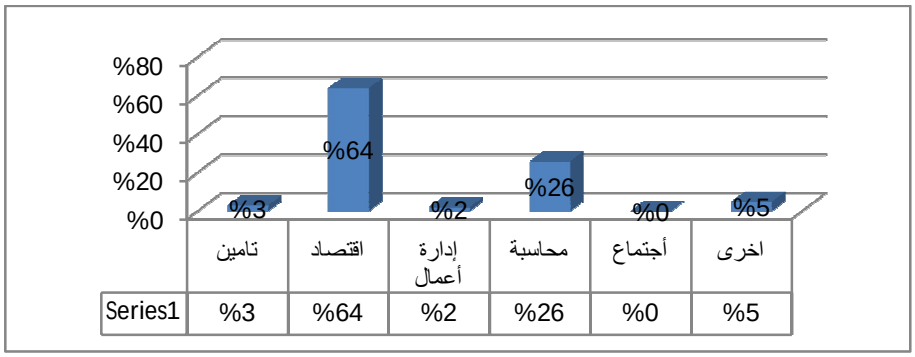

المصدر: إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية،برنامجExcel ، 2018م

يتضح من الجدول(138)والشكل(10)أن المجموع الكلي (100)فرداً أن غالبية أفراد عينةالدراسة تخصصهم العلمي (هم اقتصاديين) حيث بلغ عددهم (64) فرداًبنسبة (64%) ، يليهم الافراد الذين تخصصهم العلمي (محاسبين) حيث بلغ عددهم (26) فرداًما بنسبة (26%)، يليهم الافراد الذين تخصصهم العلمي (تخصصات علمية اخرى غير مدرجه في الاستبيان) حيث بلغ عددهم (5) افراد لكل منهمابنسبة (5%)، يليهم الافراد الذين تخصصهم العلمي) تامين) حيث بلغ عددهم (3) افراد بنسبة (3%) وأخيراً فيما بلغ الافراد الذين تخصصهمالعلمي (إدارة أعمال) حيث بلغ عددهم فردين بنسبة (2%)لكل مهم.

3- المؤهل الاكاديمي:-

يوضح الجدول(139) والشكل(11) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل الاكاديمي

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير المؤهل الاكاديمي

المؤهل الاكاديمي	العدد	النسبةالمئوية
بكلاريوس	56	56%
دبلوم عالي	15	15%
ماجستير	17	17%
دكتوراة	4	4%
اخرى	8	8%
المجموع	100	100%

المصدر: إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية،برنامجSPSS, 2018 م

الشكل(11)التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير المؤهل الاكاديمي

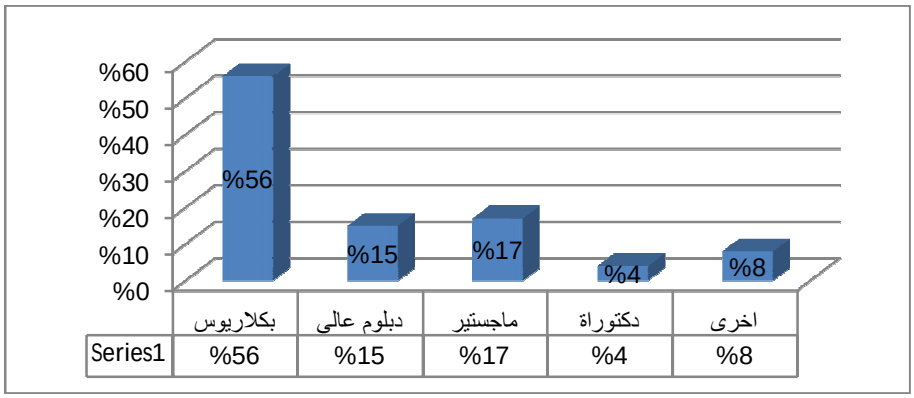

المصدر: إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية،برنامجExcel ، 2018م

يتضح من الجدول(4-2-3) والشكل (4-2-6) أن المجموع الكلي (100)فرداً أن غالبية أفرادعينة الدراسة مؤهلاتهم الاكاديمية (بكلاريوس) حيث بلغ عددهم (56) فردا بنسبة (56%) ، فيما بلغ عدد الافراد الذين مؤهلاتهم الاكاديمية (ماجستير) حيث بلغ عددهم (17) افراد بنسبة (17%)، فيما بلغ عدد الافراد الذين مؤهلاتهم الاكاديمية (دبلوم عالي (حيث بلغ عددهم (15) افراد بنسبة (15%،فيما بلغ عدد الافراد الذين مؤهلاتهم الاكاديمية (مؤهلات اكاديمية اخرى غيرمدرجه في الاستبيان) حيث بلغ عددهم (8) افرادبنسبة (8%)وأخيراً يليهم أفرادعينه الدراسة الذين مؤهلاتهم الاكاديمية (هم من حمله الدكتوراه (حيث عددهم (4) أفراد بنسبة (4%) فيما بينهم.

4- الوظيفه

يوضح الجدول(140) والشكل(12)التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفه

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير الوظيفه

الوظيفه	العدد	النسبةالمئوية
أعمل في إدارة المخاطر	26	26%
مديرفرع	4	8%
أعمل في إدارة المراجعة الداخلية	7	7%
ديرا إدارة إستثمار	10	10%
اخرى	53	53%
المجموع	100	100%

المصدر: إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية،برنامجSPSS, 2018 مم

الشكل(13)التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغيرالمسمى الوظيفي

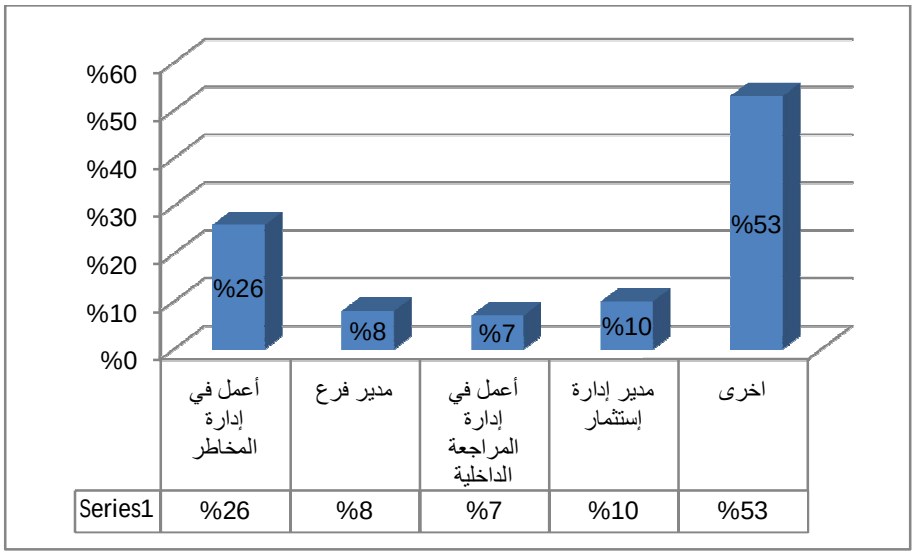

المصدر :إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية، برنامجExcel ، 2018مم

يتضحمن الجدول(141) والشكل (13) أن المجموع الكلي (100)فرداً أن غالبية أفرادعينة الدراسة وظيفتهم هي) وظائف اخرى غيرمدرجه في الاستبيان) حيث بلغ عددهم (53)فرداًبنسبة (53%) ، فيما بلغ عدد الافراد الذين وظيفتهم هم يعملون في إدارةالمخاطر حيث بلغ عددهم (26) فرداًبنسبة (26%) ، فيما بلغ عدد الافراد الذين يعملونهم مدراء إدارة أستثمار حيث بلغ عددهم (10) بنسبة (10%)، يليهم الافراد الذين وظيفتهم م يعملون في إدارة المراجعة الداخليةحيث بلغ عددهم (17) افراد بنسبة(7%)،وأخيراًفيما بلغ عدد الافراد الذين وظيفتهمهم مدراء فروع حيث بلغت نسبتهم (4%) لكل مهما.

5- سنواتالخبرة:

يوضح الجدول(142) والشكل(14)التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقمتغير سنوات الخبرة.

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق سنوات الخبرة

سنواتالخبرة	العدد	النسبةالمئوية
من 6 10 – سنه	24	24%
من 11 – 15 سنه	34	34%
من 15 – 11 سنه	22	22%
اكثر من 15 سنه	20	20%
المجموع	100	100%

المصدر: إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية،برنامج SPSS, 2018 مم

الشكل(15)التوزيعالتكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق سنوات الدراسة

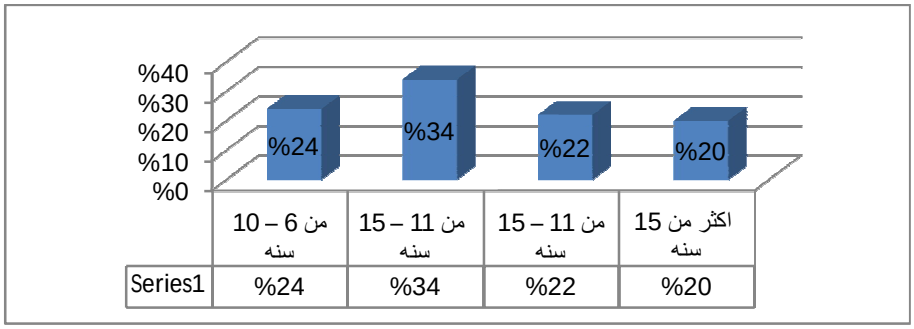

المصدر :إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية، برنامجExcel ، 2018مم

يتضحمن الجدول(143) والشكل (15) أن المجموع الكلي (100)فرداً أن غالبية أفرادعينة الدراسة سنوات خبرتهم (من 11 – 14 سنه) حيث بلغ عددهم (34) أفراد بنسبة (34%) ، يليهم الافراد الذين سنوات خبرتهم (من 6 – 10 سنه) حيث بلغ عددهم(24) فرداً بنسبة (24%) ، يليهم الافراد الذين سنوات خبرتهم (م من 11 – 15 سنه) حيث بلغ عددهم (22) فردا بنسبة (22%)، يليهم الافراد الذين سنوات خبرتهم (اكثر من 15سنه) حيث بلغ عددهم (20) افراد بنسبةبلغت (20%) لكل منهما

المبحث الثاني
تحليل البيانات وأختبار الفرضيات

للاجابة على تساولات الدراسة و التحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان و التى تبين أراء عينة الدراسة , حيث تم إعطاء الدرجة (1) كوزن لكل إجابة " موافق بشدة "، (2)كوزن لكل إجابة أوافق , و الدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد" ، و الدرجة (4) كوزن لكل إجابة " غير موافق , " و الدرجة (5) لكل إجابة " غيرموافق بشدة. "ولمعرفة إتجاه الإستجابة فإنه يتم حساب الوسيط . إن كل ما سبقذكره و حسب متطلبات التحليل الاحصائى هو تحويل المتغيرات الاسمية الى متغيرات كمية , و بعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاى لمعرفة دلالة الفروق فى اجابات أفرادعينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

الفرضية الاولى : يعتمد القطاع الزراعي علي التخطيط الاقتصادي

الجدول (144) يبين التوزيع التكراري لإجاباتأفراد الدراسة علي عبارات الفرضية الاولي:

ت	العبارة	التكـــــرارالنسبة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	تطوير التخطيط الاقتصادي وتطبيقه في القطاع الزراعيادى الي زياده الانتاج والانتاجية	54 54 %	45 45%	1 1%	0 0%	0 0%
.2	وفيرالخدمات الزراعية واستخدام الالات الحديثه من اهم المقومات التي ساعدت علي لزراعة في السودان	45 45%	53 53%	1 1%	0 0%	0 0%
.3	الكوادر الفنيةالمؤهله ساعدت علي تطبيق التخطيطالاقتصادي في القطا ع الزراعي	36 36%	51 51	11 11%	2 2	0 0%
.4	ساعد الاسلوب الارشادي التقليدي في عملية التخطيط الاستراتيجي في علاج المشكلة الزراعية	53 53%	44 44%	2 2%	1 1%	0 0%
.5	دى الاساليب الزراعيةالمستخدمة في القطاع الزراعي الي زياده الانتاج والانتاجية	55 55%	41 %41	4 4%	0 0%	0 0%
.6	التخطيط الزراعي في الفترة السابقه ناجح	43 43%	53 53%	4 4%	0 0%	0 0%

المصدر: إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية،برنامجSPSS, 2018 مم

النتائج السابقة لا تعنى أن جميع المبحوثين متفق ونعلى ذلك، و لإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد (أوافق، بشدة أوافق ،محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) للنتائج أعلاه تم استخدام مربع كاى لدلالةالفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الدراسةفيالمحور الاول، الجدول يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

الجدول رقم(145)

ت	العبارة	قيمة مربع كأي	القيمةالاحتمالية لمربع كأي (sig)	الانحراف المعياري Sd.deviatio	قيمة الوسيط	تفسير الوسيط
1.	تطوير التخطيط الاقتصادي وتطبيقه في القطاع الزراعي ادى الي زياده الانتاج والانتاجية	48.260	0.000	0.70	1	موافقبشدة
2.	توفيرالخدمات الزراعية واستخدام الالات الحديثه من اهم المقومات التي ساعدت علي الزراعة في السودان	47.780	0.000	0.51	2	موافق
3.	الكوادر الفنيةالمؤهله ساعدت علي تطبيقالتخطيط الاقتصادي في القطا ع الزراعي	60.880	0.000	0.71	2	موافق
4.	ساعد الاسلوب الارشادي التقليدي في عملية التخطيط الاستراتيجي في علاج المشكلة الزراعية	90.000	0.000	0.59	1	موافق بشدة
5.	ادى الاساليب لزراعية المستخدمة في القطاع الزراعي الي زياده الانتاج والانتاجية	41.660	0.000	0.57	1	موافق بشدة
6.	لتخطيط الزراعي في الفترةالسابقه ناجح	40.220	0.000	0.56	2	موافق
	جميع العبارات	858.871	0.000	0.72	2	موافق

المصدر: إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية،برنامج SPSS, 2018 مم

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بينأعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولي (48.260) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمةالاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إليوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفرادالدراسة ولصالح بأنحراف معياري بلغ(0.70 .(الموافقون بشدة علي أن تطوير التخطيط الاقتصادي وتطبيقه في القطاع الزراعي ادى الي زياده الانتاج والانتاجية

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاءبالعبارة الثانية (47.780) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمةالاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفرادالدراسة ولصالح بأنحراف معياري بلغ(0.51 (الموافقون علي أن توفير الخدمات الزراعية واستخدام الالات الحديثه من اهم المقومات التي ساعدت علي الزراعة في السودان

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (60.880) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة بأنحراف معياري بلغ(0.71 .(ولصالح الموافقون علي أنالكوادرالفنية المؤهله ساعدت علي تطبيق التخطيط الاقتصادي في القطا ع الزراعي

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بينأعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (90.000) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%)واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة بأنحراف معياري بلغ(0.59 .(ولصالح الموافقون بشدة علي أنساعد الاسلوب الارشادي التقليدي في عملية التخطيط الاستراتيجي في علاج المشكلة الزراعية

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بينأعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (41.220) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%)واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة بأنحراف معياري بلغ(0.57 .(ولصالح الموافقون بشدة علي أنادى الاساليب الزراعية المستخدمة في القطاع الزراعي اليزياده الانتاج والانتاجية

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بينأعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السادسة (40.220) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%)واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة بأنحراف معياري بلغ(0.56 .(ولصالح الموافقون علي أنالتخطيط الزراعي في الفترة السابقه ناجح.

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء جميع عبارات الفرضية الاولى (858.871) و القيمة الاحتمالية لها (0.000 (وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%)واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسةبأنحراف معياري بلغ(0.72 .(ولصالح الموافقون علي أنتحقيق عبارات الفرضيةالاولى.

الفرضية الثانية: هناك عدم التزام ببرامج التخطيط في الزراعة

الجدول (146) يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة علي عبارات الفرضية الاولي:

ت	العبارة	التكـــــرار النسبة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	ساعدت عملية التخطيط في مجال الثروة الحيوانية عل يزياده الانتاج والانتاجية	43 43%	55 55%	2 2%	0 0%	0 0%
.2	كفاءة الادارة في مجال الثروة الحيوانية ادت الي التخطيط الزراعي السليم	50 50%	45 45%	3 3%	2 2%	0 0%
.3	التخطيط الزراعي المستخدم في السودان في مجال الثروةالحيوانية ناجح	42 42%	48 48%	10%	0 0%	0 0%
.4	ساهم التخطيط في مجال الثروة الحيوانية علي معالجه المشكلات الزراعية في المرحله الاولى	51 51%	49 49%	0 0%	0 0%	0 0%
.5	الخطيط التقانات المستخدمة في السودان في المجال الحيواني ادى الي زياده الانتاجية بصورة عالية	44 44%	48 48%	8 8%	0 0%	0 0%

المصدر: إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية،برنامج SPSS, 2018 مم

النتائج السابقة لا تعنى أن جميع المبحوثين متفقون على ذلك، و لإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد (أوافق، بشدة أوافق ،محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) للنتائج أعلاه تم استخدام مربع كاى لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الدراسة في المحور الاول، الجدول رقم(147) نتائج الاختبار لهذه العبارات:

ت	العبارة	قيمة مربع كأي	القيمةالاحتمالية لمربع كأي(sig)	الانحراف المعياري Sd.deviatio	قيمة الوسيط	تفسير الوسيط
.1	ساعدت عملية التخطيط في مجال الثروة الحيوانية علي زياده الانتاج والانتاجية	46.340	0.000	0.53	2	موافق
.2	كفاءة الادارة في مجال الثروة الحيوانية ادت اليالتخطيط الزراعي السليم	81.520	0.000	0.65	1	موافقبشدة
.3	التخطيط الزراعي المستخدم في السودان في مجال الثروةالحيوانية ناجح	25.040	0.000	0.64	1	موافق بشدة
.4	ساهم التخطيط في مجال الثروة الحيوانية علي معالجهالمشكلات الزراعية في المرحله الاولى	0.040	0.841	0.50	2	موافق
.5	الخطيط التقانات المستخدمة في السودان في المجالالحيواني ادى الي زياده الانتاجية بصورة عالية	29.120	0.000	0.62	2	موافق
	جميع العبارات	846.257	0.000	0.64	2	موافق

المصدر: إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية،برنامج SPSS, 2018 مم

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بينأعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولي (46.340) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمةالاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائيةبين أجابات أفراد الدراسة بإنحراف معياري بلغ (0.53(لصالح الموافقون علي أن ساعدت عملية التخطيط في مجال الثروة الحيوانية علي زيادهالانتاج والانتاجية

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بينأعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (81.520) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات

أفرادالدراسة وبإنحراف معياري بلغ (0.65 (ولصالح الموافقون بشدة علي أن كفاءة الادارة في مجال الثروة الحيوانية ادت الي التخطيط الزراعي السليم

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (25.040) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل منقيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة بإنحراف معياري بلغ (0.64 (ولصالح الموافقون بشدة علي أن التخطيط الزراعي المستخدم في السودان في مجال الثروة الحيوانية ناجح

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بينأعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (0.040) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل منقيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة بإنحراف معياري بلغ (0.50 (ولصالح الموافقون علي أنساهم التخطيط في مجال الثروة الحيو انية علي معالجه المشكلات الزراعية في المرحله الاولى

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (29.120) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة بإنحراف معياري بلغ (0.62 (ولصالح الموافقون علي أن الخطيط التقانات المستخدمة في السودان في المجال الحيواني ادى الي زياده الانتاجية بصورة عالية

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (846.257) و القيمةالاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5 (%واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيةبين أجابات أفراد الدراسة بإنحراف معياري بلغ (0.64) ولصالح الموافقون علي أن

الفرضية الثالثة :هناك مشاكل اعاقت تنفيذ التخطيط

الجدول (148) يبين التوزيع التكراري لإجاباتأفراد الدراسة علي عبارات الفرضية الاولي:

ت	العبارة	التكـــرارالنسبة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	ساعدت تجربه التقاناتالمستخدمة بصورة فعالة في تطوير التخطيط الزراعي النباتي	52 52%	38 38%	8 8%	2 2%	0 0%
.2	من مزايا التخطيط الاقتصادي الزراعي تخفيض التكاليفعلي القطاع النباتي	39 39%	45 45%	13 13%	2 2%	0 0%
.3	سرعة وسهولة الحصول عليالمعلومات الزراعية تعتبر من اهم مقوماتالتخطيط الاقتصادي	45 45%	46 46%	6 6%	3 3%	0 0%
.4	تعمل الخطط الاقتصادية علي زياده الميزة التنافسيةللقطاع الزراعي	42 42%	46 46%	11 11%	1 1%	0 0%
.5	التخطيط المستخدم في السودان ادى الي زياده الانتاجوالانتاجية	44 44%	46 46%	8 8%	2 2%	0 0%
.6	التخطيط الزراعي في المجال النباتي ادى الي تطورواستخدام الالات الحديثة	40 40%	51 51%	9 9%	0 0%	0 0%

المصدر: إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية،برنامجSPSS, 2018 مم

النتائج السابقة لا تعنى أن جميع المبحوثين متفقون على ذلك، و لإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد (أوافق، بشدة أوافق ،محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) للنتائج أعلاه تم استخدام مربع كاى لدلالةالفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الدراسة في المحور الاول، الجدول رقم(149) نتائج الاختبار لهذه العبارات:

ت	العبارة	قيمة مربع كأي	القيمةالاحتمالية لمربع كأي(sig)	الانحراف المعياري (Sd.deviatio	قيمة الوسيط	تفسير الوسيط
.1	ساعدت تجربه التقانات المستخدمة بصورة فعالة في تطيور التخطيط الزراعي النباتي	68.640	0.000	0.74	1	موافقبشدة
.2	من مزايا التخطيط الاقتصادي الزراعي تخفيض التكاليف علي القطاع النباتي	52.400	0.000	0.81	2	موافق
.3	سرعة وسهولة الحصول عليالمعلومات الزراعية تعتبر من اهم مقوماتالتخطيط الاقتصادي	67.440	0.000	0.72	2	موافق
.4	تعمل الخطط الاقتصادية علي زياده الميزة التنافسيةللقطاع الزراعي	60.800	0.000	0.70	2	موافق
.5	التخطيط المستخدم في السودان ادى الي زياده الانتاج والانتاجية	64.800	0.000	0.70	2	موافق
.6	التخطيط الزراعي في المجال النباتي ادى الي تطورواستخدام الالات الحديثة	28.460	0.000	0.63	2	موافق
	جميع العبارات	749.243	0.000	0.60	2	موافق

المصدر: إعداد الباحثون, من الدراسة الميدانية،برنامج SPSS, 2018 مم

يمكن تفسير نتائج الجدول السابق كالآتي: -

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بينأعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولي (68.640) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمةالاحتمالية اقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح .وبإنحراف معياري بلغ(0.74) الموافقون بشدةعلي أنساعدت تجربه التقانات المستخدمة بصورة فعالة في تطويرالتخطيط الزراعي النباتي

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (52.400) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل منقيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدولفإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائيةبين أجابات أفراد الدراسةوبإنحراف معياري بلغ (0.81) ولصالح الموافقون علي أن من مزايا التخطيط الاقتصادي الزراعي تخفيض التكاليف علي القطاع النباتي

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بينأعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (67.440) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة وبإنحراف معياري بلغ (0.72 (ولصالح الموافقون علي أن سرعة وسهولة الحصول علي المعلومات الزراعية تعتبر من اهم مقومات التخطيط الاقتصادي

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بينأعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (60.800) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة وبإنحراف معياري بلغ (0.80)ولصالح الموافقون علي أنتعمل الخطط الاقتصاديةعلي زياده الميزة التنافسية للقطاع الزراعي

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بينأعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (64.800) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة وبإنحراف معياري بلغ (0.70 (ولصالح الموافقون علي أنالتخطيط المستخدم في السودان ادى الي زياده الانتاج والانتاجية

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السادسة (28.460) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة وبإنحراف معياري بلغ (0.63 (ولصالح الموافقون علي أنالتخطيط الزراعي في المجال النباتي ادى الي تطور واستخدام الالات الحديثة

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاءبالعبارة بجميع العبارات في الفرضية الثالثة (749) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة وبإنحراف معياري بلغ (0.60 (ولصالح الموافقون علي تحقيق الفرضيةالثالثة

الخاتمه

وتشمل علي:

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً :النتائج :-

1. تطوير التخطيط الاقتصادي وتطبيقه في القطاع الزراعي ادى الي زياده الانتاج والانتاجية
2. توفيرالخدمات الزراعية واستخدام الالات الحديثه من اهم المقومات التي ساعدت علي الزراعة في السودان
3. ادى الاساليب الزراعيةالمستخدمة في القطاع الزراعي الي زياده الانتاج والانتاجية
4. ساعدت عملية التخطيط في مجال الثروة الحيوانية علي زياده الانتاج والانتاجية
5. ساهم التخطيط في مجال الثروة الحيوانية علي معالجه المشكلات الزراعية في المرحله الاولى
6. ساعدت تجربه التقانات المستخدمة بصورة فعالة في تطوير التخطيط الزراعي النباتي
7. من مزايا التخطيط الاقتصادي الزراعي تخفيض التكاليف علي القطاع النباتي
8. تعمل الخطط الاقتصادية علي زياده الميزة التنافسية للقطاع الزراعي
9. التخطيط الزراعي في المجال النباتي ادى الي تطور واستخدام الالات الحديثة

ثانياً : التوصيات:-

1. نوصي بتأهيل الكوادر الفنية لتساعد في عملية تنفيذ التخطيط الاقتصادي في القطا ع الزراعي علي وجه الخصوص
2. زياده الاهتمام بالاسلوب الارشادي الحديث في عملية التخطيط الاستراتيجي في علاج المشكلة الزراعية
3. زياده كفاءة الادارة في مجال الثروة الحيوانية تساعد في عمليات التخطيط الزراعية السليم
4. ضرورة الاهتمام بالتخطيط الزراعي مجال الثروةالحيوانية
5. لابد من تنفيذ الخطط و التقانات المستخدمة في المجال الحيواني لزياده الانتاجية بصورة عالية في السنوات المقبله
6. سرعة وسهولة الحصول عليالمعلومات الزراعية تعتبر من اهم مقومات التخطيط الاقتصادي

توصيات لبحوث مستقبلية:-

1- البحث عن المعلومات العلمية.
2- تطبيق الوسائل الحديثة في عمليات الري الزراعي.
3- تطبيق عمليات التصنيع الزراعي.

قائمة المراجع والمصادر

اولاً : القران الكريم (سورة الأنعام الآيه 95).

ثانياً : المراجع :

1. العشريحسين درويش 1985،التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي،(كلية التجارة جامعة طنطا،)
2. حربي عريقات1997 ، التخطيط الاقتصادي ، الاردن
3. رحمن حسن الموسوي 2012،الاقتصادالزراعي ،عمان ،دار اسامة للنشر والتوزيع،
4. سليمان سيد احمد السيد2005 ، سبيل السودان نحو النهضة الزراعية،الناشر الخرطوم
5. سليمان سيد احمد اليسد, 2005 الناشر الخرطوم
6. عبدالرحمن زكي ابراهيم 1995، التخطيط الاقتصادي ،دار الجامعت المصرية
7. عبدالرحمنزكي ابراهيم 1955،التخطيط الاقتصادي(الاسكندرية،دار الجامعات المصرية،)
8. عبدالوهابالامين وفريد بسير طاهر 2007،اقتصاديات التنمية والتخطيط(البحرين،مركزالمعرفة،)
9. العشرى حسين درويش 1985التنمية الاقتصاديةٍ والتخطيط الاقتصادي،الاسكندرية جامعة طنطا
10. عقيل جاسم عبدالله 1999،التخطيط الاقتصادى ،(الدولة : دار النشر ،)،
11. علي لطفي1988 ،التخطيط الاقتصادي،(بيروت:الدار الجامعية ،)
12. منتدي سودانية 24:الزراعة في السودان الفرص والتحديات.
13. الموسوعة الامريكية-امريكا-2018.
14. الموسوعة البريطانية-بريطانيا-2018.
15. الانترنت.

ثالثاً : الدراسات السابقة :-

1. اماني بابكر ادم حسن نصر2014، دور التخطيط الاقتصادى فى تنشيط الصادرات السودانية فى الفترة من 2002- 2014م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا، رسالة غير منشورة
2. دنيا حسن خلف الله رحمةالله_2009، محددات الحصول علي التمويل طويل الاجل بالقطاع الزراعي في السودان(دراسه حاله الشركه العربيه السودانيه للبذورالمحدوده للفتره 2005م_2008م(
3. سامية عبدالمنعم محمود وبابكر الفكي المنصور2014:أثر صادرات القطاع الزراعي علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفتره 1995 م
4. عبدالله ادريس ابكر احمد 2002، اثرسياسات التحرير الاقتصادي علي القطاع الزراعي (1992م-2002م)،جامعة السودان للعلوموالتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير منشورة، 2002م
5. فرانسيس ميثانق ميان، 2004دور البنك الزراعى السودانى فى تمويل التنمية الزراعيةبالسودان خلال الفترة 1994-2004م، جامعةالسودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا،غير منشورة

6. محمد ابراهيم موسى وعبدالله علي احمد2000:العلاقه السببيه بين الانتاج الزراعي والصناعات التحويليه والنمو الاقتصادي في السودان،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة
7. محمود حسن عزالدين العجب2000- 2011, اثر السياسات النقديه والماليه في تنميه القطاع الزراعي والصناعي في السودان

رابعاً : التقارير والمنشورات:

1. التقرير السنويالسابع والاربعون لبنك السودان لاعوام مختلفه
2. الجهاز المركزي للاحصاء
3. رحمن حسن الموسي ، 2012، الاقتصادالزراعي
4. المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي ، الاستراتيجية القومية ربع قرنية من2031 – 2007 م، المرجعيات التفصيلية
5. وزارة الزراعة والغابات
6. وزارة الزراعة والغابات ،الادارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي
7. وزارة المالية والتخطيطالاقتصادي

الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كليةالدراسات التجارية

قسم الاقتصادالتطبيقي

السيد/ة .....المحترم

السلام عليكمورحمة الله وبركاته

الموضوع : إستمارة إستبانة

يقوم الباحثون بإعداد بحث بعنوان "**دور التخطيط الاقتصادي في تنمية االقطاع الزراعي** ضمن متطلبات البحث التكميلي لنيل درجة البكلاريوس في الاقتصادالتطبيقي. ولإكمال الجانب الميداني للدراسة تطلب الأمر إعداد هذه الإستبانة بغرض الحصول على آرائكم بحكم خبرتكم في هذا المجال، راجياُ حسن تعاونكم معي في الإجابة بكل شفافية ووضوح وسأحرص على التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ، وأحيطكم علماًبأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

ولكم خالص التقدير والإمتنان

الباحثون

اولاً : البيانات الشخصية:

الرجاء وضععلامة (√) أمام الخيار الذيبيناسبك:

العمر :

30سنه فأقل ☐ 31 – 40سنه ☐ 41 – 50سنه ☐

51 – 60سنه ☐ 61سنه فأكثر ☐

التخصص العلمي:

تأمين محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ قتصاد ☐ جتماع ☐ آخرى ☐

المؤهل الاكاديمية:

بكلاريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ اخرى ☐

عنوان الوظيفه

مدير فرع ☐ مدير إدارة أستثمار ☐ إدارة المراجعة الداخلية ☐ خرى ☐

إدارة المخاطر

سنوات الخبرة:

من 5 سنوات فاقل ☐ من 6-10 سنة ☐ من 11 – 15 سنة ☐

اكثر من 15 سنة ☐

ثانياً : البيانات الاساسية:

ارجو شاكرا وضع علامة(√)أمام مستوىالموافقة التي تراها مناسبة ؟

الفرضية الاولى:يعتمد القطاع الزراعي علي التخطيط الاقتصادي

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	تطوير التخطيط الاقتصادي وتطبيقه في القطاع الزراعيادى الي زياده الانتاج والانتاجية					
.2	توفيرالخدمات الزراعية واستخدام الالات الحديثه من اهم المقومات التي ساعدت عليالزراعة في السودان					
.3	الكوادر الفنية المؤهله ساعدت علي تطبيق التخطيط الاقتصادي في القطا ع الزراعي					
.4	ساعد الاسلوب الارشادي التقليدي في عملية التخطيط الاستراتيجي في علاج المشكلة الزراعية					
.5	ادى الاساليب الزراعية المستخدمة في القطاع الزراعي الي زياده الانتاج والانتاجية					
.6	التخطيط الزراعي في الفترة السابقه ناجح					

الفرضية الثانية: هناك عدم التزام ببرامج التخطيط في الزراعة

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	ساعدت عملية التخطيط في مجال الثروة الحيوانية عليزياده الانتاج والانتاجية					
.2	كفاءة الادارة في مجال الثروة الحيوانية ادت الي التخطيطالزراعي السليم					
.3	التخطيط الزراعي المستخدم في السودان في مجال الثروةالحيوانية ناجح					
.4	ساهم التخطيط في مجال الثروة الحيوانية علي معالجهالمشكلات الزراعية في المرحله الاولى					
.5	الخطيط التقانات المستخدمة في السودان في المجالالحيواني ادى الي زياده الانتاجية بصورة عالية					

الفرضية الثالثة: هناك مشاك اعاقت تنفيذ التخطيط

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	ساعدت تجربه التقانات المستخدمة بصورة فعالة في تطيور التخطيط الزراعي النباتي					
.2	من مزايا التخطيط الاقتصادي الزراعي تخفيض التكاليف علي القطاع النباتي					
.3	سرعة وسهولة الحصول علي المعلومات الزراعية تعتبر من اهم مقومات التخطيط الاقتصادي					
.4	تعمل الخطط الاقتصادية علي زياده الميزة التنافسية للقطاع الزراعي					
.5	التخطيط المستخدم في السودان ادى الي زياده الانتاج والانتاجية					
.6	التخطيط الزراعي في المجال النباتي ادى الي تطورواستخدام الالات الحديثة					